www.kassioun.org

1250

الاثنين 03 تشرين الثاني 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الاعتراف بالخطأ فضيلة... والتراجع عنه فضيلة أكبر!

لم يكن قرار رفع أسعار الكهرباء الذي أعلنته وزارة الطاقة مؤخرا سوى إعلان صريح عن السير في الطريق المعاكس تماما لمصالح السوريين، وعن الاستمرار في المنهجية التي أثبتت الوقائع مرارا وتكرارا أنها لا تقود إلا إلى الخراب: رفع الأسعار قبل رفع الأجور بشكل حقيقي، وتحميل الفقراء كلفة ما دمرته السياسات الخاطئة التي تراكمت عبر عقود ولا تزال مستمرة حتى اليوم.

إن أي خطوة من هذا النوع، قبل إيجاد حل فعلي لمشكلة ضعف الأجور والقدرة الشرائية للسوريين، لا يمكن وصفها إلا بأنها مقامرة جديدة بالاستقرار الاجتماعي الهش أصلاً في سورية؛ فحين يصبح ثمن الكهرباء في الدورة أكثر من الحد الأدنى الرسمي للأجور، فهذا يعني ببساطة أن الكهرباء لم تعد خدمة عامة بعد الآن، بل سلعة محصورة بالمقتدرين وحدهم، وأن الغالبية الساحقة من السوريين الذين يعيش أكثر من 90% منهم تحت خط الفقر، سيدفعون قسرا نحو مزيد من التهميش والعتمة.

المنهجية التي تقف خلف القرار أشد خطرا من القرار نفسه. حيث جرى ولا يزال يجري التعامل مع الوضع الاقتصادي بمنطق حسابي سطحي، وضيق أفق يُعيد إنتاج الدائرة المفرغة ذاتها: الدولة ترفع الأسعار بحجة تغطية عجزها المتراكم بفعل السياسات الاقتصادية السابقة والحالية، والتي جففت بطرق مختلفة مصادر الإيرادات غير التضخمية، فيضعف الطلب، وتتوقف عجلة الإنتاج أكثر، فيزداد العجز من جديد، وترفع الأسعار مرة أخرى، ودائما من جيوب فقراء السوريين.

ولا بد من الإشارة إلى أن أي تراجع جزئي عن هذا القرار لن يكون سوى تراجع وهمي، عبر خفض شكلي للأسعار تحت ضغط الغضب الشعبي والإعلامي الذي يتصاعد اليوم، بينما يبقى جوهر المشكلة كما هو. فبهذه الطريقة يمكن أن تقدَّم الخطوة القادمة بوصفها «استجابة لمطالب الناس»، لكنها في الواقع ليست سوى تثبيت تدريجي للتسعيرة التي كانت موضوعة مسبقا. ولهذا، فإن «التراجع الحقيقي» يعني إلغاء القرار كليا، لا إعادة صياغته بأرقام جديدة.

التراجع الكامل عن الخطأ ليس ضعفا، بل فضيلة سياسية ووطنية. والاعتراف بهذا الخطأ هو بداية الطريق نحو تغيير المسار الاقتصادي المدمِّر، الذي لم يعد يحتمل ترقيعا أو تأجيلاً جديدا. فرفع الأسعار قبل رفع الأجور بحيث تكون قادرة على تغطية الضرورات الأساسية للحياة، هو كمن يبني السقف قبل الأساس، والنتيجة الحتمية لذلك هي انهيار البناء فوق رؤوس الجميع.

المطلوب اليوم، ليس «تعديل التعرفة» التي صدمت السوريين وأثارت غضبهم، بل التراجع الكامل عنها، وتغيير منهجية السلطة الساقطة التي استمرت في تحميل الأعباء إلى من لا يملكون شيئا، وتقديم إعفاءات وتسهيلات سخية لمن يملكون كل شيء.

الاقتصاد المنشود في سورية لا يمكن أن يبنى بتحميل الشعب السوري عذابات جديدة، بل عبر التغيير الجذري لمنظومة الأجور والتوزيع العادل للثروة الوطنية. وقد أثبتت العقود الماضية، أن أي «إصلاح» يبدأ من جيوب الناس لن يؤدي إلا إلى مزيد من الفقر والانقسام والمخاطر الأمنية. لذلك، فإن الخطوة الوطنية الوحيدة الممكنة اليوم هي التراجع الكامل عن القرار، وفتح نقاش عام حول سياسة الدعم والأجور، بوصفها مسألة وطنية تمس بقاء السوريين معا على أرض واحدة.

الكهرباء للمقتدرين فقط: هجوم حكومي على أكثرية السوريين

[12]

شؤون عمالية

مشروع قانون الخدمة المدنية يُسقط حق الإضراب

02

ملف «سورية 2025»

هل عدنا إلى «محاربة الفساد»؟

06

شؤون محلية

من جيب المواطن إلى خزينة الدولة... الكهرباء تموّل الأجور والفائض

08

شؤون عربية ودولية

من أوكرانيا إلى طهران وبكين: خرائط الصراع في النظام العالمي الجديد

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحكومة ترفع سعر الكهرباء وتطلق «رصاصة الرحمة» على أصحاب الأجور والمنتجين

ما زالت الحكومة تتحفنا كل يوم بقرارات «خنفشارية» غير مسبوقة تتجرّأ بها علينا بتعال واستقواء، ولا نجد ما نصفها به إلا أنها قرارات معادية للطبقة العاملة وسائر الكادحين وأصحاب الأجور والمنتجين أيضاً، ضاربة بعَمد وإصرار آخرَ ما تبقى من فتات الموائدً والحياة. فمن «تخبيصات» الضريبة على الأجور لأسعار الخبز والمحروقات والمواصلات، إلى الكلفة الجديدة للكهرباء المنزلية والصناعية التي كانت بمثابة رصاصة الرحمة لعليل أو كسيح، قرارات حيكت في أوراق النيوليبرالية ومن دفاتر صندوق النقد الدولي البغيض، ومُهِّدَ لها بوابل من التصريحات التمهيدية على لسان السلطة «من صغيرها لكبيرها»، مدعومة بالمنشورات الفيسبوكية والمهرجانات والشعارات والحملات والمَعارض وغيرها من الدخان الكثيف الموظَّف لتعتيم المشهد والإجراءات والنتائج اللاحقة لها.

وكأنّ البلاد خالية من شغيلتها ومنتجيها الذين يعون مصالحهم الاقتصادية كوعيهم للوطنية والسياسية منها. ويكفي للقرارات أن تستهدف الأغلبية الطبقية المنهوبة الذين يشكلون أكثر من 85% من السوريين حتى يتنبأ اللبيب بتداعياتها الكارثية التي ستنتج عنها، فكيف إن كانت ستؤثر على شرائح وطبقات أخرى؟ ومن سيتحمَّل كلفة النتائج والتداعيات بجوانبها السياسية والاجتماعية؟ أم ما زال وهمُ القدرة على الاحتواء والمناورة وامتصاص الارتدادات يصيب المسؤولين، وربما لم ينتبهوا أصلاً بأنهم وقعوا بالوهم نفسه مراراً منذ تولّيهم أمر البلاد والعباد؟

فما زال ملفُ المفصولين المظلومين حارًّا لم تبرد أوصاله بعد، وما زالت نتائجه في حالة تراكم يومي يرفع مستوى الاحتقان باطّراد مع مستوى الفقر والعوز والمهانة. ولا يَغُرَّنّ صاحبَ الأمر ما يراه أو يسمعه، فالموقف المحبوس في الصدر أشدُّ ثباتاً وأكبر تأثيراً مما يظهر على السطح. وليكن لنا في التاريخ عبرة ودروس، ومن يحرص على البلد وأهلها يُظهر حرصَه بالأفعال لا بالأقوال، ومن يحرص على الحياة الكريمة للعباد يُظهر حرصَه بسياسات موجَّهة للأغلبية الطبقية الأشد ضعفاً وفقراً، لا بدعم الاستثمارات والمستثمرين، ولا بالتربح من الاحتياجات الأساسية للناس، فيتحول الأجر لمجرد ربح مؤجَّل للمستثمرين والنُّهاب. فهكذا قرارات ستذهب بكامل الأجور لخزائن أرباحهم، وستغلق المعامل والورش. أم أن الحكومة لم تسمع بإغلاق معمل الحجار وتسريح 360 عاملاً من عماله بعد أن عجزت المؤسسة عن استمرارها بالتنافس والتصدير؟ وما بال النقابات نأت بنفسها عن القرارات الأخيرة «لا حسّ ولا خبر»، وكأنها خارج الواقع ومعزولة عمّا يتم تداوله بين العمّال والموظّفين بكل زاوية في معمل ومؤسسة وبيت!

مشروع قانون الخدمة المدنية يُسقط حق الإضراب

»لا إضراب بعد اليوم» هكذا أعلنها واضعو مشروع قانون الخدمة المدنية الجديد، الذين ادعوا بأنهم درسوا روح القوانين المعتمدة في دول العالم المتقدم، مع أن المتتبع لتلك القوانين يرى أن غالبية دول العالم تنص في قوانينها على أن أي إضراب عن العمل بسبب ممارسات العمل غير العادلة هو نشاط محمي قانوناً، من خلال قوانين العمل النافذة وتشريعات العمل الدولية المصادق عليها من قبل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. وبالتالي، أي إجراء من قبل الإدارة أو الحكومة للانتقام من العاملين بسبب مشاركتهم في الإضراب أو أي إجراءات نقابية أدت إلى الإضراب، فإنهم بذلك ينتهكون قانون العمل. ويجب على اتحاد العمال عندها مقاضاة الإدارة أو الحكومة أمام القضاء، لأن الهدف ليس الإضراب بحد ذاته، بل استعداد العمال دائماً - إذا كان ذلك ضرورياً - لوقف انتهاك حقوقهم.

■ نبيل عكام

من المعروف أن العمّال لا يضربون دون سبب، ولا يمكن أن نجد نزاعاً عمالياً بين العمال وأصحاب العمل دون سبب، ومن أهم الأسباب النزاع حول الأجر، أو الخلاف حول ساعات العمل، أو من أجل تحسين شروط وظروف العمل، وكذلك عدم صرف المستحقات المالية المختلفة، من تعويضات الإضافي وطبيعة العمل الشاقة، وتعسف أصحاب العمل، والتأخر في صرف الأجر، وشعور العمّال بعدم الأمان نتيجة ازدياد حالات الفصل التعسفي.

لذلك يقوم العمّال بالإضراب عن العمل في مواقع عملهم أو الساحات العامة، احتجاجاً على ممارسات العمل غير العادلة في الشركة أو المصنع الذي انتهكت فيها قوانين العمل مراراً وتكراراً. واستمرار أصحاب العمل في عدم تلبية مطالب العمال وحقوقهم المشروعة وتسويفها عند كل مطالبة، تحت ذرائع مختلفة، وحتى في الكثير من الأحيان، بغطرسة وتبجح باستغلال العمال دون أن يرف لهم جفن. ولذلك يقوم العمال عملياً بتوجيه رسالة قوية إلى أرباب العمل، مفادها أن العاملين لم يعودوا مستعدين للتسامح والصبر مع هذا الوضع. وعلى أرباب العمل وقف ممارسات العمل غير العادلة ضد العاملين على خطوط الإنتاج.

إذن، يلجأ العمال إلى الإضراب بعد أن يكونوا قد استنفدوا كلّ وسائل المطالبة والحوار والمفاوضات الودية، ومن ثم يقفون عن العمل بشكل جماعي ويشرعون بالدخول في الإضراب. وخلال الجلوس على طاولة المفاوضات الجماعية، بين ممثلي العمال وأرباب العمل، تُقام الاعتصامات التحذيرية والتجمعات المتنقلة في أوقات فراغ العمال خلال فترات الراحة والغداء، وهي وسيلة لتسليط الضوء على القضايا التي يطرحها العمال، وهي أداة مهمة لتسليط الضوء على مطالب عمال المنشأة.

التفاوض والمناورة جزء من تكتيك الإضرابات

هل يحقق الإضراب الهدف منه دائما؟ عادة، أصحاب العمل لا يستسلمون للإضراب من الوهلة الأولى، وكما تحاول النقابات العمالية الضغط على أرباب العمل باستخدام الإضراب لتحصيل الحقوق والمطالب، يسعى أصحاب العمل لمقاومة هذا الإضراب قدر ما يستطيعون، حتى لا يستسلموا للوصول إلى اتفاق لا يرضون عنه، ومن جانب آخر حتى لا تقع عليهم خسائر تضرُّ مكاسبهم وتخفض أرباحهم بسبب الإضراب. وغالباً يلجأ أصحاب العمل إلى تعيين عمالة مؤقتة تقوم بالعمل حتى ينتهي الإضراب. غير أن هذه العمالة المؤقتة لا تكون هي الحل الفعال مع استمرار الإضراب لفترة طويلة، حيث سيكون تدريب العمالة المؤقتة على العمل لفترات طويلة عبئاً إضافياً على صاحب العمل. وغالباً تقوم النقابات العمالية بالاتفاق مع العمال المؤقتين للمطالبة بأجر أعلى، لا يستطيع أصحاب العمل تأمينه لمدة طويلة. فالأمر في نهاية المطاف يعتمد على الأكثر إبداعاً في كيفية الوصول إلى هدفه. فينجح الإضراب أحياناً في تحقيق أهدافه، ويفشل في أحيان أخرى.

أما القانون المزمع تصديقه من قبل الحكومة الحالية تحت اسم قانون الخدمة المدنية، فقد منع تنظيم أي عرائض جماعية تتعلق بشؤون العمل، أو حتى التوقيع عليها، كما منع تنظيم أي اجتماع داخل مكان العمل. ومعنى ذلك محاصرة العاملين ومنعهم من أي احتجاج واعتراض على ظروف وشروط عملهم، وحرمهم من حق الإضراب، وهو من الحقوق الأساسية للعمال، والتي نصت عليها المواثيق الدولية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وحقوق الإنسان، ووثيقة العهد الدولي الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

عمال «الريجي»: عقاب جماعي للإنتاج والعمال معاً

بعد سقوط سلطة النظام السابقة وإغلاق المؤسسة العامة للتبغ «الريجي»، واجه عمّالها مصيراً معقّداً جمع بين البطالة وسوء الأحوال المعيشية والاجتماعية بشكل كبير جداً. وما ذلك إلّا استمرارٌ لإرث طويل من التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ولم يشفع للمؤسسة ولعمالها ذلك التاريخ الطويل من العمل المساهِم في الاقتصاد الوطني، فامتداد تاريخ المؤسسة يعود لأكثر من قرن. وفي الثلاثينيات، وعلى امتداد العقد، شهدت البلاد صراعات حادة بين المعامل الوطنية والشركات الأجنبية المدعومة من الاحتلال الفرنسي في ذلك الحين. ورغم ذلك، استطاعت الشركة - «شركة حصر الدخان» - عبر سلسلة مستمرة من الإضرابات والنضال العمالي أن تساهم بمجمل النتائج التي حققتها القوى الوطنية حينذاك حتى الاستقلال.

■ يارا اللحام

في العام 1952، تم تأميم الشركة التي أصبحت مؤسسة عامة، وحافظت نسبيا على دورها شأنها شأن عمالها الذين حافظوا على وزنهم النوعي، والذي تجلى بمساهماتهم النضالية المطلبية والنقابية، ومنها إضراب أكثر من 2000 موظف في العام 1988 بسبب قيام الإدارات الفاسدة بتأخير أجورهم. وفي أعقاب سقوط السلطة البائدة، شهدت البلاد تحولات كبيرة وواضحة في التعاطي مع مسألة القطاع العام بمؤسساته وعمّاله، كان أبرزها الإجهاز على العديد من المؤسسات العامة الاحتكارية التقليدية بدل إنعاشها وإصلاح ما أفسده النهج السابق، ومنها «الريجي»، التي كانت تحتكر صناعة وتجارة التبغ والتنباك لعقود، لتغلق المؤسسة فجأة، تاركة آلاف العمال دون مصدر رزق. هؤلاء العمال الذين كانوا يعملون في مصانع التبغ في دمشق، وحلب، وحمص، واللاذقية، وجدوا أنفسهم في مواجهة فراغ اقتصادي قاتل. لم تكن الريجي مجرد مكان للعمل، بل منظومة معيشية متكاملة من السكن العمالي والتأمين الصحي والتعاضد الاجتماعي المعبر عن وحدة الطبقة العاملة والسوريين، حتى أصبحت هوية مهنية متوارثة.

على قائمة الوعود الخادعة

الطامّة الكبرى تمثلت بفقدان الدخل بالنسبة للذين يعيشون على أجورهم التي بالكاد تغطي أساسيات المعيشة. ومع غياب أي تعويضات أو خطط إعادة تأهيل، تحولت البطالة إلى أزمة وجودية بالمعنى الحقيقي للكلمة. فمحاولات إيجاد عمل بديل بالغة الصعوبة، والعمل الحر في أسواق التبغ غير المنظمة بائس وغير قانوني ولا يؤمن الحماية أو الاستقرار. فيما لجأت نسبة منهم للهجرة الداخلية أو الخارجية بحثا عن فرص بديلة حتى لو كانت غير إنسانية. كما أن النتائج لم تتوقف عند ذلك، فعمال الريجي كانوا من أكثر الفئات تنظيما نقابيا في سوريا، ولهم تاريخ طويل من الاحتجاجات ضد سياسات الاحتكار والفساد. في الأربعينيات، شاركوا في مظاهرات نسائية ورجالية تطالب بحقوق البطالة والتعويضات، بدعم من الاتحاد النسائي العربي الوليد آنذاك. هذا الإرث النضالي عاد للظهور بعد سقوط السلطة، حيث بدأ العمال بتنظيم وقفات احتجاجية وإصدار العرائض والمطالبة بإعادة تشغيل المصانع تحت إدارة شعبية أو تعاونية. وطبعا، وكمعظم الجهات الحكومية الأخرى ووعودها «الخلبية»، لم تقدم للمؤسسة وعمالها حلولاً جذرية، إلا من بعض المبادرات التي حاولت تحويل مصانع الريجي إلى مشاريع صغيرة أو تعاونية، لكن غابت عنها الموارد والخبرة. كما أن غياب القرارات الاقتصادية الواضحة حاليا جعل من إعادة تشغيل القطاع أمرا أشبه بالمستحيل. في المقابل، تطورت شبكات تهريب وتجارة التبغ والدخان بشكل واضح، مستفيدة من الفراغ الناشئ.

قرارات خاصة بملكيات عامة

يعتبر ما وصلت إليه حالة المؤسسة وعمالها نموذجاً آخراً عن فشل الانتقال الاقتصادي في سوريا، الذي من المفترض أن يسير بعكس الاتجاهات السابقة التي أمرضت القطاع العام و«مصّت دمه» لتحويله لمركز نهب وفساد وخسارة مال عام، لا أن تسير السياسات الجديدة بما عجزت السلطة السابقة عن إنجازه بتصفية القطاع العام وحقوق عماله لمصلحة المستفيدين من تعطل الإنتاج الوطني وعجزه. وهؤلاء العمال ليسوا ضحايا انهيار لمؤسسة بعينها، بل لمنظومة اقتصادية بائسة متخبطة وغير مسؤولة، تضرب قطاعا أساسيا في سورية له إرثه وجدواه الاقتصادية الكبيرة، وهو من القطاعات المتكاملة كون الزراعة والصناعة محلية بالكامل، مع خبرات بشرية هائلة لا تقدر بثمن. فكيف سمحت الجهات المسؤولة لنفسها أن تأخذ قرارا بعكس إرادة أصحاب الحق وأصحاب الوطن والملكية العامة ومصيرها؟

الطبقة العاملة

المغرب: عمال أوزون بالسعيدية في إضراب احتجاجاً على هزالة أجورهم

دخل عمال النظافة في شركة «أوزون» في مدينة السعيدية بإقليم بركان الساحلية، في إضراب مفتوح عن العمل يوم 28 تشرين الأول/أكتوبر 2025، مما أدى إلى تراكم القمامة في مختلف أحياء وشوارع المدينة، الأمر الذي يثير مخاوف جدية من تداعيات صحية وبيئية محتملة. وتعود جذور هذه الأزمة إلى مجموعة من المطالب العالقة منذ سنوات، يواجهها عمال النظافة، من ظروف عمل قاسية تتمثل في ساعات عمل طويلة تبدأ فجرا وتمتد لساعات متأخرة، كما يفتقر أغلبهم لأبسط وسائل الوقاية الفردية الضرورية، مما يعرضهم لمخاطر صحية مهنية، وفي المقدمة منها الأجور الهزيلة التي لا تتناسب مع متطلبات المعيشة المرتفعة، والتأخر في صرفها، وغياب التعويضات عن المخاطر، وهذا ما أكدته النقابة الداعية للإضراب.

اسكتلندا: إضراب عمال مؤسسة حماية الحيوان بسبب تدني الأجور

قرر عمال مؤسسة حماية الحيوان «إس إس بي سي إيه» إجراء إضراب عن العمل في نزاع بشأن خفض الأجور الحقيقية وسنوات من الأجور المنخفضة المزمنة. ومن المقرر أن يتم تنفيذ الإضراب في 5 تشرين الثاني/نوفمبر بعد عدم تحقيق تقدم في المفاوضات مع المؤسسة. وأيد أعضاء نقابة «يونايت» بأغلبية ساحقة الإضراب بعد رفض عرض الرواتب لمدة عامين. قالت الأمينة العامة لنقابة يونايت: «ليس أمام أعضاء يونايت خيار سوى الوقوف في وجه سنوات من تدني الأجور المزمن. إن عمال مؤسسة إس إس بي سي إيه ملتزمون بعملهم، لكنهم يستحقون أجوراً عادلة، لا تدفعهم إلى مزيد من الفقر. سندعم أعضاءنا بكل الطرق في نضالهم من أجل تأمين وظائف وأجور وظروف أفضل في إس إس بي سي إيه».

نيوزيلندا: إضراب تاريخي للعاملين في القطاع العام

تجمع العاملون في مجال الصحة والمعلمون وغيرهم من العاملين في القطاع العام بأعداد كبيرة في 23 تشرين الأول/أكتوبر كجزء من إضراب كبير على مستوى البلاد. كان الإضراب تحت شعار «أنقذوا خدماتنا» جهداً مشتركاً بين عدة نقابات، تشارك حالياً في مفاوضات عقود مع الحكومة. وشارك فيه ما يُقدر بـ 100,000 عضو نقابي، في أكبر إضراب منظم تشهده نيوزيلندا منذ سنوات. إلى جانب معدلات الأجور العادلة، كان للنقابات مطالب متعددة ومتنوعة. فقد أعرب العاملون في مجال الصحة عن مخاوفهم بشأن مستويات التوظيف، وتأخير التوظيف، وظروف العمل غير الآمنة. ويطالب قطاع التعليم بمزيد من المعلمين المتخصصين ومساعدي المعلمين. وقال رئيس مجلس النقابات العمالية في نيوزيلندا: «نعمل باستراتيجية تفاوض منسقة ومدروسة من لجنة الخدمة العامة وأصحاب العمل. تتمثل هذه الاستراتيجية بعروض رواتب طويلة الأجل تجاري معدل التضخم».

أستراليا: إضرابات متتالية لموظفي القطاع العام في تسمانيا

أضرب المعلمون والعاملون في مجال الصحة ورجال الإطفاء وغيرهم من موظفي القطاع العام في شمال غرب تسمانيا يوم الثلاثاء 28 تشرين الأول/أكتوبر مع اشتداد الخلاف في المفاوضات حول الأجور وظروف العمل. وشاركت باقي مناطق الشمال، ثم في جنوب الولاية يومي الأربعاء والخميس. يتصاعد التوتر منذ أسابيع، حيث رفضت النقابات عرض حكومة الولاية بزيادة الرواتب بنسبة 3% للسنة الأولى، ريثما يتم التفاوض على اتفاق طويل الأجل. يتضمن هذا العرض أيضاً تغييرات في الإجازات، بما في ذلك استحقاقات الوالدين، والرعاية الطبية، والصحة الإنجابية، وفقدان الحمل. لكن العمال يدّعون أنهم عوملوا بازدراء، مما دفع المئات إلى التظاهر في بيرني وديفونبورت. وقال عضو اتحاد التعليم الأسترالي: «على الحكومة ليس فقط زيادة الرواتب، بل أيضا إعطاء الأولوية لتقليص حجم الفصول الدراسية وحماية وقت التخطيط».

الحكومة: اصبروا علينا حتى نكمل عليكم

ما إن أصدرت الحكومة القرار الجديد الخاص بتسعير الكهرباء، حتى عجت وسائل التواصل الاجتماعي بجملة هائلة من الدراسات المالية والمقارنات والمنشورات البحثية المكثفة التي توضح نسبة الزيادة والقسمة الافتراضية للفواتير الجديدة، ومقاطع الفيديو المتهكمة والناقدة، وبعض اللقاءات مع المسؤولين.
وتصدر الموضوع أحاديث الشارع السوري، خاصة أنه ترافق مع قرار تحديد مواعيد إغلاق المحلات ورفع سعر المحروقات، والذي انعكس بالتالي على أجور المواصلات والعديد من البضائع الأخرى. وذهب العاملون بأجر لحساب هذه الزيادة انطلاقاً من أجورهم أولاً، ثم بزيادة معيشتهم بناءً على حتمية ارتفاع سعر البضائع والمنتجات بالأسواق المحلية، ليكون قرار رفع سعر الكهرباء بالنسبة لهم مشكلة كبيرة جديدة تضاف لجملة الأوضاع الكارثية على مختلف الجهات.

■ هاشم اليعقوبي

الأسعار الجديدة تقضم جزءاً من الأجر الذي يضني صاحبه شهراً كاملاً كي يحصل عليه، وهذا القضم يزيد من تعقيد الوضع المعيشي لصاحب الأجر أياً كانت قيمته. وسبق أن صرحت الحكومة بأن هناك زيادة جديدة على الأجور، والبداية بقطاعي الصحة والتعليم، في محاولة منها للامتصاص المسبق لرد فعل العمال ومواقفهم. فقد عودتنا السلطة القائمة منذ وصولها وذهاب الأمر لها إلى تلك التكتيكات المتتالية التي تبدأ بحملات دعائية مستمرة تتحدث عن الفضاء الاقتصادي القادم في سورية المليء بالرخاء والعيش الرغيد والوفرة، وبعودة المهجرين واللاجئين، وتسابق المغتربين للوصول لأرض الوطن والتنعم بخياراته ونشاطه الاقتصادي، وستتحقق الأحلام «السنغافورية» دفعة واحدة. وكل ما علينا فعله كطبقة عاملة وكادحين وفقراء وعاطلين عن العمل أن نحلم ونصبر بضع سنين لا أكثر! وهذا الصبر طبيعي كوننا – «كما تدعي الحكومة» – قد لمسنا خلال أشهر قليلة خيراً وفيراً نعيش به كل يوم، داعمة تصريحاتها بإنجاز القرارات وقوانين الاستثمار، وبأرقام وإحصائيات للاستثمارات والإصلاحات والانفتاح الدولي والتغيير المحوري للاقتصاد والعلاقات الدولية، والتي – وفق تصريحاتها – انعكست بشكل مباشر علينا، وهذا سلاحنا للصبر والعمل! ولا نظن إلا أن السلطة بتصريحاتها تلك إما أنها تخدعنا بجرأة غير مسبوقة، أو أنها موهومة أشد الوهم لسبب ما زلنا كطبقة عاملة نجهل مصدره. فإذا أردنا أن نصبر بناءً على ما أنجزته الحكومة بالملموس الذي ادعته، فسنتحدث بموضوعية بالغة عما لمسناه لحد الآن بمنظور أصحاب الأجور والكادحين.

النتائج الحقيقية لما لمسه العمال

منذ الأسابيع الأولى وتولي السلطة لأجهزة الدولة، بدأت بالإجهاز على الجانب الإنتاجي في القطاع العام، فتوقفت نسبة كبيرة جداً من معامله «المُخسِّرة»، وجرى إعادة هيكلة إدارية له بالتزامن مع انفلات الحدود وغرق السوق المحلي بالبضائع الأجنبية، مما انعكس أيضاً على القطاع الخاص بمجمل قطاعاته الزراعية والصناعية والتجارية أيضاً. وبدأت عمليات التسريح والفصل والإجازات المأجورة وفسخ العقود أو عدم تجديدها للعاملين في الجهات الحكومية المدنية، وللعاملين المدنيين التابعين للمؤسسات غير المدنية كوزارة الدفاع والداخلية. وتتالت القرارات الحكومية المتعلقة بعمال القطاع العام، والذين انضموا لأخوتهم وأبناء طبقتهم في القطاع الخاص الذين توقفت ورشهم ومعاملهم التي يعملون بها عن العمل، لتتوسع دائرة المعطلين عن العمل، حيث سبقهم جميع العسكريين المتطوعين منهم والإجباريين ومن في حكمهم. وجرى كل ذلك مع انتهاء الدعم الحكومي على الخبز والمحروقات والمواصلات العامة، فارتفعت أسعارها بنسب مضاعفة، في حين انخفضت أسعار السلع الغذائية مع انخفاض سعر صرف الدولار المصاحب لارتفاع حجم العرض نتيجة إغراق السوق بالمنتجات العابرة للحدود. وتكاملت النتائج مع بعضها، ومع مرور الأشهر واستمرار القرارات ذاتها، تعقد الوضع المعيشي وأخذ الانهيار بالتسارع، فالبدائل غير متوفرة، وفرص العمل تضيق أكثر فأكثر، والأجور في القطاع الخاص تتراجع بسبب العرض والطلب ووهم انخفاض المعيشة، وعمت الفوضى بمؤسسات القطاع العام. ولم تستطع بعض القرارات الجزئية التي أعادت قلة من المفصولين وجددت بعض المتعاقدين من تخفيف أثر النتائج على العمل والعمال معاً.

ارتفعت أسعار المحروقات بشكل عام نتيجة اعتماد الحكومة للتسعير بالدولار وكذلك رفع سعر ربطة الخبز وزيادة هائلة بسعر الكهرباء والتي تضاف لسلسلة القرارات السابقة

الاستمرار رغم وضوح الأضرار

ثم جاءت الزيادة على الأجور، ولم تنجح هذه الزيادة في التأثير الواسع على الطبقة العاملة، فمئات الآلاف أصبحوا خارج أعمالهم أصلاً، والمعامل بقيت متوقفة، وأسعار المواد الأساسية التي انخفضت مؤقتاً عاودت الصعود من جديد، وارتفعت كلفة الاتصالات والمواصلات مرة أخرى، فابتلعت كل الزيادة وأكثر، خاصة مع تراجع خدمات القطاع الصحي الحكومي. وازدادت الفوضى والبطالة والفقر دون أي أفق للحل. وبعد قرار طي الإجازات المأجورة، استفادت قلة قليلة منها، كون الأغلبية جرى تعجيزهم وتطفيشهم بوسائل مختلفة، بعضها النقل والندب لجهات غير الجهات العاملين بها والبعيدة عن أماكن سكنهم، ومنها إيقاف ميزة النقل تحت ذريعة تقليل النفقات، وكذلك جرى مطالبة العمال الذين توقفت معاملهم بالدوام دون تأمين أي مواصلات لهم، مما جعل العمل غير مجد. وهكذا بدأت الاستقالات بالزيادة يوماً بعد يوم. وبدلاً من أن تعود الحكومة عن قرارات الفصل، فضلت مواجهة نتائجها بالتعالي والردع تارة، وبالاحتواء والوعود والتسويف تارة أخرى. وتراكمت نتائج الأداء الحكومي حتى جاءت الجملة الأخيرة من القرارات الموجعة.

أيتها السلطة «لوين آخدينا»

خلال الأيام القليلة الماضية، ارتفعت أسعار المحروقات بشكل عام نتيجة اعتماد الحكومة للتسعير بالدولار، وكذلك رفع سعر ربطة الخبز، وزيادة هائلة بسعر الكهرباء، والتي تضاف لسلسلة القرارات السابقة. فإن كانت القرارات السابقة أدت لكل ذلك، فكيف بالقرارات الجديدة؟ فالسلطة منذ توليها الأمر أنتجت جيوشاً من العاطلين عن العمل، أضافت عليهم مئات الآلاف من المفصولين، وتوقفاً شبه كامل لمعامل القطاع العام وآلاف المنشآت الإنتاجية في القطاع الخاص، وارتفاع بالمعيشة من الخبز مروراً بالمحروقات وانتهاءً بالمواصلات والاتصالات، مع انخفاض واضح بالقوة الشرائية للأجور، مع عدم ضبطها لسعر الصرف. لتأتي القرارات الأخيرة وتدق المسمار الأخير بنعش الحياة الكريمة للطبقة العاملة والكادحين وصغار المنتجين والشرائح الأخرى المتضررة. فارتدادات القرارات ستأتي تباعاً، وعلى رأسها ارتفاع جديد بالمواد الأساسية المحلية الغذائية والدوائية ومواد التنظيف وغيرها، مما سيزيد من الفجوة الكبيرة بين الأجر وضرورات الحياة، وبالتالي غياب الأمن الاجتماعي المتهالك أصلاً. وهذا المسار الذي نحن فيه تعلم الطبقة العاملة إلى أين يذهب بنا؟ فإلى أين يا حكومة؟ «لوين آخدينا»؟

الحرية والاقتصاد: رؤية نقدية للمنظومة الرأسمالية وسُبل الخلاص

تستهل هذه الرؤية النقدية باستعارة قوية: إنها سفينة الدولة الأمريكية، يقودها قبطان مجنون، تتجه بلا هوادة نحو حطام مؤكد. في مثل هذا السيناريو، تتبدد كل المفاهيم التقليدية للحرية التي تركز على تنظيم العلاقات بين الركاب لتقليل الإكراه المتبادل، ليبرز المعنى الجوهري الوحيد للحرية في هذا السياق المصيري: القدرة الجماعية على انتزاع زمام القيادة، والسيطرة على السفينة، وتحويل مسارها بعيداً عن الكارثة نحو برّ الأمان. بهذه الاستعارة التصويرية، يضع الكاتب أسس طرحه: إن المجتمع الأمريكي، وغيره من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، يعيش لحظة مصيرية مماثلة، حيث لم يعد الخيار حول تحسين شروط الحياة داخل النظام القائم، بل حول تغيير النظام نفسه لتجنب المصير المحتوم.

■ **بول سويزي**
إعداد قاسيون

مقدمة: سفينة على شفا الهاوية

جذور الأزمة: النظام الإمبريالي وتصدعاته

تعود جذور هذا المسار الكارثي إلى البنية الاقتصادية العالمية التي تشكلت خلال القرون الخمسة الماضية. فابتداءً من عصر الاكتشافات الجغرافية، أقامت القوى الأوروبية نظاما عالميا للاستغلال، قسّم العالم إلى «مراكز رئيسة» استعمارية قليلة تتطور، و«مستعمرات» وشبه مستعمرات كثيرة تتخلف. وقد اتسمت ديناميكية هذا النظام بالصراع الدموي والمستمر بين هذه المراكز الاستعمارية على مركز «القوة الأولى»، وهو صراع بلغ ذروته في حربين عالميتين خرجت منهما الولايات المتحدة كقوة مسيطرة.

غير أن ضحايا هذا النظام، شعوب المستعمرات، لم يكلوا عن المقاومة. وقد أتاحت الحروب بين القوى الاستعمارية فرصا تاريخية للشعوب المستعبدة. فبعد الحرب العالمية الأولى، نجحت روسيا في الخروج من المنظومة الإمبريالية، وشكلت نواة نظام اجتماعي واقتصادي جديد. وبعد الحرب العالمية الثانية، انضمت دول عديدة إلى هذا المسار، مشكلة نظاما دوليا بديلا يقوم على أسس مختلفة، ويتحرر تدريجيا من استغلال الطبقات والأمم. هذا التحول أطلق موجة مد تاريخية جارفة من التحرر بين الشعوب المستغلة، التي أدركت أخيرا إمكانية تحقيق حلمها في التحرر والكرامة الإنسانية والعمل من أجل الذات.

المأزق الأمريكي: قيادة نظام منهار

هنا يكمن لبّ المأزق الأمريكي: فبوصفها القائدة الرئيسية والراعية للنظام العالمي القديم، والمستفيد الأكبر من استمراريته، تكرس الولايات المتحدة طاقاتها الهائلة لمحاولة كبح هذا المد التحرري العالمي، والإبقاء على نظام أصبح بغيضا في أعين الغالبية العظمى من البشر. يؤكد التحليل أن الاستمرار في هذا المسار لا يحمل إلا نتيجتين محتملتين: إما الدمار الشامل في حرب نووية طاحنة، أو الإرهاق والتآكل التدريجي في حرب ثورية عالمية ممتدة، تظهر بذورها في فيتنام وغيرها، وقد تصل إلى داخل حدود الولايات المتحدة نفسها، حيث تعيش أقلية تعاني من القمع الداخلي.

غير أن هناك بديلا وحيدا للخلاص: وهو أن تختار الولايات المتحدة بنفسها طريق الهروب من نظام الاستغلال والامتياز القديم، والانضمام إلى الركب البشري في بناء النظام الدولي الجديد القائم على قيم الملكية الاجتماعية، والتخطيط الاقتصادي العقلاني، والإنتاج لتلبية الحاجات الإنسانية الحقيقية. فقط عبر هذا التحول الجذري يمكن للشعب الأمريكي أن ينتزع حريته الحقيقية، التي هي في جوهرها حرية جماعية للتحكم في المصير المشترك، بدلا من الانجراف نحو الهاوية تحت وطأة قوى عمياء.

يبقى الأمل في أن تنجح الحضارة الإنسانية الناشئة في تحقيق الإمكانات الكامنة للجنس البشري التي أخفقت حضارتنا الحالية في تحقيقها فالحرية الحقيقية ليست في التمسك بنظامٍ بالٍ بل في الشجاعة لبناء عالم جديد

الحرية الزائفة: تناقضات المجتمع الرأسمالي المتقدم

يذهب النقد إلى ما هو أبعد من الأزمة الخارجية، ليغوص في التناقضات الداخلية للمجتمع الأمريكي. فبرغم قدرة النظام على توفير مستوى معيشي مادي مرتفع لقطاعات واسعة، إلا أنه فشل فشلا ذريعا في بناء مجتمع عقلاني أو سعيد. ففي ذروة تطوره التكنولوجي، يعاني الاقتصاد من بطالة هيكلية مزمنة تعطل طاقات بشرية وإنتاجية هائلة، بينما يعيش جزء كبير من السكان في فقر مهين وسط وفرة غير مسبوقة. والأكثر إيلاما، أن «نجاحات» الاقتصاد الأمريكي في العقود الماضية اعتمدت اعتمادا كبيرا على الإنفاق الحربي الهائل، الذي لم يعد هدفه سوى الدفاع عن نظام يرفضه العالم. كما أن جهازا ضخما للإسراف والهدر، تخلقه الشركات العملاقة المسيطرة، يشوه الذوق العام ويجبر قطاعات متزايدة من القوى العاملة على الانخراط في وظائف تخلو من الكرامة، أو المعنى، أو الفائدة الاجتماعية. إنه مجتمع، كما وصفه أحد النقاد، يفتقر إلى العمل الحقيقي، والخطاب الصادق، والفرصة لكي يكون المرء مفيدا، مجتمع يُشوه المواهب ويخنق الإبداع ويُفقد الحياة معناها.

في ظل هذا النظام، يصبح كل حديث عن الحرية مجرد وهم. فالأفراد فيه ليسوا أحرارا، بل هم مجرد أدوات في قبضة قوى لا عقلانية تتحكم بمصيرهم. لا يمكن للحرية الحقيقية أن تتحقق إلا من خلال تغيير جذري يحرر المجتمع من تناقضات الملكية الخاصة، التي تطلق، حسب تعبير أحد الفلاسفة، «أعنف وأحقر وأخبث مشاعر الصدر البشري»، ليحل محلها العقل والمنطق في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الصالح العام.

ملامح الحرية في النظام البديل: إجابات على إشكاليات مألوفة

يقر التحليل، أن الانتقال إلى نظام جماعي، والوجود داخله، يطرحان أسئلة حقيقية حول مفهوم الحرية. أسئلة الانتقال مرتبطة بمقاومة القوى المهيمنة للتغيير الجذري، وهي تختلف بحسب الظروف. أما الأسئلة الهيكلية فهي في جوهرها إشكاليات مألوفة، ويمكن معالجتها بناءً على تجارب المجتمعات الاشتراكية القائمة وإمكانيات التطور المستقبلية:

حرية اختيار المستهلك: يمكن الحفاظ على حرية الاختيار ضمن إطار الدخل والأسعار، مع فتح النقاش حول كيفية تحديد تشكيلة السلع المعروضة، هل بناءً على تفضيلات المستهلكين أم المخططين، أو عبر صيغ جديدة.

حرية اختيار المهنة: يوسع النظام الجماعي نطاق هذه الحرية من خلال توفير التعليم الجيد للجميع، ويقلل من عنصر الصدفة عبر التخطيط طويل المدى الذي يوضح الاحتياجات المستقبلية.

حرية تغيير الوظيفة: تفنيد الادعاء بأن الدولة تصبح صاحب العمل الوحيد، فالمؤسسات المستقلة كثيرة، والتجارب السابقة تشير إلى وجود حركة عمالية مرتفعة بين الوظائف.

الحرية داخل مكان العمل: تشكل هذه قضية محورية، وترتبط بتطورات الأتمتة والتعليم، وطبيعة العلاقة بين الإدارة والعمال، ويتوقع أن تحظى باهتمام متزايدٍ في مجتمع يضع الإنسان في مركز اهتمامه.

خاتمة: تحولات تاريخية وأمل مستقبلي

يختم التحليل بتشخيص واقعي: فقيادة العالم آخذة في الانتقال من الحضارة الغربية البيضاء إلى حضارة جديدة، شرقية وغير بيضاء في غالبيتها. ورغم أن الولايات المتحدة تبدو غير مستعدة لقيادة مسيرة التحرر الجماعي، بل تواصل انزلاقها نحو العزلة والرفض العالمي، إلا أن الأمل يبقى في أن تنجح الحضارة الإنسانية الناشئة في تحقيق الإمكانات الكامنة للجنس البشري، التي أخفقت حضارتنا الحالية في تحقيقها. فالحرية الحقيقية ليست في التمسك بنظام بال، بل في الشجاعة لبناء عالم جديد.

■ **من مجلة مونثلي ريفيو**

هل عدنا إلى «محاربة الفساد»؟

أثار تقريران لوكالة رويترز حول الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الأسد، قدراً كبيراً من التساؤلات والنقاشات؛ التقرير الأول نُشر بتاريخ 25 تموز الماضي وحمل عنوان «تقرير خاص سوريا تعيد هيكلة اقتصادها سرا... وشقيق الرئيس يقود المهمة». والثاني نشر يوم الجمعة الماضي 31 تشرين الأول وحمل عنوان «عن كثب- لا غنائم حرب... الشرع يطبق القانون على الموالين».

ورغم أنه من المعروف تماما أن وكالة رويترز هي مثال نموذجي على الألعاب السياسية العميقة تحت قناع الحيادية والاستقصاء، «الألعاب السياسية التي يمكن لها أن تلعب أدوار ضغط سياسي غير مباشر، وأحيانا أدوار تلميع وتشجيع ضمن الأسلوب الذي سمته العرب قديما المديح في معرض الذم»... رغم ذلك كله فإن المشترك بين التقريرين، وبغض النظر عن مدى دقة ما جاء فيهما، هو الحقيقة الواضحة المعروفة، المتعلقة بغياب الشفافية في التعامل مع الشأن الاقتصادي السوري من جهة، ومن جهة أخرى، بأن عملية إدارة الاقتصاد وموارد البلاد تتم بعيداً عن أي رقابة شعبية أو سياسية، وتجري وفق ما تراه السلطة مناسبا، وعبر دوائرها الضيقة على الخصوص.

بالتوازي مع التقرير الأخير، انتشرت حكاية مشوقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تتحدث عن اجتماع جرى في إدلب مؤخرا وترأسه الرئيس الانتقالي، وفيه -وفقا للحكاية- تم توجيه تهديد عالي اللهجة للمسؤولين الجدد بما يخص الفساد، وتم الاستيلاء على السيارات الفخمة التي يركبونها لصالح الدولة... وجرى نفي الحكاية نفسها بأشكال شبه رسمية، وعلى الأقل لم يتم تأكيدها بشكل علني.

مغزى الحكاية وتوقيتها؟

مجرد الحديث عن حملة لـ«محاربة الفساد»، وإن عبر حكايات من نمط الحكاية المشار إليها، هو قبل كل شيء إشارة إلى أن هنالك فسادا بالفعل، وأن مستوى هذا الفساد قد بات مرئيا ومحسوسا، وبالتالي فإن من الضرورة بالمكان، على الأقل، الحديث عن ضرورة محاربته... ولكن السياق العام لما يجري في البلاد على الصعد المختلفة، أوسع وأعقد بكثير من مجرد الحديث عن فساد وعن محاربة فساد...

يمكن تلخيص اللوحة الاقتصادية في سورية خلال الأشهر الماضية، بالنقاط التالية:

أولاً: رغم الاحتفالات المتكررة برفع العقوبات الأمريكية، إلا أن الوقائع الملموسة تقول إن العقوبات لم يتم رفعها حتى اللحظة، وأن رفعها بشكل كامل ليس مرتبطا بأي موعد معروف في المستقبل، ولكن مرتبط بشروط سياسية تجري محاولة فرضها على سورية والسوريين، وعلى رأسها شروط تخدم الحليف الوحيد للولايات المتحدة في المنطقة، أي «إسرائيل»، وعلى حساب سورية والسوريين والسيادة السورية، بل وحتى على حساب وحدة سورية نفسها إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً...

ثانيا: السياسات التي تتبعها السلطة المؤقتة في المجال الاقتصادي، هي في الجوهر استكمال وتسريع للسياسات الليبرالية السابقة؛ من استكمال عمليات رفع الدعم في الخبز والمواصلات ورفع الدعم عن الزراعة والصناعة، ووصولا مؤخرا إلى ملف شديد الحساسية والخطورة هو ملف الكهرباء... بالتوازي مع عمليات خصخصة شبه معلنة في القطاعات السيادية بمجملها.

ثالثا: ضمن السياسات نفسها، جرى فتح الحدود للبضائع الأجنبية دون حسيب أو رقيب، ما أسهم ويسهم بإغلاق ما كان قد تبقى من ورشات ومعامل، بسبب انعدام إمكانية المنافسة، خاصة مع الارتفاع الإضافي في تكاليف الإنتاج الناجم عن عمليات رفع الدعم... يضاف إلى ذلك تدهور القدرة الشرائية للأغلبية الساحقة من السوريين، ما يعني شل الدورة الاقتصادية ومنع تجديدها، لأن القاعدة الأولى في تدوير عجلة الاقتصاد هي استكمال الدورة من الإنتاج إلى التبادل والتوزيع ووصولاً إلى الاستهلاك، فإن لم يكن هنالك استهلاك فإن الدورة تتوقف بالضرورة ولا يمكن بالتالي إعادة تجديد الإنتاج لا بشكل بسيط ولا بشكل موسع.

الرقابة تعني المشاركة السياسية الحقيقية المباشرة للناس في صنع قرارهم والمدخل كما قلنا مراراً وتكراراً هو المؤتمر الوطني العام

رابعا: عمليات الفصل الواسعة النطاق لموظفين في المؤسسات العامة، والتي لم يجر التراجع إلا عن جزء يسير منها، تعزز شلل العجلة الاقتصادية، عبر تعزيز الشلل في الاستهلاك لدى مئات الآلاف من السوريين، بل ولدى الملايين إن أضفنا لهؤلاء البطالة الجديدة الناتجة عن إغلاق عدد كبير من الورش والمعامل في طول البلاد وعرضها.

خامسا: كل الكلام عن الاستثمارات المليارية الكبرى القادمة إلى سورية، ما يزال كلاما وحسب، بل ومن غير المتوقع أن يتحول إلى أي شيء ملموس بغياب استقرار أمني وسياسي حقيقي، ناهيك عن غياب بنية تشريعية وقانونية واضحة وشفافة يحتكم إليها الناس ويضمنون حقوقهم.

سادسا: استمرار حالة تقسيم الأمر الواقع على حالها من حيث الجوهر، يعني استمرار غياب السوق الوطنية الواحدة. وغياب سوق وطنية واحدة يعني غياب أي إمكانية فعلية للنهوض بالاقتصاد وبالبلاد... وما ينبغي أن يكون واضحا ومفهوما هو أن حالة تقسيم الأمر الواقع بالمعنى الاقتصادي هي أكثر تعقيدا من التقسيمات السياسية التي تظهر على السطح؛ فقد يقول قائل إن في سورية منطقة الشمال الشرقي من جهة ومنطقة في الجنوب، وبقية البلاد، كل منها منطقة منفصلة جزئيا عن المناطق الأخرى، وتعيش حالة خاصة بها بالمعنى الاقتصادي والسياسي. وهذا صحيح إلى حد ما، ولكنه لا يعبر عن الصورة كاملة؛ فمناطق تقسيم الأمر الواقع اقتصاديا هي أكثر من 3 مناطق بكثير؛ فعملية الاندماج السياسي والعسكري والانتقال من الحالة الفصائلية نحو الدولة، لم تتم بعد، بل وما تزال في خطواتها الأولى، ما يعني أن هنالك فصائل متعددة في سورية ما تزال تسيطر على اقتصاد مناطقها، رغم وجودها الرسمي ضمن مرتبات وزارة الدفاع... الأمر الذي يعزز غياب الشفافية، ويجعل عقلية الغنيمة متغلبة على عقلية الدولة في مناطق متعددة من البلاد...

سابعا: في ظل هذه الظروف كلها، وبنتيجتها وبنتيجة التراكمات والأزمات السابقة التي خلفها نظام الأسد، تعيش الغالبية الساحقة من السوريين أوضاعا شديدة الصعوبة بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي، وهذه الأوضاع مستمرة بالتدهور، ولا تشهد أي تحسن حقيقي. هذه الأغلبية الاقتصادية، المنتمية إلى كل الأديان والقوميات والطوائف، ترى بأم عينها أثرياء جددا، يعيشون الحياة طولا وعرضا، ويركبون أحدث السيارات المستوردة، ويسرفون ويبطرون ويبذخون، بينما الأغلبية تعيش الضنك والفاقة وحتى الجوع.

«محاربة الفساد»؟

ضمن وضع له الصفات التي ذكرناها، يصبح من المفهوم والمتوقع أن تظهر أصوات تقول بضرورة محاربة الفساد؛ لأن الناس تعرف، ودون فذلكات اقتصادية وسياسية، أنه «ما اغتنى غني إلا بفقر فقير».

المشكلة هي حين يكون خطاب محاربة الفساد، تكرارا في الجوهر لخطابات بشار الأسد ونظامه حول محاربة الفساد؛ حيث السوبر مان المسمى بشار الأسد كان طوال الوقت شخصا جيدا وقلبه على الشعب، ولكن المشكلة كانت دائما في من هم حوله... وأنه شخصيا يسعى لمحاربة الفساد، وأنه سيصل إلى غايته في يوم من الأيام.

بعيدا عن المقارنات، ومع افتراض حسن النوايا لا سوئها، فإن القاعدة التي لا يمكن لأحد القفز فوقها هي ما يلي: لا يمكن محاربة الفساد في الظلام، وفي الغرف المغلقة وعبر أفضال سوبر مان ما... الفساد يزدهر في الظلام والغرف المغلقة. محاربة الفساد بشكل حقيقي لا يمكن أن تتم إلا حين نفتح الشبابيك والأبواب لأشعة الشمس الكاشفة المطهرة، أي للشفافية ولرقابة الشعب المباشرة على موارده وثرواته. وهذه الرقابة تعني المشاركة السياسية الحقيقية المباشرة للناس في صنع قرارهم، والمدخل كما قلنا مرارا وتكرارا هو المؤتمر الوطني العام... بغير ذلك، فإن الفساد سيزداد ويتعمق ويقضي على ما تبقى من البلاد والعباد؛ فما سقط حتى اللحظة هو السلطة، أما النظام بوصفه طريقة لتوزيع الثروة وإدارة البلاد فما يزال قائما، ولن يسقطه إلا تكاتف الشعب السوري وتوحده وعمله ونضاله المشترك من أجل مصالحه...

الحمضيات... بين معضلة التكاليف السنوية والإهمال الرسمي لاستدامته كمحصول استراتيجي!

يعد محصول الحمضيات من المحاصيل ذات الطابع الاستراتيجي في سورية ومصدر دخل لآلاف العائلات وخاصة في مناطق الساحل السوري.
فهل سيختلف الموسم هذا العام بالنسبة للفلاحين أم إن حالهم سيبقى كما هو في خسائر متراكمة تتضاعف سنوياً ولا تحد منها أو تشفع لها الوعود الرسمية الخلبية؟!

■ رهف ونوس

توقعات بالتراجع

دخل الموسم مرحلة القطاف في منتصف أيلول وبدأ مع الأصناف المبكرة «أبو صرّة، الحامض الماير، الساسوتوما والكلمنتينا الفرنسية»، ليبلغ الإنتاج ذروته في كانون الثاني ويمتد حتى نهاية شهر نيسان العام المقبل لبعض الأصناف.

وحسب تصريح رئيس لجنة الحمضيات في سوق الهال في اللاذقية «حافظ رجب» بتاريخ 28 تشرين الأول، قال: «الإنتاج الأولي المتوقع منخفض ويتراوح بين 250–300 ألف طن».

معضلة التكاليف

كما جرت العادة كلّ عام، فهامش الربح الذي ينتظره المزارع صعب المنال وقد يغطي التكلفة أو بالكاد.

فمحصول الحمضيات كغيره من المحاصيل على مستوى الخسائر المتوقعة مع الانهيار المتتابع للإنتاج في السنوات الماضية.

فتتوزع التكاليف للدونم بين الحراثة والتقليم «250,000 ل.س» إلى التسميد والأسعار المرتفعة «900,000 ل.س» تقريبا، كما الأدوية والري وصولاً إلى القطاف والنقل حسب بعد المسافة عن الأسواق «500,000 ل.س» وسطيا ناهيك عن التعبئة والنفقات الثانوية الأخرى.

أي إن تكلفة الدونم الواحد وحسب المعطيات الميدانية، يتراوح بين 1,5– إلى مليوني ل.س، وتكلفة الكيلوغرام نحو 3500 ل.س، فمثلاً؛ 10 دونمات مزروعة بـ 300 شجرة «عمرها 10سنوات وأكثر»، إنتاجها نحو 20 طنا، وفي حال وفرته 30 طنا، مقابل تكلفة نحو 15 مليون ل.س، حسب أحد المزارعين.

وبحسب المزارعين فإن المساحات الكبيرة توفر إنتاجا أعلى ومردودا مقبولاً حتى مع انخفاض الإنتاج مقارنة بالصغيرة منها والأشجار الأصغر سنا، التي تتطلب نفقات مضاعفة.

وتعتبر أسعار الحمضيات في الأسواق مقبولة مع هامش ربح معقول للفلاح رغم وجود العمولة بنسبة 10%، وتراوحت الأسعار بين 10–15 ألف ل.س للحامض و7–12 للبرتقال، وهذه أسعار بداية الموسم، ومن المتوقع انخفاضها مع استمرار واستكمال عمليات القطاف.

الحرائق والتغير المناخي

التهمت الحرائق آلاف الأشجار المثمرة ومنها الحمضيات في عدد من مناطق الساحل، كذلك الصقيع في شهر شباط الفائت الذي أثر على نسبة عقد الثمار، إلى الجفاف وقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة مع محدودية مياه الري، والنتيجة المتوقعة هي تراجع الإنتاج ومردود أقل من التكلفة، أي خسارة مسبقة للمزارع قبل أي حسابات للربح، إن وجد!

هاجس الحيازات الصغيرة

يعيش المزارعون أصحاب المساحات الصغيرة قلقاً مضاعفاً على مستوى الإنتاج وسعر البيع المجزي، فيضطرون للرضوخ لاستغلال التجار والبيع بأسعار منخفضة، لتصريف المحصول مقابل الانتظار واحتمال تلفه، ما يجعلهم رهينة الاشتراطات التي يفرضها التجار «النوعية وحجم الإنتاج حتى ندرة الصنف» مقارنة بأصحاب المساحات الكبيرة والإنتاج المرتفع والبيع بسعر أفضل.

تخوّف مشروع

كما جرت العادة في الأعوام السابقة، فوفرة المعروض من المحصول يعني هبوط السعر تلقائيا ويترتب عليه قلّة الطلب لكونه يفوق حاجة الاستهلاك المحلي، ولكن التخوف الأكبر للمزارع من إعادة سيناريوهات الماضي وعقلية الاستيراد غير المبررة لخدمة مصالح البعض خلف الكواليس، سواء للحمضيات أو الموز وخاصة مع سياسة الانفتاح الحالية، مما سيؤثر سلبا على تسويق المحصول وبالتالي أزمة مضاعفة على حساب المزارع المفقر ومن تعبه وجهده الذي يذهب أمام توحش السياسات تاريخيا والإصرار على سلبه حقه في العيش الكريم.

المطلوب؟

المعالجة لا تجدي نفعا إن لم تكن دائمة ونهائية، فتكرار السيناريوهات التسويقية نفسها كل عام بما فيها من أعباء وتكاليف يؤكد هشاشة السياسات.

فهذا القطاع الحيوي يتطلب تطويرا بتكاتف الجهود المعنية لاستدامته وزيادة عوائده: تقديم التسهيلات والمستلزمات الزراعية بأسعار مدعومة من الأسمدة والأدوية إلى المحروقات.

ترشيد الاستيراد أمام السوق المفتوح لحماية المنتج المحلي والتدخل إيجابا وليس بالإكراه لدعم تسويقه محليا وبتسعيرة مناسبة تضمن هامش الربح للمزارع.

إنشاء معمل حكومي للعصائر، نوايا منذ 30 عاماً لم تحرك ساكناً، بالرغم من الفائدة الاقتصادية والغذائية لصناعاته التحويلة، بإنتاج العصائر والمربيات أو الصناعات الطبية والكيمائية وحتى الزراعية، عند وجود فائض إنتاج لتحقيق عائد محلي ومن التصدير.

فاستمرار التجاهل الرسمي لهذه المطالب، يعني استمرار هجرة الزراعة والأرض، واقتلاع الأشجار لاعتماد البدائل الأكثر جدوى للمزارعين، كالفواكه الاستوائية والبيوت البلاستيكية، أي خسارة لا تعوّض بالكلام الحكومي المعسول والوعود بالخطط والإجراءات لحماية الإنتاج الزراعي ودعمه، أمام نهج رسمي لتخفيض المحصول كل عام والضرب بمصلحة المزارع والمستهلك والاقتصاد الوطني عرض الحائط!

المرونة غائبة عن قرارات وزارة التعليم العالي... فماذا عن مصلحة الطالب ومستقبله؟!

فرضت الأزمات المتلاحقة التي تعيشها البلاد، حالات استثنائية قلبت موازين الحياة لغالبية السوريين، والطالب الجامعي ليس بمنأى عن هذه المعادلة بل الحلقة الأضعف فيها، أمام مستقبل ضبابي يضيع فيه حقه بالاستقرار والاستمرار التعليمي بين إجحاف القرارات وجمودها أمام متطلبات الانسجام مع الواقع الراهن، وبما يخدم مصلحة الطالب الذي يفترض أنه البوصلة الأولى لأي سياسة تعليمية.

■ رشا عيد

توطين وليس إلغاء!

أصدرت وزارة التعليم العالي بتاريخ 27 تشرين الأول، قراراً بإنهاء الاستضافة لطلاب الكليات الطبية في عدد من الجامعات المُضيفة والعودة إلى جامعاتهم الأصلية.

قرار الاستضافة جاء بحسب المتغيرات الراهنة، سواء أمنياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً وأي قرار جديد بالإلغاء يتطلب زوال الأسباب والمسببات والتي تفاقمت مؤخراً ليزداد الوضع سوءاً، مما يجعل العودة أمراً صعباً مع ثقل الأعباء والنفقات المتزايدة «السكن، السفر والاحتياجات الأساسية»، إلى انعدام الاستقرار الأمني وحتى على مستوى التأقلم وتفاوت الأسس التعليمية للكليات.

فالإجراء المؤقت يجب أن يتحول إلى حل مستدام، وتوطين هؤلاء لتخفيف معاناتهم بدلاً من الحرمان من حقهم في إكمال دراستهم في بيئة مستقرة.

شروط مجحفة ومرونة غائبة

يُفترض أن يكون النقل أو التحويل المماثل وشروطه أداة لتسهيل حياة الطالب الجامعية لكنه تحول إلى عبء، فمثلاً طلاب الطب البشري وطب الأسنان يشترط الأخذ بمعدل فرز السنة التحضيرية في سنة القبول أو درجات الشهادة الثانوية المطلوبة التي تسمح لهم بالانتقال إلى الجامعة المستهدفة، علماً أنه لو تحقق هذا الشرط في سنة القبول الأولى لما اضطر أحدهم لاختيار جامعة أخرى بعيداً عن مدنهم وأهلهم!

أي إن تحقيقه بمثابة معجزة وسط ظلم السياسات وعجزها، فالعدالة الأكاديمية وتكافؤ الفرص الذي تسعى الوزارة إلى تحقيقهما لا ينفي إعادة النظر بآليات التحويل المماثل للكليات الطبية أسوةً بباقي الكليات، ولا يعنى فتح باب النقل أمام كل طالب دون ضوابط واعتبارات، إنما مرونة أكثر لنظام التعليم العالي بقوانينه وقراراته، واعتماد رؤية واضحة وثابتة لآلية التحويل المماثل بدراسة القدرة الاستيعابية للجامعات والكليات وبنسب تقديرية شهرية أو سنوية، بالإضافة إلى آلية الأولويات «الاستحقاق، القرب الجغرافي والحالات الطارئة» مع التفريق بينه وبين النقل إلى فروع أو كليات أخرى، بما يحقق المساواة بين الشرائح الطلابية والعدالة وضمان الاستقرار التعليمي بما يخدم مصلحة الطالب بالدرجة الأولى.

فعلى الوزارة التكيف مع الواقع المتغير، فالثبات لا يعني الجمود، فهناك حالات خاصة تتطلب استثناءات.

إعلان التقويم الجامعي، ماذا عن التأخير؟!

حددت وزارة التعليم العالي، تاريخ 5 تشرين الأول بداية العام الدراسي 2025–2026، ولكن التسجيل على المفاضلة مستمر مع التمديد وبالتالي تأخر إصدار النتائج، ناهيك عن مفاضلة فرز السنة التحضيرية التي لم تصدر بعد!

فالشهر الأول من العام الدراسي على وشك الانتهاء، فالزمن الأكاديمي لطلاب السنة الأولى يضيع وتسرق معه متعة البداية والتجربة الأولى التي تبدو مرتبكة قبل أن تبدأ.

فهذا التأخير سينعكس سلباً على جودة العملية التعليمية بأكملها وضعف المخرجات على المدى البعيد، علماً أن تاريخ بدء امتحانات الفصل الأول حُددت أيضا بتاريخ 25 كانون الثاني، والنتيجة ضغط مضاعف تعليمياً ودراسياً ونفسياً يدفع ثمنه الطالب.

مصلحة الطالب أولاً

أمام هذه الإشكاليات، يجب أن توضع مصلحة الطالب في صدارة الأولويات، فهو أساس العملية التعليمية وغايتها والبوصلة لجودة التعليم أو مخرجاته.

فالمطلوب من الوزارة مواجهة تحديات التعليم الجامعي مع قرارات أكثر مرونة تضمن للطالب استمرارية واستقرار تعليمه وحياته الجامعية والحفاظ على أمنه وسلامته، وهذا واجب ومسؤولية الدولة أيضا.

من جيب المواطن إلى خزينة الدولة... الكهرباء تموّل الأجور والفائض

بينما تتحدث الحكومة عن «إصلاح اقتصادي» و«عدالة في الدعم»، يكشف الواقع أن المواطن السوري هو الممول الحقيقي لكل الزيادات والفوائض الحكومية.

رفع أسعار الكهرباء لم يكن إجراءً تقنياً لتحسين الخدمات، بل كان قراراً مالياً يهدف إلى تعويض خزينة الدولة على حساب قوت الناس.

الأرقام لا تكذب

سورية اليوم تنتج نحو 2,200 ميغاواط من الكهرباء، أي نحو 1,6 مليار كيلوواط ساعي شهرياً.

يذهب منها 60% للاستهلاك المنزلي– أي للأسر والمواطنين– والباقي 40% للقطاع الصناعي والتجاري والزراعي والجهات الحكومية.

لكن عندما تقرر الحكومة رفع الأسعار من 10 ليرات إلى 1,400 ليرة للكيلوواط المنزلي، فهي لا «ترشد الدعم»، بل تنقل العبء المالي بالكامل إلى المواطن، الذي أصبح يدفع ما يعادل 140 ضعفاً مما كان يدفعه.

جباية هائلة... من فواتير المواطنين

الأرقام تكشف الكارثة:

فقبل الزيادة كانت إيرادات الكهرباء نحو 523 مليار ليرة شهرياً، بواقع 10 ليرات للاستهلاك المنزلي وبنسبة 60% من حجم الإنتاج، و700 ليرة للقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية وبنسبة 40% من حجم الإنتاج.

بعد الزيادة ستقفز الإيرادات إلى 2,44 تريليون ليرة شهرياً وفق التسعيرة الجديدة، بواقع 1400 ليرة للاستهلاك المنزلي وبالنسبة ذاتها، و1700 ليرة لبقية القطاعات وبنسبتها من حجم الاستهلاك.

أي إن الحكومة تحصل على 1,9 تريليون ليرة إضافية كل شهر من فواتير الكهرباء وحدها.

هذا الفارق في الجباية– 1,9 تريليون ليرة شهرياً– أصبح عملياً الوعاء المالي الذي تموّل به الحكومة زيادات الأجور الأخيرة.

الأجور الجديدة... من فواتير الفقراء

حين رفعت الحكومة متوسط الأجور من 300 ألف إلى مليون ليرة سورية، أي بزيادة 200%، ظن كثيرون أنها خطوة «إنسانية» لتحسين المعيشة.

لكن الحقيقة أن تمويل هذه الزيادة جاء من جيب المواطن نفسه.

فكتلة الأجور قبل الزيادة كانت بحدود: 0,6 تريليون ليرة تقريباً، بمتوسط أجر يبلغ 300 ألف ليرة، وعدد أصحاب أجور يقارب المليونين، موظفي دولة ومتقاعدين.

بعد الزيادة أصبحت كتلة الأجور للعدد نفسه بحدود: 2 تريليون ليرة، بواقع 1 مليون ليرة وسطي أجر.

فارق الجباية الناتج عن رفع أسعار الكهرباء: 1,9 تريليون ليرة.

أي إن الحكومة غطّت تقريباً كامل كلفة زيادة الأجور من الكهرباء وحدها.

النتيجة الصريحة

صاحب الأجر حصل على زيادة اسميّة في راتبه، لكنه يدفعها مجدداً عبر فواتيره الشهرية. والخاسر الأكبر هو المواطن خارج الوظيفة.

فمن لم يكن موظفاً، ولم تصله الزيادة، وجد نفسه يدفع فواتير مضاعفة بلا أي مقابل.

والنتيجة أن العاطلون عن العمل، وأصحاب الدخل المحدود، والمتقاعدون، وأسر الفقراء– كلهم الآن ممولون إجباريون لزيادة الأجور وفائض الدولة.

هكذا أصبحت الكهرباء أداة جباية قسرية، وليست خدمة عامة.

فالفقير يدفع من فواتيره بينما لا يتحسن شيء في الواقع، لا كهرباء مستقرة، ولا معيشة أفضل، ولا عدالة حقيقية.

عندما تتحول الفاتورة إلى ضريبة حياة

رفع الأسعار بهذا الشكل يعني ببساطة أن المواطن يحاسب على حاجته الأساسية للنور، للطبخ، للتدفئة، وكأنها رفاهية.

في بلد يعيش فيه أكثر من 90% من السكان تحت خَط الفقر، تصبح الكهرباء عبئاً يومياً لا يحتمل، لا «إصلاحاً اقتصادياً».

الدولة تربح... والمواطن يحترق

من كل 100 ليرة إضافية تجبيها الحكومة من الكهرباء، 95 منها تذهب لتمويل الأجور التي زادت شكلياً، و5 تبقى كفائض مالي في الخزينة.

إنه توازن مختل، حيث تربح الدولة وتُخسّر الناس.

وبكل باختصار يمكن القول: إن الحكومة أنارت ميزانيتها... بإطفاء حياة الناس.

«الدعم انتهى...» الكهرباء بسعر التكلفة المضخّمة والفقراء يدفعون الثمن

وزارة الطاقة ترفع أسعار الكهرباء وتُعلنها حرباً على الفقراء باسم الكفاءة والعدالة
وزارة الطاقة ترفع الأسعار... «نحن نحمي المنظومة...» والفقراء يتحملون الفاتورة من «دعم الفقراء» إلى «توزيع العتمة بعدالة»

أعلنت وزارة الطاقة رسمياً عن تعرفة جديدة للكهرباء موزعة على أربع شرائح، قالت إنها «تراعي الفئات الاجتماعية ومستويات الاستهلاك». لكن الأرقام وحدها تكشف الحقيقة، فلا دعم للأسرة، ولا اعتبار للفقراء.

المصدر الرسمي عبر تلفزيون سورية ذكر سابقاً أن تكلفة إنتاج الكيلوواط تبلغ نحو 14 سنتاً أمريكياً «1,540 ل.س تقريباً»، بينما تُباع الكهرباء بأسعار متدرجة تصل إلى 1,400 ل.س للشريحة الثانية، و1,700–1,800 ل.س للقطاعات التجارية والصناعية.

الحساب البسيط يكشف الحقيقة المرة

لنأخذ الأسرة «بحال توفر الكهرباء طبعاً» كمثال:

استهلاك شهري: 300 ك.و.س

«دون الاستخدام لغرض التدفئة...»

دورة شهرين: 600 ك.و.س.

سعر الشريحة الثانية: 1,400 ل.س/ك.و.س.

إجمالي الفاتورة: 480,000 ل.س، حيث لن يستفيد المستهلك المنزلي من تسعيرة الشريحة الأولى، والتي يمكن اعتبارها تسعيرة «خلبية وتضليلية» لكون الحساب سيتم على أساس كامل الدورة «شهرين» وعلى تسعيرة الشريحة الثانية عملياً.

النتيجة: الأسرة لم تعد تستفيد من أي دعم، حيث إن التسعيرة المعلنة تقارب التكلفة الفعلية «وربما هي أقل قليلاً».

لكن الحقيقة الأكثر مراراً هي أن التكلفة نفسها مضخّمة أصلاً، لأنها تشمل فاقداً فنياً وتجارياً يزيد عن 30% من الإنتاج، أي إن المواطن يدفع ثمن الكهرباء المفقودة أو المسروقة قبل أن تصل إلى بيته.

فالحكومة تتحدث عن تكلفة «14 سنتاً» وعن «خسائر»، لكنّ الفاتورة الحقيقية تُدفع من صحة الأطفال، وتعليمهم، وقدرة الأسر على طهي وجبة ساخنة أو تشغيل غسالة.

التضخيم والفاقد... كيف تتحول الحكومة إلى تاجر على حساب المواطنين

التكلفة المعلنة «14 سنتاً/ك.و.س» تشمل:

الوقود والتشغيل.

الصيانة والشبكات.

فاقد فني وتجاري يقدر بـ30% أو أكثر.

بالمقابل تقول الوزارة في بيانها: «لم نرفع الأسعار من أجل الرفع، بل نرفع قدرة المنظومة الكهربائية واستمراريتها ضمن خطة إصلاح وطنية شاملة».

لكن المفارقة أن كل خسارة في الشبكة تتحول إلى مادة خام للحساب الرسمي للتكلفة، ليُحمّل المواطن «ثمن السرقات والتسربات».

الأسر تَقنّن والقطاع المنتج يعاني

في المقابل، الشرائح الثالثة والرابعة «المؤسسات والمصانع والقطاع الزراعي والخدمي» تدفع أسعاراً أعلى من التكلفة الفعلية:

الشريحة الثالثة: 1,700 ل.س تحقق ربحاً صافياً لوزارة الطاقة 160 ل.س/ك.و.س تقريباً.

الشريحة الرابعة: 1,800 ل.س تحقق ربحاً صافياً لوزارة الطاقة 260 ل.س/ك.و.س تقريباً.

أي إن الحكومة تجني أرباحاً من الكهرباء الصناعية والزراعية والتجارية، بينما تنهي الدعم كلياً عن الأسر المتوسطة ومحدودة الدخل.

نعم، أصبحت وزارة الطاقة تبيع الكهرباء كأي تاجر في سوق الجملة، وتستعمل لغة السوق لتغطية فشلها في الإدارة، بينما تدّعي أن الهدف هو «تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمار».

ارتفاع الأسعار سينعكس على كل شيء

زيادة أسعار الكهرباء للقطاعات غير المنزلية «المؤسسات والمصانع وغيرها» ستنعكس مباشرة على أسعار السلع والخدمات.

فكل كيلوواط إضافي يكلف المصنع أكثر ويرفع تكلفة الإنتاج، والنتيجة أن المواطن يدفع أكثر على شكل أسعار غذاء، خدمات، ورسوم.

أي إن الأسر تتحمل ثمن الكهرباء مرتين، مباشرة عبر فاتورة المنزل، وغير مباشرة عبر أسعار السوق.

باختصار، الحكومة تربح على حساب المواطنين، بينما يُعلن رسمياً أنها «تحمي الفئات الضعيفة وتحافظ على الدعم».

فالحكومة تريد أن تزرع في عقول الناس أن ارتفاع الأسعار هو شرط ضروري للإنارة، وأن الدعم كان عائقاً أمام التنمية، وكأن جيوب المواطنين هي المحطة الحرارية البديلة التي ستولد الكهرباء الموعودة!

سلعة سياسية وطبقية

الدعم انتهى فعلياً، ولكن خطاب الحكومة يصر على وصفه «بإعادة هيكلة عادلة».

ومن الواضح أن «إعادة الهيكلة» ليست سوى الاسم الجديد لسياسة نقل الفقر من الورق إلى الجسد، وأن التكلفة المعلنة ليست رقماً اقتصادياً بل خطاباً سياسياً لتبرير إنهاء الدعم فعلياً.

فالكهرباء لم تعد خدمة، بل فاتورة سياسية يوزع فيها العبء على الأسر، بينما يُجير القطاع الصناعي والتجاري تكاليفه على حساب الشعب.

فالأسرة المفقرة ومحدودة الدخل لن ترى أي شعاع دعم، وستجد نفسها تدفع ثمن الفاقد، السرقة، والتضخم الرسمي، بينما المسؤولون يتباهون «بإصلاح المنظومة الكهربائية».

ويبدو أن العدالة في قاموس السلطة اليوم تعني أن الفقراء يدفعون أكثر ليعيش الأغنياء تحت الضوء.

بالمختصر، ما تسميه وزارة الطاقة «تعرفة عادلة» هو إعادة توزيع العجز على من لا يملكون خياراً.

والحقيقة المرة والفاقعة أن الكهرباء لم تعد حقاً، بل أصبحت سلعة سياسية وطبقية، والفقراء «الغالبية من السوريين» هم الوقود الحقيقي لهذا «الإصلاح الوطني».

الغرامة تمنع التسرب... أم تمنع الأطفال من الأكل؟!

بتاريخ 30 تشرين الأول 2025، أصدرت وزارة العدل السورية تعميماً، استناداً إلى كتاب وزارة التربية بخصوص التسرب المدرسي، وضرورة تطبيق الإجراءات القانونية بسرعة وفعالية في الدعاوى المقامة بحق أولياء الأمور أو المسؤولين الذين يمتنعون عن إرسال الأطفال إلى المدارس، وذلك التزاماً بخطة عمل الوزارة ووزارة التربية في مكافحة تسرب الأطفال من التعليم.

وأكد التعميم على وجوب تحريك الدعاوى المتعلقة بحقوق الأطفال التعليمية وفق الأصول القانونية، داعيا القضاة والمحامين العامّين إلى مراعاة حسن التنفيذ وسرعة البت في مثل هذه القضايا.

ومن طرف آخر ربما كان التعميم لتذكير أولياء الأمور بواجبهم بإرسال أطفالهم من الصف الأول وحتى الصف التاسع إلى المدارس. فالتعميم ركز على العقوبات والغرامات المنصوص عليها بموجب القانون رقم 7 لعام 2012، وكأنه يقول: «إذا لم ترسل طفلك للمدرسة، سنغرمك قليلاً من المال»!

لكن الحقيقة المُرّة أن الغرامة لا تطعم الأطفال، ولا تمنعهم من العمل لمساعدة أسرهم على الصمود أمام الحياة البائسة.

الغرامة... خطوة قانونية أم مسكن مؤقت؟

الغرامة بحسب النص القانوني تتراوح بين 10,000 و15,000 ليرة سورية. رقم كبير على الورق، صغير في الواقع.

فالأسر تعيش في فقر مدقع، والأطفال يجبرون على العمل لتغطية جزء من تكاليف المعيشة.

وإصدار التعميم دون معالجة أسباب التسرب يشبه محاولة سد ثقب سفينة بالمنديل.

التعليم حق أم شعار على الورق؟

التعليم هو الركيزة الأساسية لمستقبل أي مجتمع.

لكن يبدو أن السلطات الرسمية تركز على المظهر القانوني؛ التعميم، الدعاوى، الغرامة.

بينما الواقع يقول غير ذلك، فالأطفال خارج المدارس، والأسر تحت الضغط، والقوانين مجرد أسطر على الورق.

القانون يحل كل شيء!

يبدو أن بعض المسؤولين يعتقدون أن إصدار التعميم والغرامة يكفي لحل المشكلة.

الغرامة تمنع التسرب؟ لا.

الغرامة تطعم الأطفال؟ لا.

الغرامة تمنحهم مستقبلاً؟ ربما في أحلام المسؤولين.

فالتعليم الإلزامي يبدو أنه تحول إلى مسلسل شكلي؛ غرامة هنا، إنذار هناك، دون أي معالجة حقيقية لجذور المشكلة الاقتصادية والاجتماعية.

الحل الحقيقي... مواجهة الواقع، لا التظاهر بالقانون

الحد من التسرب المدرسي يحتاج إلى:

الدعم المعيشي للأسر الفقيرة، ومساعدات مستهدفة لضمان قدرة الأطفال على الدراسة.

تحسين جودة التعليم، وخاصة البيئة المدرسية المحفزة والآمنة لتشجع الأطفال على التعلم.

التوعية المجتمعية، وإشراك الأهالي والمجتمع المدني في حماية حق الطفل في التعليم.

ربط العقوبات بالحلول العملية، وأن تكون الغرامة جزءا من منظومة دعم شاملة، لا مجرد شكل رمزي.

الغرامة ليست الحل

تعميم وزارة العدل يذكر الجميع بالتعليم الإلزامي، لكنه يظهر السطحية الرسمية في التعامل مع التسرب المدرسي.

فالغرامة وحدها لن توقف الأطفال عن التسرب، بل معالجة الفقر وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية هي الطريق الحقيقي لإنقاذهم من خارج المدرسة، وحماية المجتمع من آثار التسرب المبكرة الكثيرة، مثل: الجريمة، استغلال الأطفال، والبطالة التعليمية.

الحقيقة تقول إن القانون وحده لا يكفي، فالواقع الصعب والقاسي يحتاج أكثر من مجرد إشعار رسمي وغرامة رمزية.

التعليم رهنٌ للميزانية... ارتفاع صارخ في أسعار الكتب المدرسية

مع كل عام دراسي جديد، تعيش العائلات معاناة في سبيل تدبير احتياجات أبنائها؛ فقد ارتفع ثمن كل شيء؛ البدلات المدرسية، والحقائب، والدفاتر والقرطاسية، والمواصلات، وأصبحت الدراسة «المجانية» عبئاً ثقيلاً جداً؛ تزيد من المعاناة اليومية، وتدهور المعيشة. وقد توسعت عبثية الأسعار هذا العام لتشمل الكتب المدرسية.

■ فرح شرف

فقد سجلت أسعار الكتب المدرسية ارتفاعاً مهولاً، ما جعل الأهالي في حيرة وقلق، أمام خيارات قليلة، فإما دفع مبالغ كبيرة لتأمين الكتب، أو الاكتفاء بالحد الأدنى منها، أو البحث المرير عن كتب مستعملة في حالة معقولة.

وما يثير العجب أن الأسعار ومع ارتفاعها، إلا أنها ليست موحدة في المستودعات التابعة لوزارة التربية؛ فعلى سبيل المثال، سجل كتاب البكالوريا العلمي في أحد مستودعات دمشق سعر 185,000 ألف ليرة، أما في اللاذقية تُباع النسخة بسعر 174,000 ألف ليرة، بينما وصل سعر النسخة في أحد مستودعات ريف دمشق إلى 208,000 ألف ليرة!

ووسطياً ارتفع سعر مجموعة كتب الصف الأول الابتدائي من 93,300 ليرة إلى 201,800 وفي مستودعات أخرى 210,000؛ أي بنسبة زيادة بين 116% و125% عن العام الماضي، والصف الثالث الابتدائي من 122,900 إلى 220,800 ليرة؛ بزيادة 80%.

فيما سجلت أسعار كتب المرحلتين الإعدادية والثانوية ارتفاعاً مشابهاً؛ حيث يتراوح سعر مجموعة كتب الصف السابع ما بين 292,600 ليرة و296,000، بزيادة تفوق 55% عن العام الماضي «188,700». أما نسخة الصف الثامن ارتفعت من 195,000 إلى 231,000 ليرة، بينما تُباع في مستودعات أخرى بفارق كبير يصل إلى 321,000، أي بنسبة زيادة تتجاوز 64%! أما كتب الحادي عشر العلمي يتراوح سعرها ما بين 176,000 ليرة و193,000، والأدبي ما بين 137,400 و157,000 ليرة.

المكتبات ليست خياراً

لا تُباع الكتب لعام 2025–2026 في المكتبات بسعر المستودعات نفسه، بل وفي بعضها تُباع النسخة بسعر أغلى بكثير؛ في استغلال لغياب الرقابة، حيث يُمنع بيع الكتب المدرسية الجديدة.

فالأسعار تفوق قدرة الغالبية الساحقة من الأهالي؛ فعلى سبيل المثال، يبلغ سعر كتاب اللغة العربية للصف الأول الابتدائي 29,000 ألف ليرة، وكتاب التاريخ للصف التاسع الإعدادي 30,000 ألف ليرة. بينما ترتفع أسعار الكتب العلمية، مثل الفيزياء والرياضيات، ليبلغ بعضها 50,000 ألف ليرة!

شحّ في التوزيع

لم يكن التوزيع هذا العام كافياً أو عادلاً، بل إن أغلب الكتب الموزعة قديمة ومهترئة، ولم يبدّل منها سوى النزر اليسير، ما اضطر الأهالي إلى شراء التالف أو المفقود منها. خاصة وأن الكتب المستعملة لا تتناسب مع حاجة الطلاب لحل التمارين، لما تحتويه من إجابات وملاحظات سابقة، ما يُشعر الطالب بالإحباط ويحدّ من قدرته على المشاركة الفاعلة.

وفي ظاهرة غريبة، وزعت المناهج الجديدة، والتي لم تُطبع بعد أو توزع ورقيًّا، على شكل ملفات إلكترونية، وتم تحميل أولياء الأمور والطلاب تكاليف طباعتها، مما ألغى الهدف الأساسي من توفير الكتب المجانية، وزاد من الأعباء المالية واللوجستية؛ فمثلاً، وصلت تكلفة طباعة كتاب الجغرافيا الجديد، للصف التاسع الإعدادي، إلى عتبة 65,000 ليرة في بعض المكتبات!

جودة التعليم

لا يقتصر هذا الارتفاع على الجانب المادي فحسب؛ فالكتاب المدرسي يعد أساسياً في العملية التعليمية، وعندما يصبح الحصول عليه صعباً أو مستحيلاً لبعض الأسر، فإن ذلك يؤدي إلى حرمان الطلاب من حقهم في الوصول إلى المعلومات، ما يعيق من تقدمهم العلمي. ويدفع بالبعض إلى اللجوء إلى بدائل أقل جودة، أو الاعتماد على مواد تعليمية غير كافية. يساهم غلاء الكتب أيضاً في تقويض مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ويصبح الحصول على الكتب المدرسية امتيازاً للأسر القادرة مالياً. ما يؤدي إلى خلق بيئة تعليمية غير متساوية، حيث يبدأ الطلاب من نقاط انطلاق مختلفة، مما يعزز الفروقات في التحصيل الدراسي، ويزيد من احتمالية التسرب المدرسي بين الفئات الأكثر فقراً.

ضمان حق التعليم

ليست أسعار الكتب المدرسية هذا العام مجرد أرقام في قائمة المشتريات، بل هي عبء مالي حقيقي، يؤثر على استقرار الأسرة؛ ففي ظل وضع معيشي صعب، وأجور بالكاد تقارب المليون ليرة، تصبح كل ليرة ذات قيمة، ويشكل أي ارتفاع جديد ضغطاً إضافياً على ميزانية الأسر، التي تجد نفسها عالقة في دائرة الفقر بسبب عدم قدرتها على توفير التعليم المناسب لأبنائها.

الحل يكمن في إيجاد آلية تضمن وصول جميع الطلاب إلى الكتب المدرسية بشكل مجاني، أو على الأقل بأسعار رمزية، عبر دعم طباعة الكتب الجديدة، وتوفير الموارد اللازمة للمدارس والمدرسين لتغطية النقص؛ فما يعانيه الطلاب وأهاليهم يستدعي تدخلاً جاداً وحقيقياً من قبل الجهات المعنية للحفاظ على حق الأطفال في التعليم.

ارتفاعٌ جديد ينهك المواطنين... أسعار الفروج تحلّق

شهدت الأسواق خلال الأيام القليلة الماضية ارتفاعاً حاداً في أسعار الدجاج، ما وضعه في مقام السلع «الفاخرة»، وذلك رغم انخفاضه في شهر تموز المنصرم.

■ سلمى صلاح

حيث تُظهر المقارنة بين أسعار شهر تموز وتشرين الأول ارتفاعاً صادماً، وعودة إلى أسعار ما قبل سقوط سلطة النظام؛ فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر كيلو الوردة من 23 ألف ليرة إلى 30 ألف، ما يقارب 31%، وارتفع كيلو الكستا من 27 ألف ليرة، إلى 35 ألف، أيضاً نحو 30%، أما الفروج فقد «حلّق» حرفياً، وسـجّل ارتفاعا بنسبة أكثر من 45%، حيث بلغ سعره 32 ألف ليرة، بعد أن كان 22 ألفاً!
كما ارتفع سعر كيلو الشرحات إلى 54 ألف ليرة، بعد أن كان سعره يتراوح ما بين 34 إلى 36 ألف ليرة، أي بارتفاع 50% خلال شهرين فقط!

غلاءٌ جديد

في البحث عن الأسباب وراء هذا الارتفاع، نسمع عشرات الحجج والذرائع، التي لا تبدأ عند ارتفاع التكاليف ولا تنتهي بالحديث عن الدولار. وفي ظل وضع معيشي مرهق تواجهه الغالبية العظمى من السوريين، تتحول هذه التقلبات من مجرد أرقام إلى كابوس يومي يؤرق الأسر ويهدد استقرارها الغذائي والاجتماعي.
فالدجاج اليوم بات رفاهية لا يقوى عليها إلا القليل، وتحول، مثله مثل الكثير من السلع، إلى وجبة «مناسبات»، ما يعكس تدهوراً جديداً في القدرة الشرائية ومستوى المعيشة ويدفع الأسر إلى إعادة ترتيب أولوياتها، غالباً على حساب الجودة والتنوع.

لماذا لا ينخفض السعر رغم استيراد الأعلاف؟

رغم استيراد كميات من الذرة الصفراء الأمريكية إلا أن سعر الأعلاف لم ينخفض، بالرغم من أن الفارق في سعر الصرف لم يتجاوز 2,6%، من 11,300 إلى 11,600، لكنه – كما جرت العادة – شكل دافعاً جديداً ليرفع المستوردون من أسعارهم. وفي قطاع يعتمد بشكل شبه كلي اليوم على المستوردات «أعلاف، متممات غذائية، أدوية بيطرية، معدات»، انعكس الارتفاع على المربين، الذين يمررون التكاليف بدورهم إلى المستهلك.
بالإضافة إلى خروج عدد كبير من المربين من السوق خلال سنوات الأزمة، وتراجع الإنتاج المحلي، شهد القطاع ارتفاعاً في تكاليف البنى التحتية للمداجن «أنظمة التهوية، والتدفئة، والشرب، والتبريد»، وتكاليف صيانة باهظة، مضافاً إليه ارتفاع تكاليف النقل والطاقة مع ارتفاع أسعار المحروقات، ما ينذر بموجة جديدة من الغلاء قد تطال الفروج ومشتقاته خلال فصل الشتاء، ما سيزيد من معاناة السوريين ويدفع بهم إلى مزيد من العوز.
بالتالي، فإن الارتفاع هو نتيجة تراكمية، يرافقه ضعف الرقابة على الأسواق. فحتى وإن استقرّ سعر الصرف، إلا أن البنية التحتية المتضررة للقطاع، واستمرار منطق الاحتكار والسمسرة، وتفشي الفساد، وعدم الكفاءة، تجعل أي تحسن في المدخلات «مثل استيراد الذرة» غير قادر على تحقيق استقرار حقيقي في الأسعار.

غياب الكفاءة والتخطيط

يؤثر غياب الإحصاءات الدقيقة عن أعداد الدواجن، أو احتياجات الأعلاف، أو حجم الاستهلاك، على الإنتاج، وغالباً ما يؤدي إلى فوضى في السوق. كما ساهم تراجع الخبرة وهجرة الفنيين والخبراء إلى تراجع الإنتاجية وارتفاع في نسبة النفوق بسبب سوء الإدارة. ناهيك عن غياب أي سياسات داعمة وفعالة لدعم المربّين، سواء عبر قروض ميسرة، أو دعم مباشر للأعلاف ومدخلات الإنتاج، ما يؤدي إلى هدر الموارد ويقلل من الإنتاجية.

المواطن ومزيد من الإنهاك

تأثر البيض كذلك، والذي كان مصدراً رئيسياً للبروتين، إن لم يكن الوحيد لدى غالبية السوريين، بارتفاع الأسعار؛ فارتفع سعر الصحن إلى 43 ألفاً خلال أسابيع قليلة، بعد أن كان سعره 20 ألفاً. حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى حرمان الكثير من العائلات من مصدر غذاء مهم، ويزيد من مخاطر سوء التغذية، خاصة بين الأطفال.
ومع اقتراب فصل الشتاء، وزيادة الحاجة إلى الإنفاق على التدفئة والملابس، يشكل ارتفاع الدجاج ومشتقاته، عبئاً إضافياً على ميزانية الأسر، ويدفع بالمزيد منها إلى الرزوح تحت خط الفقر.
فإلى متى سيبقى المواطن يدفع ثمن الفساد، وغياب الرؤى والتخطيط، ومحاباة التجار وحيتان السوق، على حساب لقمة عيشه وعيش أطفاله؟!

منحة «الأغذية العالمي» للفلاحين السوريين... دعم مهم أم مسكّن مؤقت؟

بينما يرحب المزارعون بالمساعدة، تبقى المطالب بتفعيل الدور الحكومي وتخفيض تكاليف الإنتاج أساس النهوض بالزراعة.

ففي خطوة وصفت بالمهمة وسط ظروف اقتصادية وزراعية صعبة، أعلنت ممثلة برنامج الأغذية العالمي في دمشق «ماريان وارد» بتاريخ 30 تشرين الأول عن تقديم منحة مالية لأكثر من 30 ألف فلاح متضرر من موجة الجفاف التي ضربت البلاد العام الماضي، في محاولة لتعويض جزء من الخسائر الزراعية وتشجيع الفلاحين على الاستمرار بزراعة أراضيهم.
ورغم الترحيب بالمبادرة، إلا أن غياب بعض التفاصيل حول آليات توزيع المنحة، وقيمتها، والمناطق المشمولة، يثير تساؤلات بين المزارعين حول العدالة في التنفيذ ومدى شمول الدعم للفئات الأشد تضرراً.

دعم في زمن العطش الزراعي

تأتي هذه الخطوة في ظل واحدة من أسوأ موجات الجفاف التي شهدتها سورية خلال العقود الأخيرة، والتي أدت إلى تراجع كبير في الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار الحبوب والخضروات، ما انعكس سلباً على الأمن الغذائي ومستوى المعيشة العام.
ووفق ما نقلته صحيفة الوطن عن «وارد»، فإن توزيع المنحة سيتم عبر مكاتب الحوالات المرخصة لتسهيل وصول الدعم إلى الفلاحين في المناطق الريفية، مع تأكيدها على التزام البرنامج بـ«الشفافية والنزاهة» في معالجة أية شكاوى محتملة.

المزارعون بين الحاجة والشكّ

في ريف حماة والحسكة ودرعا وغيرها، تتردد عبارات متشابهة على ألسنة المزارعين:
«نريد أن تصل المساعدة لمن يستحق فعلاً، لا لمن يملك وساطة أو نفوذاً».
فرغم الامتنان للدعم الدولي، يدرك المزارعون أن عدد المتضررين يفوق بكثير العدد المستهدف، ما يجعل المنحة خطوة جزئية في مواجهة أزمة أوسع بكثير.
ففي كل قرية، هناك من خسر محصوله بالكامل أو اضطر لبيع مواشيه لتغطية الديون، ما يجعل الحاجة تتجاوز القدرة المتاحة للمنظمات الأممية.

مسؤولية الدولة... الركيزة الحقيقية للنهوض الزراعي

يرى خبراء الاقتصاد الزراعي أن المساعدات الدولية، رغم ضرورتها في الأزمات، تبقى محدودة ولا يمكن أن تكون بديلاً عن الدور الحكومي في دعم الإنتاج المحلي.
فالمطلوب اليوم أن تفعّل الدولة أدواتها الاقتصادية لتأمين مستلزمات الإنتاج– من البذار والأسمدة والوقود إلى المياه والطاقة– بأسعار مدعومة ومناسبة، وأن تُعيد النظر في سياسات التسعير والضرائب على مدخلات الزراعة.
فكل ليرة تُخفَّض من كلفة الإنتاج الزراعي، هي استثمار في الاقتصاد الوطني، وتخفيف مباشر على سلة المعيشة للمواطن.
كما أن تعزيز الاكتفاء الذاتي في الحبوب والخضروات يسهم في استقرار الأسعار ويحد من الضغط على العملة الوطنية، ما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي العام.

المساعدات لا تبني اقتصاداً... بل تكمّله

توزيع المنح على ثلاثين ألف فلاح قد يخفف من آثار الجفاف مؤقتاً، لكنه لا يعالج جذور الأزمة الزراعية التي تتعلق بضعف البنية التحتية، وارتفاع التكاليف، وتقلص الاستثمار في الري الحديث.
فالمساعدات الدولية، مهما بلغت، ستبقى حلولاً إسعافية محدودة الأثر، ما لم تترافق مع سياسات وطنية مستدامة تعيد للزراعة السورية مكانتها كعماد للاقتصاد ورافعة للمعيشة.

خطوة مهمة... ومسؤولية أكبر

منحة «الأغذية العالمي» تمثل بداية إيجابية في مسار دعم الفلاح السوري، لكنها جرس تنبيه أيضاً بأن الدعم الخارجي لا يمكن أن يحل محل دور الدولة ومسؤوليتها تجاه مواطنيها.
فالمزارع الذي ينتظر الحوالة اليوم، يريد في الغد سياسة زراعية وطنية عادلة، لا منحة مشروطة ولا انتظاراً لمواسم المطر أو المساعدات.
وبين الأمل بالمنحة والخوف من التهميش، يبقى صوت الفلاح السوري هو الأصدق: «أعطونا فرصة نزرع... وسنزرع الوطن كله».

الإنترنت في حلب... خدمة مسروقة أم إفساح الطريق أمام الخصخصة

تشهد مدينة حلب منذ منتصف تشرين الأول 2025، أزمة انقطاع متكرِّر وشبه كامل لخدمة الإنترنت، ما أثَّر سلباً على الخدمة في المدينة. ولا تجني حين نقول أنَّها لم تَحلَّ يومًا منذ 14 عاماً، لكنها تعدَّ الأسوأ، مع تنوُّع التفسيرات بين أسبابٍ تقنيَّةٍ متعمَّدةٍ وسرقة كابلات الاتصالات، في ظلِّ غياب ردٍّ حكومي واضح.

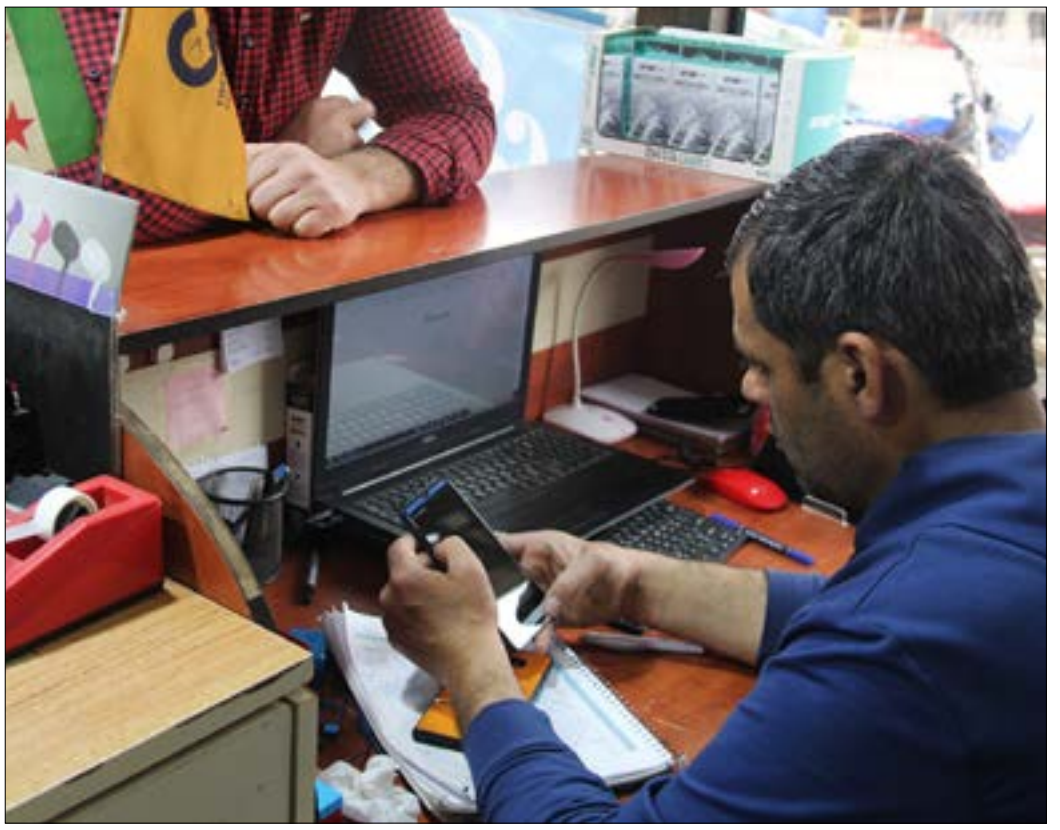

■ مراسل قاسيون

الأسباب المباشرة للانقطاع

تعدَّدت أسباب المشكلة، إذ وردت شكاوى عديدة حول المشكلة من المواطنين، منها ما عزا السبب لسرقة الكابلات الضوئيَّة في بعض المناطق مثل الحمدانية مشروع 3000، والشهباء وصولاً إلى المناطق المحيطة بها، التي تشترك معها بمركز الخدمة ذاته، وأثَّر على الخدمة في مناطق أخرى ما سبَّب ضعفاً شديداً في الخدمة يصل حدَّ انقطاعها إلى ساعات وأحياناً إلى أيَّام، دون وجود توضيح حول المشكلة، أي ما يقارب 70% من أحياء حلب تشهد انقطاعاً كاملاً أو شبه كامل لخدمة الإنترنت.

يذكر أنَّ هذه الخدمة في المناطق شرق حلب ما زالت مقطوعة منذ سقوط سلطة النظام، ما اضطر السكَّان للجوء إلى خدمات الإنترنت الفضائيِّ أو الهوائي، الذي لا يعدو كونه جهاز استقبال يعمل على سحب الخدمة من شبكة السوريَّة للاتصالات على حدِّ تعبير أحد التقنيِّين العاملين في هذا المجال، وبيعها للمواطنين على أنَّها إنترنت فضائي وبأسعار خياليَّة تصل إلى 100 دولار لقاء تركيب جهاز استقبال لمشترك واحد أو مشتركين عدَّة.

غياب التصريحات الرسميَّة

ما يثير الاستغراب عدم وجود ردِّ رسميٍّ عن عمليَّات السرقة، وعدم وجود أيِّ عمليَّات إصلاح على الأرض، أو مبرِّرات لهذا الصمت، رغم تواتر الانقطاعات واتِّساع نطاقها، ولم يصدر أيُّ تصريح رسميٍّ من مؤسَّسة الاتصالات «تراسل» أو إدارة المحافظة حول حقيقة الأمر أو عن عزمها إجراء إصلاحات، ما يثير الشكوك ويؤكِّد ما فسَّره المواطنونَ إلى أنَّ هناك رضا غير معلن –أو بتعبير أدقّ– غضّ طرف من الحكومة على انتشار خدمات الإنترنت الفضائيِّ، حتَّى تعطيه الشرعيَّة للوجود على الأرض، بوصفه قدَّم خدمات عجزت عنها الحكومة، بعبارة أخرى شرعنة لخصخصة القطاع تدريجيًّا. إذ وصف البعض الوضع بأنَّه «مسرحيَّة أبطالها مستفيدون من تركيب الإنترنت الفضائيِّ»، ما يثير تساؤلات حول وجود خطط لتسهيل سوق الإنترنت الفضائي على حسابَ خدمات شركة الاتصالات.

في ظلِّ عدم وجود تفسير رسميٍّ واضح، وغياب أيِّ تحقيقات جادَّة لملفِّ سرقة الكابلات، تبرز تساؤلاتٌ حول ما إذا كان هناك «تخريبٌ ممنهج» للبنية التحتيَّة للاتصالات.

MTN وسيرياتيل

أمَّا شركتا الاتصال ليستا بعيدتين عن الأزمة، إذا طالها ضعف الخدمة وتراجعها، أي ما يقارب 40% انخفاض في جودة خدمات الاتصالات، عبر مشغلي syriatel و MTN وربَّما النسبة تزيد، ما سبَّب عجزاً فيها، فنتيجة انقطاع خدمة السوريَّة للاتصالات تراسل، لجأ المشتركون إلى شبكات الاتصالات الخليويَّة، ما ضاعف الضغط على خدماتها الوهميَّة، واضطر المواطنين لدفع كلف إضافيَّة لتفعيل الباقات الشهريَّة على سبيل المَثال، التي لا تقلّ أسعارها عن 75 ألف ليرة سورية، ما ضاعف الحمل على المواطنين مع رداءة الخدمة، ودفع العديدين للتنذُّر عليها، والحديث عن خدمات «اللا خدمات»، وما تقدِّمه من عروض «النهب».

أسئلة لا بُدَّ من طرحها

بناءً على ما سبق لا بدَّ من البحث عن إجابات لأسئلة مشروعة يطرحها الجميع:

كيف لعمليَّات «سرقة كابلات» بهذا الحجم والتنظيم أن يحدث في مناطق متعدِّدة وبصورة متكرِّرة، دون أن تتمكَّن أيُّ جهةٍ أمنيَّة من ضبطها أو منعها؟

ولماذا تزامنت هذه الانقطاعات المتكرِّرة مع استمرار حثيث ومكثَّف لشركات الإنترنت الفضائيِّ التي تُقدِّم خدماتها بأسعار باهظة لا يقوى عليها إلَّا القلَّة ومن اضطر لها؟

أليس من المنطقيِّ أن تتحوَّل الجهود لملاحقة هذه «السرقات الغامضة» بدلا من ترك المواطن يدفع ثمنا مزدوجا: انقطاع الخدمة الأساسيَّة، ثمَّ كلفة البديل المَكلف وغير الآمن الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الشبكة الحكوميَّة؟ أي إنَّنا أمام سرقتين الأولى للمواطن والثانية للدولة.

هنا يتحوَّل السؤال من «مَن يسرق الكابلات؟» إلى «مَن المستفيد؟». هل هي «مافيا» عابرة، أم أنَّ هناك من يريد تحويل الإنترنت من خدمة عامَّة بيد الدولة إلى سلعة بيد شركات خاصَّة، فيَ عمليَّة «خصخصة قسريَّة» لهَا وبصمت حكوميٍّ غير مفهوم! ولا سيَّما أنَّ قطاع الاتصالات يعدُّ قطاعا سياديًّا، وإفلاته من يد الحكومة إلى يد الشركات الخاصَّة يعرِّض أمن المعلومات للمستخدمين عموما وللدولة خصوصا لخطر كبير.

ملف النفايات... مشكلات إدارية وغياب الاستراتيجية

تكرر قرار تغيير موقع مكب النفايات مرتين خلال الفترة الماضية، من باب شرقي إلى الكسوة، والآن إلى شبعا، في إشارة إلى غياب استراتيجية واضحة وشاملة لإدارة ملف النفايات.

■ سارة جمال

فبدلاً من وضع خطة طويلة الأمد تستند إلى دراسات معمّقة تحدد الموقع الأنسب، وتراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، تبدو العملية وكأنها ردود أفعال متأخرة على أزمات متلاحقة، أو محاولة للهروب من مشكلة قائمة من دون حلها جذرياً.

يعكس هذا التخطيط العشوائي أيضاً غياب رؤية تهدف إلى بناء نظام مستدام لإدارة النفايات، يشمل الفرز من المصدر، وإعادة التدوير، ومعالجة النفايات، وصولاً إلى التخلص منها بشكل آمن؛ فكل عملية نقل من مكب إلى آخر لا تمثل سوى تأجيل للمشكلة، مما يفاقم الأعباء على المجتمعات المحلية القريبة من المكب.

كارثة بيئية!

إن اختيار موقع لمكب النفايات على بعد 500 متر فقط من مناطق سكنية في بلدة شبعا، هو بحد ذاته كارثة بيئية!

يكشف هذا القرار عن ضعف هائل في الدراسات البيئية والجغرافية التي من المفترض أن تسبق أي مشروع بهذا الحجم والتأثير. فتجاهل أهم معايير التخلص من النفايات، مثل مسافات الأمان الكبيرة بين المكبات والمناطق المأهولة، ليس استخفافاً فقط بالصحة العامة للمواطنين، بل هو أيضاً ضرب للاقتصاد المحلي، خاصة في مناطق زراعية وسياحية. كما يثير القرار تساؤلات حول مبدأ العدالة البيئية؛ فالمناطق التي تستقبل مكبات النفايات هي مناطق تعاني أصلاً من ضعف في البنى التحتية والخدمات، وبالتالي يتم تحميل أعباء التلوث البيئي على فئات معينة من المجتمع، دون مراعاة لحقوقهم في بيئة نظيفة وصحية، ما يؤثر سلباً على جودة حياتهم، ويهدد صحتهم وسلامتهم.

غياب التنسيق

يبدو غياب التنسيق سمةً عامة، ففي حالة مكب شبعا، يظهر هذا الغياب جلياً، فقد اتخذ القرار كل من محافظتي دمشق وريف دمشق، لتعود محافظة دمشق وتقول إن اختيار المكان قامت به محافظة ريف دمشق!

إذ إن غياب التنسيق والتخطيط بين البلديات، والمحافظات، ووزارة البيئة والإدارة المحلية، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي، يجعل من حل مشكلة النفايات أمراً مستحيلاً، ويكشف عن ضعف في الحوكمة والتخطيط في معالجة القضايا الحيوية.

كما يشير تنصل محافظة دمشق إلى محاولة للتهرب من المسؤولية، رداً على احتجاجات الأهالي، بدلاً من مواجهة التحديات بشفافية ومسؤولية، وهو ما انعكس سلباً وزاد من الاحتقان الاجتماعي.

اعتماد الحلول الارتجالية

يعكس هذا القرار أيضاً نمطاً إدارياً يعتمد على ردود الأفعال؛ فبعد الإعلان عن الموقع الجديد، تنتظر الجهات المسؤولة رد فعل الأهالي، وليس بهدف الاستماع إلى مخاوفهم أو إشراكهم في عملية صنع القرار، بل أشبه باختبار لمستوى المقاومة المحتملة. فإذا قوبل القرار باحتجاج يتم التراجع عنه، في محاولة لامتصاص الغضب، وإن بدا استجابة لمطالب الأهالي.

فما حصل في شبعا هو تكرار لهذه الآلية بعد فشلها في الكسوة، ما يؤكد غياب الدرس المستفاد من تجارب سابقة، وعدم القدرة على الخروج من دائرة الأخطاء المتكررة. حيث يتم ترحيل المشكلة من مكان إلى آخر، دون الأخذ بالاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

خيارات بديلة

يتطلب الخروج من هذه الدائرة المفرغة، إرادة سياسية حقيقية تضع مصلحة المجتمع والبيئة فوق أي اعتبارات أخرى، كما يجب تبني نهج شامل ومتكامل يعتمد على التخطيط الاستراتيجي، والتنسيق الفعال، والشفافية. وذلك يشمل خطة واضحة لإدارة النفايات، تشمل جميع مراحل التعامل معها، من الفرز إلى التدوير ومن ثم المعالجة النهائية.

بالإضافة إلى ضرورة تبني أساليب علمية حديثة في معالجة النفايات، وتعزيز القدرات الفنية للمؤسسات المعنية، وتفعيل دور المجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرار، لضمان بيئة نظيفة وصحية للأجيال القادمة.

الكهرباء للمقتدرين فقط: هجوم

أصدرت وزارة الطاقة السورية يوم الخميس 30 تشرين أول 2025، قراراً برفع أسعار الكهرباء في البلاد وفق نظام يتضمن أربع شرائح استهلاكية مختلفة. الشريحة الأولى، والتي وصفتها الوزارة بأنها مخصصة «لأصحاب الدخل المحدود»، تشمل حتى 300 كيلو واط خلال شهرين، بسعر 600 ليرة سورية للكيلو واط، ما يعني - وفقاً للوزارة - أن الدولة تدعم هذه الشريحة بنحو 60% من التكلفة الإجمالية للكيلو واط البالغة بين 14 و15 سنتاً حسب تصريحات بعض المسؤولين. وتستهدف الشريحة الثانية «أصحاب الدخل المتوسط والمرتفع والمشاريع الصغيرة»، وتشمل الاستهلاك الذي يتجاوز 300 كيلو واط خلال شهرين بسعر 1400 ليرة للكيلو واط. أما الشريحة الثالثة فهي «المعفيين من التقنين الكهربائي»، مثل المؤسسات الحكومية والشركات والمصانع، بسعر 1700 ليرة للكيلو، بينما الشريحة الرابعة تشمل المعامل والمصانع كثيفة الاستهلاك مثل معامل صهر الحديد وغيرها بسعر 1800 ليرة للكيلو واط.
من خلال هذه الشرائح، تحاول الحكومة تقديم نفسها كـ«داعمة» لأصحاب الدخل المحدود، بينما في الواقع، فإن الشرائح المعلنة غير واقعية بالنسبة لاستهلاك الأسر السورية الفعلي، وتضع المواطنين أمام واقع جديد أكثر صعوبة، حيث سيجدون أنفسهم مجبرين على دفع فواتير مرتفعة تصل إلى نسب غير مسبوقة من الحد الأدنى للأجور، في وقت يعيش فيه أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر.

■ أحمد الرز

رافقت قرارات رفع أسعار الكهرباء تصريحات متعددة من المسؤولين السوريين، حاولوا من خلالها تبرير الخطوة الأخيرة. وزير الطاقة، محمد البشير، وصف القرار بأنه «تعديل» لتعرفة الكهرباء بهدف إصلاح المنظومة الكهربائية، في حين قال وزير الاقتصاد والصناعة، محمد نضال الشعار، إن الكهرباء كانت تُقدَّم «لسنوات طويلة بأسعار مصطنعة، ليس بدافع الرحمة بل كأداة سياسية، استخدمت لشراء الصمت فيما كانت ثروات الوطن تُنهب نحن نصحح ما كان مصطنعا ونحوله إلى حقيقي بشفافية وعدالة لضمان استدامة قطاع الطاقة».

على النقيض من ذلك، عبّر الكثير من المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن غضبهم واستيائهم من هذا القرار المجحف والظالم، خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها السوريون بعد سنوات طويلة من الحرب والدمار. فالأسر السورية ستواجه اليوم فواتير تتجاوز قدراتها المالية بشكل كبير، وسط تآكل مستمر للقوة الشرائية، وارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الأساسية، لا سيما وأن الحكومة اختارت رفع أسعار الكهرباء قبل اتخاذ أي خطوات حقيقية لتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين ورفع أجورهم الحقيقية.

رفع الدعم الكهربائي وفاتورة الأسر السورية

رغم أن الحكومة السورية لم تقل ذلك صراحة، فإن قرار رفع أسعار الكهرباء الأخير يمثل في الواقع رفعاً كاملاً للدعم عن معظم المواطنين. فالشريحة الأولى، التي أعلنت الحكومة أنها مخصصة «لأصحاب الدخل المحدود»، هي شريحة افتراضية بعيدة كل البعد عن الاستهلاك الفعلي للأسر السورية بحده الأدنى. يمكن توضيح ذلك بالأرقام والأمثلة الواقعية، لنفهم كيف أن هذه الشرائح غير منطقية، وأن الغالبية الساحقة من المواطنين لن تستفيد من الدعم بأي شكل حقيقي.

لنفترض، على سبيل المثال، أن أسرة سورية قررت الحد من استهلاكها إلى الحد الأدنى الممكن، وتخلصت من جميع الأجهزة الكهربائية «غير الضرورية». لنفترض أنها اشترت أفضل أجهزة موفرة للطاقة مما هو متوافر في السوق السورية، واستقرت على استخدام الأجهزة التالية فقط: براد واحد وشاشة LED واحدة «يعملان 6 ساعات يومياً فقط»، وثلاث لمبات موفرة للطاقة «8 ساعات يومياً»، ومروحتان موفرتان للطاقة تعملان 15 ساعة يومياً، وشاحن لابتوب متوسط الاستهلاك يعمل 5 ساعات يومياً.

بالحساب الدقيق، سيبلغ استهلاك هذه الأسرة نحو 5,2 كيلو واط يومياً، أي نحو 312 كيلو واط خلال شهرين. وهنا تظهر المفارقة: حتى مع هذا التقنين اللا إنساني الذي يستبعد حتى الأساسيات مثل الغسالات ومضخات المياه والسخانات والأجهزة الإلكترونية الأخرى، فإن الأسرة ستتجاوز الحد الأقصى للشريحة الأولى، وبالتالي ستدخل مباشرة ضمن الشريحة الثانية، التي يبلغ سعر الكيلو فيها 1400 ليرة سورية. هذا يعني أن فاتورة الكهرباء لهذه الأسرة ستبلغ نحو 440,000 ليرة سورية خلال الدورة، أي ما يقارب 60% من الحد الأدنى الرسمي للأجور البالغ 750,000 ليرة.

الأمر يزداد صعوبة عند النظر إلى متوسط الاستهلاك الفعلي للأسر السورية. وفق بيانات وزارة الكهرباء السورية لعام 2009، كان متوسط الاستهلاك المنزلي نحو 400 كيلو واط شهرياً، أي 800 كيلو واط في الدورة. ومع الأسعار الجديدة، ستضطر الأسرة لدفع نحو 1,120,000 ليرة سورية في الدورة. هذا الرقم يعادل نحو أجر شهر ونصف لأصحاب الحد الأدنى للأجور، ويجعل الكهرباء عبئاً مالياً غير محتمل على غالبية الأسر، خصوصاً تلك التي تعيش تحت خط الفقر. ويشكل هذا تراجعاً هائلاً لقدرة الأجر السوري على تغطية تكاليف الكهرباء. وفقاً للبيانات التاريخية للبنك الدولي كان الحد الأدنى الرسمي للأجور في منتصف سبعينيات القرن الماضي، والبالغ 325 ليرة سورية، قادراً على شراء نحو 1,710 كيلو واط، أما وفقاً للأسعار الجديدة اليوم، فإن الحد الأدنى الرسمي للأجور لن يستطيع أن يشتري سوى 535 كيلو واط.

للمقارنة، ووفقاً للبيانات الرسمية المتاحة من الوزارات والمؤسسات الحكومية في دول الجوار، فإن الحد الأدنى الرسمي للأجور في العراق يستطيع أن يشتري 23,225 كيلو واط، وفي تركيا 9,869 كيلو واط، وفي الأردن 4,545 كيلو واط، وفي لبنان 771 كيلو واط.

من هنا تتضح معالم الصعوبات الهائلة التي ستقع على عاتق الأسرة السورية، حيث إن رفع أسعار الكهرباء قبل رفع القدرة الحقيقية للأجور خطوة كارثية على جميع الأصعدة. سيجد المواطنون، الذين يعانون أصلاً من تآكل القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والخبز، أنفسهم أمام فواتير لا يمكن تحملها، ما سيدفعهم إما إلى تقنين استهلاك الكهرباء إلى مستويات غير إنسانية أو البحث عن مصادر بديلة غير رسمية تزيد العبء المالي والاقتصادي عليهم.

يسلط هذا القرار الضوء أيضاً على النية الحقيقية وراء رفع الدعم. فبينما يدعي المسؤولون أن الهدف هو «إصلاح المنظومة الكهربائية» وضمان استدامتها، تُظهر الوقائع أن القرار يهدف إلى «تخفيف العبء المالي» عن الدولة على حساب المواطن، دون أي اعتبار لقدرة الشعب على تحمل هذه التكاليف الجديدة.

حكومي على أكثرية السوريين

الشرائح الجديدة لأسعار الكهرباء			
الشريحة	الاستهلاك «خلال شهرين»	سعر الكيلو واط «ل.س»	الفئة المستهدفة «حسب الوزارة»
الأولى	حتى 300 كيلو واط	600	أصحاب الدخل المحدود
الثانية	اكثر من 300 كيلو واط	1400	متوسطو ومرتفعو الدخل والمشاريع الصغيرة
الثالثة	غير محدد	1700	المعفيون من التقنين: «مؤسسات، شركات، مصانع»
الرابعة	كثيفة الاستهلاك	1800	معامل الصهر والمعامل كثيفة الاستهلاك

إعاقة إعادة التشغيل الاقتصادي المطلوب في سورية

الكهرباء ليست فقط عنصراً حيوياً لمعيشة المواطنين السوريين، بل أيضاً لإعادة تشغيل الاقتصاد الوطني الذي تضرر بشكل كبير على مدار سنوات الحرب الطويلة. وهنا من الواضح أن قرارات رفع أسعار الكهرباء، التي تسوّق من جانب الحكومة على أنها تهدف إلى «ضمان استدامة قطاع الطاقة»، تتجاهل فعلياً الواقع الاقتصادي الاجتماعي للأغلبية الساحقة من السوريين، وتخالف جميع المبادئ الأساسية لشعارات إعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب التي يتحدث عنها المسؤولون السوريون بإسهاب في المحافل الدولية.

وقد تكون أكبر مشكلة في موضوع الطاقة الكهربائية اليوم هي أن أصحاب القرار لا يستطيعون النظر إليها إلا بوصفها سلعة، لا ركيزة أساسية للإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي. فالصناعات التي تعد العمود الفقري لإعادة التشغيل الاقتصادي، تعتمد على الكهرباء بأسعار معقولة لتتمكن من الإنتاج دون تكبد خسائر فادحة. وبشكل طبيعي، فإن رفع الدعم وفرض أسعار مرتفعة على الاستهلاك سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة لتلك المشاريع، ما يضعف قدرتها على المنافسة، ويخفض فرص التشغيل المحلي، ويزيد من البطالة، بدلاً من خلق «الاستدامة» التي تدعي الحكومة أنها تسعى إليها.

الاستدامة الحقيقية لا تبنى على تحميل المواطنين الفقراء أعباء مالية إضافية، بل على تحسين الكفاءة التشغيلية، وترشيد الاستهلاك «تحديداً من خلال ضبط فاقد الطاقة الذي يصل في سورية إلى نحو 30% بينما يتراوح عالمياً بين 5 و15%» وتأهيل الشبكات الكهربائية لتقليل هذا الفاقد الفني.

من منظور الاقتصاد الكلي، تعد الطاقة المدعومة من أهم أدوات إعادة الإعمار بعد الحرب. حيث تتطلب إعادة تشغيل المصانع على اختلاف حجمها أسعاراً معقولة للكهرباء، وإلا سيتوقف المزيد من خطوط الإنتاج التي عانت الأمرين خلال السنوات السابقة. فالطاقة المدعومة هي أساس لا بد منه لإعادة الإعمار الاقتصادي في سورية. وأي قرار برفع الدعم، دون مراعاة القدرة الشرائية للأسر وإعادة تشغيل المشاريع، يشكل تهديداً جديداً لفرص الاستقرار الاقتصادي بعد الحرب.

والمسألة الأخرى التي يجب تسليط الضوء عليها هي أن هذا القرار اتخذ في ظل انعدام تام للشفافية، فوزارة الطاقة هي الجهة الرسمية التي تتولى عملياً تزويد البلاد بالطاقة الكهربائية وهي مسؤولية حساسة جداً وتلعب دوراً حيوياً في دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لكن رغم ذلك، ورغم الأهمية البالغة لهذا القطاع، فإن الوزارة، شأنها شأن العديد من الجهات الحكومية الأخرى، تتبع سياسة عدم الإفصاح الكامل عن التفاصيل التشغيلية والفنية المتعلقة بعمل محطات توليد الكهرباء وتوريد الطاقة. وتثير هذه السياسة تساؤلات عديدة حول الأسباب التي تحول دون نشر المعلومات الدقيقة والشاملة المتعلقة بعمليات تشغيل المحطات وأدائها علماً أنها ليست سراً في جميع دول العالم، بل وحتى في دول الجوار.

على سبيل المثال، لماذا لا تعلن الوزارة عن عدد ساعات تشغيل محطات التوليد، ولا تعلن تقارير تفصيلية توضح عدد ساعات التوقف سواء تلك المخصصة للصيانة الطارئة أو المبرمجة مسبقاً، أو حتى عدد ساعات التوقف الكيفي؟ ولماذا لا تعلن عن كميات الفاقد الناتجة عن محولات الرفع أو محولات الاستهلاك الذاتي أو حتى الضياعات التي تحدث في الكابلات والبارات؟

كمية الكهرباء التي يستطيع الحد الأدنى الرسمي للاجور شراؤها

«كيلو واط ساعي»

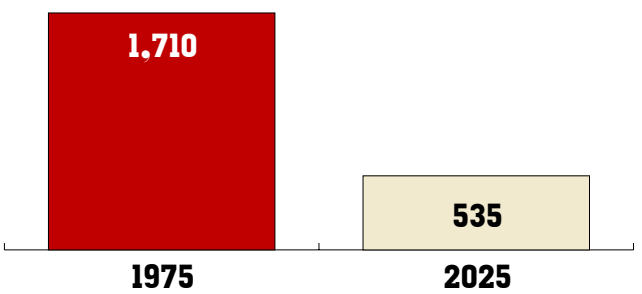

تكلفة 800 كيلو واط مقابل الحد الأدنى الرسمي للأجور

«ليرة سورية»

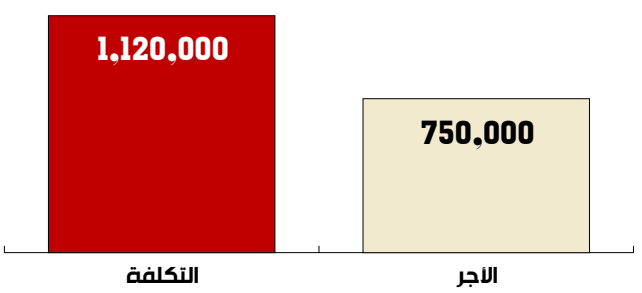

يريدون أن يُضحي الفقراء كي يحافظوا على نهبهم

كتب مارتن وولف مقالاً في صحيفة «فايننشال تايمز» هذا الأسبوع كان، في رأيي، خاطئاً إلى درجة محرجة للغاية، بل وخطيراً في الوقت ذاته. يمثّل وولف رمزاً للرؤية الاقتصادية القديمة في هذا العالم. إنّه، في رأيي، نيو ليبرالي حتى النخاع.

■ ريتشارد مورفي

قال: إنّ وزيرة الخزانة البريطانية ريتشيل ريفز يجب أن تحقق النمو بأي ثمن في الموازنة المقبلة في المملكة المتحدة، لأنّه إن لم يحدث ذلك، فلن يعود العالم منطقياً، فالديمقراطية تعتمد على فكرة أن نحظى بالنمو، مهما كانت التضحيات التي تُقدَّم في سبيله، حتى لو جرى التضحية بأشخاص من أجل تحقيقه.

بالنسبة إليّ، لم يظهر هذا الكلام مجرّد لا مبالاة وقحة تجاه حقائق الاقتصاد كما هي الآن، بَل لا مبالاة وقحة تجاه الناس الذين يعملون في هذا الاقتصاد كما هو الآن. وفي هذا، بدا مارتن وولف ممثلاً للرؤية الكاملة للنخبة المالية، التي ترى أن مكاسبها يجب أن تتحقق مهما كان الثمن الذي يدفعه بقية العالم. وأظنّ أنّ هذا يستحق النقاش.

يقول مارتن وولف: إنّ النمو الاقتصادي هو ما يجعل الديمقراطية ممكنة. وادّعاؤه هو أنّ الانفجار في النمو، وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، حدث نتيجة ارتفاع الإنتاجية، وارتفاع مستويات الاستهلاك، وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية، فشعرنا جميعاً بالرضا، ولذلك اعتنقنا الديمقراطية وصوّتنا للأحزاب التي، كما يدّعي، حققت لنا ذلك، رغم أنّه يمكننا جميعا أن نشكك في مدى صحة هذا الزعم.

ولهذا يقول الآن: إنّ «النمو المستمر» وحده قادر على حماية الديمقراطية من التحدي الذي تواجهه من الفاشية. ولنكن واضحين، هذا هو مصدر التهديد. لذلك يقول: إنّ حزب العمال يجب أن يعطي الأولوية المطلقة لما يلزم لتحقيق النمو. لكن هذا وهمٌ خطير، وإن كان من الواضح أنّ ريتشيل ريفز تشاركه هذا الوهم.

الحقائق لا تدعم حجة مارتن وولف. فازدهار منتصف القرن العشرين، الذي بدأ يخفت مع نهاية ذلك القرن، كان استثناءً تاريخيا. الوقود الأحفوري الرخيص، والتغاضي عن التكاليف البيئية، واستغلال الكوكب، كلها خلقت أسطورة النمو التي كانت بوضوح غير مستدامة.

نحن نعلم أنّ ذلك العالم قد انتهى. تغيّر المناخ حقيقة. ونعلم أن علينا مواجهته. إن التظاهر، كما يفعل مارتن وولف، بأنّ حدود الكوكب لم تعد موجودة، وأنّها لا تقيد الاقتصاد، هو غباء، لأنّ ذلك ببساطة لا يمكن أن يكون صحيحاً. لا يمكنك أن تملك نموا لا نهائيا على كوكب محدود. هذه استحالة رياضية مطلقة.

لكن هناك ما هو أسوأ من ذلك. ما يقوله مارتن وولف هو أنّه يجب التضحية بالبشر من أجل هذا النمو. يقول: إنّه ما لم نسمح الآن بقدر من المرونة في الاقتصاد– أي أن نسمح «بالتدمير الخلاق» للصناعات القائمة، وأن نسمح بفصل العمال في تلك الصناعات مع تعويضات منخفضة جدا، وأنّ الناس يجب أن يكونوا «مرنين» فيما يتعلق بأماكن عملهم ووظائفهم، مما يعني خلق حالة من انعدام الأمن الهائل للغالبية– فلن نحظى بالنمو.

لكن في هذه الحالة، علينا أن نسأل: ما غاية النمو يا مارتن وولف؟ ما معنى أن نريد نمو اوديمقراطية، كما تقول: إنّك تدافع عنهما، إذا كانت النتيجة هي بشرٌ بلا حقوق عمل؟ يعيشون في خوف من فقدان وظائفهم؟ يخشون الانتقال من أجل البحث عن عمل، وهم يعلمون أنّهم لن يستطيعوا الانتقال لأنهم بلا رأس مال ولا مدّخرات، وأنّ كلفة الانتقال ستجعلهم يدفعون أكثر من نصف أجورهم للإيجار، لأنّ ذلك هو الثمن الذي يُنتزع منهم فقط ليحصلوا على سقف فوق رؤوسهم؟

إنّه يطالب بالتضحية بالبشر من أجل تحقيق الأرباح. أرباح للقلة التي يمثلها هو وصحيفته. إنّه يقول: إن علينا أن نقبل بإعادة توزيع الثروة نحو الأعلى، لأنّها شرط مسبق للديمقراطية. ومع ذلك، فإن هذه الإعادة نفسها– أي إعادة توزيع الثروة صعودا، وزيادة عدم المساواة– هي ما يجعل الناس اليوم يدركون أنّهم يتركون خلف الركب، وهو ما يقود إلى الفاشية، وليس غياب النمو.

لو كان الناس يعلمون أن لديهم مساكن آمنة؛ وأن أطفالهم بأمان؛ وأنّهم يستطيعون الحصول على خدمة صحية وطنية فعّالة؛ وأنّهم سيتمتعون بتَقاعد كريمٍ؛ وأنّ هُناك شبكة أمان اجتماعي تحميهم إن تعثّر عليهم العمل– تلك الأشياء التي يقول وولف: إن علينا التخلص منها– لما كانوا ليفكروا بالفاشية أصلاً. كانوا سيشعرون بالامتنان للدولة التي توفّر لهم كل ذلك. لكنهم لا يستطيعون ذلك لأنّ تلك الخدمات لم تعد تُقدَّم.

ووولف لا يريدها أن تُقدَّم، لأنّه يؤمن بأنّنا نحتاج إلى جهاز دولة أصغر وقطاع خاص أكبر، لأنّه يعتقد أنّ ذلك هو الشرط المسبَق للنمو. وهو يريد بالتالي الإضرار بالعمال لتحقيق ذلك النمو، رغم أنّهم لن يستفيدوا منه.

هذا خطأ من القرن التاسع عشر، وليس من القرن الحادي والعشرين. بل الأكثر من ذلك أنّه يتظاهر بأنّ الدولة عاجزة إن لم يتحقق النمو. الاستعارة التي يستخدمها دائما هي تشبيه الدولة بالأسرة المنزلية، إذ يرى أنّه من دون نمو لن يكون هناك ضرائب إضافية، وبالتالي لن تكون هناك خدمات عامة، لأنّ الدولة «لا تستطيع» إنفاق أكثر مما تكسبه. وهذا خطأ فادح. فالدولة التي تُصدر عملتها لا يمكن أن تنفد من المال. والقيود في الاقتصاد ليست مالية بل سياسية.

إذا كنا بحاجة إلى مزيد من الخدمات الأساسية– وقد شُرحت للتو أننا بحاجة إليها– فإنّ أساس النمو في اقتصادنا لن يأتي من توسيع القطاع الخاص، الذي يخدم في الغالب احتياجات الأغنياء لأنّ معظم الاستهلاك يذهب إليهم، بل سيأتي من توسيع جهاز الدولة. يمكننا تلبية كل تلك الاحتياجات الأساسية، لكننا سنحتاج إلى زيادة الضرائب نتيجة لذلك، لا لأنّ الضرائب تموّل هذه الأشياء «فهي لا تفعل ذلك، كما نعلم»، بل لأننا سنحتاج إلى استرجاع المال الذي ضخّته الحكومة في الاقتصاد لتوليد هذا النمو عبر الضرائب. ومن يجب أن يدفع أكثر؟ أولئك الذين يملكون أكبر قدرة على الدفع، أي الأغنياء.

لكن وولف يجادل بأنّ إعادة التوزيع هي ما يثبط الحافز على النمو. وبحسب رأيه، فإنّ «المرابين» في العالم لن يستثمروا أكثر في استخراج الأرباح، إلا إذا سُمح لهم بنصيب أكبر منها عبر خفض الضرائب. ومرّة أخرى، وولف مخطئ. العدالة الضريبية تحرّر الموارد الحقيقية لإعادة توزيعها داخل الاقتصاد، ولا تخرج المال منه. ولو كان يفهم شيئا عن «أثر المضاعف» – وهو يعرفه بالتأكيد، لكنه نسي أهميته السياسية– لأدرك ذلك.

إنّ الديمقراطية تتطلّب، في حقيقتها، مساكن آمنة، ورعاية صحية شاملة، وتعليما، ومشاركة عامة، والتصدي لتغيّر المناخ، لتأمين مستقبل آمن ومستقر، بحيث لا يعيش الناس في خوف– فيَ حين أنّ كثيرين اليوم يعيشون في الخوف.

سياسة الرعاية الحقيقية ستتوقف عن مطاردة الناتج المحلي الإجمالي لمجرّد ذاته، وهو ما يفعله مارتن وولف بالضبط.

سياسة الرعاية الحقيقية ستستخدم الموارد المتاحة لتلبية حاجات البشر، لكنها لا تفعل ذلك. ما يفعله وولف هو استخدام البشر أنفسهم لتلبية حاجات الأسواق. سياسة الرعاية الحقيقية ستقيس الرفاهية لا الاستهلاك، وستجعل من تحسين دخول الفقراء مؤشّرا على تحسّن الرفاه العام. وسياسة الرعاية الحقيقية ستبني المرونة لا الفقاعات الاقتصادية، بينما مارتن وولف يريد العكس.

نحن نعيش في عالم مُجهَد بالفعل إلى أقصى حدوده، وفي ظلّ أسواق مالية ستنهار حتما، ومع ذلك يريد مارتن وولف والنخب التي يخدمها أن يدفع الأمور إلى مزيدٍ من التدهور.

علينا أن نتراجع عن هذا النوع من السياسة، وهذا النوع من الاقتصاد القائم على أسطورة تشبيه الدولة بالأسرة المنزلية، التي يروّج لها مارتن وولف. علينا أن نعيش في عالم نعيد فيه ترتيب أولوياتنا. وأولوياتنا ليست تحقيق مزيدٍ من الأرباح لصالح القلة، حتى لو أدّى ذلك إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي.

العدالة الضريبية تحرّر الموارد الحقيقية لإعادة توزيعها داخل الاقتصاد ولا تُخرج المال منه ولو كان يفهم شيئاً عن «أثر المضاعف» لأدرك ذلك

الركود المزمن: تشخيص الأزمة الهيكلية في الرأسمالية

مقدمة: عودة شبح الركود المزمن

شهدت السنوات الأخيرة عودة مفهوم «الركود المزمن» «Secular Stagnation» إلى الواجهة في الخطاب الاقتصادي السائد، بعد أن ظل لعقود حكراً على الاقتصاديين الماركسيين والمفكرين النقديين. فبعد الأزمة المالية العالمية 2008، والتباطؤ المستمر في معدلات النمو، وتراجع فعالية السياسات النقدية التقليدية، اضطر اقتصاديون بارزون، مثل: لورنس سمرز إلى إحياء هذا المفهوم الذي كان ألفين هانسن قد صاغه أولاً في ثلاثينيات القرن العشرين، ثم طوره بول باران وبول سويزي في إطار تحليلي ماركسي. تؤكد هذه العودة أن الرأسمالية تواجه أزمة هيكلية عميقة لا يمكن معالجتها بوسائل السياسات التقليدية، مما يثبت راهنية التحليل الماركسي للنظام الرأسمالي وتناقضاته الداخلية.

الجذور التاريخية والتحليل الماركسي للركود

تعود الجذور الفكرية لمفهوم الركود المزمن إلى ثلاثينيات القرن الماضي، حين لاحظ ألفين هانسن أن تباطؤ النمو السكاني، وتراجع التوسع الجغرافي، وطبيعة الابتكارات التكنولوجية، أدت إلى تراجع الطلب على الاستثمار، مما يحول قدرة النظام الكبيرة على الادخار إلى قوة مولدة للركود بدلاً من محفزة للنمو.

لكن بول باران وبول سويزي قدما في كتابهما «رأس المال الاحتكاري» «1966» تحليلاً أكثر شمولية، مشيرين إلى أن الاقتصاد المسيطر عليه من قبل الشركات العملاقة يتسم باستمرار بميل نحو الركود المزمن. وقد استشهدا بالكساد العظيم في الثلاثينيات كدليل على ذلك، وأكدا أن عوامل مؤقتة، مثل: التسلح والحروب في كوريا وفيتنام كانت مجرد عوامل معاكسة تخفي الميل الأساسي للاقتصاد نحو الركود.

تجليات الركود المزمن في الرأسمالية المعاصرة:

تباطؤ النمو وانخفاض أسعار الفائدة

يشير لورنس سمرز إلى أن الاقتصادات الصناعية تشهد منذ سنوات تباطؤاً مزمناً في النمو، مع انخفاض مستمر في أسعار الفائدة الحقيقية رغم زيادة عجز الموازنات. ففي الولايات المتحدة، لم يشهد الاقتصاد أي تعافٍ حقيقي منذ 2007، حيث أن الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي لم تُغلق، بل تم تخفيض التوقعات بشأن الإمكانات المستقبلية للنمو.

اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار

يكمن السبب الجوهري للركود المزمن في الاختلال الهيكلي بين العرض والطلب على الأموال. فمن ناحية، ارتفع معدل الادخار بسبب توزيع الدخل غير المتكافئ «حيث يزيد الأغنياء من معدلات ادخارهم»، والأرباح الشركاتية المرتفعة، وزيادة عدم اليقين بشأن المعاشات التقاعدية. ومن ناحية أخرى، تراجع الطلب على الاستثمار بسبب:

التباطؤ في النمو السكاني وتقدم سن السكان

انخفاض الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ثورة المعلومات التي قللت الحاجة للاستثمار في البنية التحتية المادية.

انتشار اقتصاد المشاركة الذي يقلل الحاجة للملكية الخاصة.

فشل السياسات النقدية التقليدية

أظهرت السياسات النقدية غير التقليدية، التي تشمل التيسير الكمي وأسعار الفائدة الصفرية أو السلبية، محدودية كبيرة في مواجهة الركود المزمن. فحتى مع هذه السياسات التوسعية القصوى، استمر التضخم دون المستوى المستهدف، وظل النمو ضعيفاً.

الركود المزمن والتحليل الأزمات تناقض أساسي في الرأسمالية

يعكس الركود المزمن التناقض الأساسي في الرأسمالية، بين القدرة على الإنتاج والحاجة إلى تحقيق الأرباح. فكما أشار جوزيف شتايندل في دراسته «النضوج والركود في الرأسمالية الأمريكية» «1952»، تواجه الرأسمالية نضجاً يؤدي إلى تباطؤ طويل الأجل.

دور الاحتكارات وتركز رأس المال

بحسب تحليل باران وسويزي، تؤدي هيمنة الشركات العملاقة إلى تفاقم الميل نحو الركود، حيث تتفادى هذه الشركات المنافسة السعرية التقليدية، مما يحد من فرص الاستثمار الجديدة.

الأزمات الدورية كنمطٍ مستمر

يؤكد الماركسيون: أن الأزمات ليست حوادث عابرة في الرأسمالية، بل هي جزء جوهري من طبيعتها. فكما يشير خوسيه تابيا في كتابه «الأزمات الست للاقتصاد العالمي»، شهدت الرأسمالية ست أزمات كبرى منذ سبعينيات القرن العشرين، مما يدحض ادعاءات التيار السائد حول قدرة السوق على تنظيم نفسه.

جدول يوضح تطور مفهوم الركود المزمن في الفكر الاقتصادي:

الفترة	المفكرون	التحليل
الثلاثينيات	ألفين هانسن	تراجع فرص الاستثمار بسبب العوامل الديمغرافية والجغرافية والتكنولوجية
الستينيات	بول باران وبول سويزي	ميل الرأسمالية الاحتكارية نحو الركود مع عوامل معاكسة مؤقتة
ما بعد 2008	لورنس سمرز	الاختلال الهيكلي بين الادخار والاستثمار يؤدي إلى ركود مزمن
التحليل الماركسي	بما في ذلك روزا لوكسمبورغ، خوسيه تابيا	الركود نتيجة التناقضات الداخلية في الرأسمالية وأزماتها الدورية

تحدي الركود المزمن يتطلب أكثر من مجرد تعديلات في السياسات النقدية أو المالية بل يتطلب إعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي نفسه

راهنية الفكر الماركسي في تشخيص الركود المزمن

صحة التنبؤات الماركسية

أثبتت التطورات الاقتصادية منذ الأزمة المالية 2008 راهنية التحليل الماركسي. فكما أشار آلان وودز، لم تكن أفكار ماركس أبدا أكثر راهنية مما هي عليه اليوم، وهذا يظهر في التعطش الكبير للنظرية الماركسية الذي نشهده حالياً.

اعترافات غير متوقعة

حتى بعض الاقتصاديين والمؤسسات البرجوازية اضطرت إلى الاعتراف بصحة بعض عناصر التحليل الماركسي. فجورج ماجنوس، المحلل الاقتصادي البارز في بنك UBS، دعا في مقال له إلى «إعطاء كارل ماركس فرصة لإنقاذ الاقتصاد العالمي»، معترفاً أن عملية سعي الشركات لتحقيق الأرباح تؤدي إلى خلق «جيش صناعي احتياطي» من الفقراء والعاطلين عن العمل.

محدودية حلول التيار السائد

أظهرت السياسات التقليدية عجزاً واضحاً عن معالجة الأزمة الهيكلية. فكما لاحظ نوريل روبيني، تدخل الرأسمالية في حلقة مفرغة، حيث فائض الإنتاج، وانخفاض الطلب، وارتفاع الديون تولد انعدام الثقة بين المستثمرين.

خاتمة: نحو فهم أعمق لأزمات الرأسمالية

يشكل انتشار مفهوم الركود المزمن في الخطاب الاقتصادي السائد اعترافاً ضمنياً بصحة النقد الماركسي للرأسمالية. فالأزمة ليست عابرة أو ناتجة عن صدمات خارجية، بل هي نتاج التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي نفسه. وإن كان لورنس سمرز وغيره من اقتصادي التيار السائد قد «اكتشفوا» الركود المزمن مؤخراً، فإن الاقتصاديين الماركسيين كانوا قد حذروا منه منذ عقود.

في الختام، يمكن القول: إن تحدي الركود المزمن يتطلب أكثر من مجرد تعديلات في السياسات النقدية أو المالية، بل يتطلب إعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي نفسه. فالرأسمالية، كما تنبأ ماركس، تحمل في داخلها بذور أزماتها المتكررة، والركود المزمن هو أحد تجليات هذه الأزمة الهيكلية. فقط من خلال فهم هذه الجذور العميقة يمكن تطوير حلول جذرية لتحديات عصرنا الاقتصادية.

«ديب سيك» الصيني يحرز خطوة جديدة نحو الاستقلال التكنولوجي

تستمر ثورة نموذج الذكاء الاصطناعي «ديب سيك»، في معامل البحث والتطوير بمدينة هانغتشو الصينية، حيث أطلق إصداره الجديد V3,1 وسط سباق تكنولوجي عالمي محتدم. وفي قلب هذه القصة تقنية جديدة تسمى «FP8 UE8M0» وهي معادلة رياضية معقَّدة، لكن فكرتها بسيطة؛ جعل البرامج أكثر كفاءة في استخدام الموارد. هذه الترقية الجديدة انطلقت من اعتبار وطني صيني واضح، حيث إنّها مُحسنة ومُعدّلة خصّيصاً للعمل بكفاءة قصوى على الرقائق الإلكترونية الصينية الصنع بالذات، مما يضعها في طليعة جهود بكّين لتعزيز نماذج الذكاء الاصطناعي المحلية وتعزيز السيادة والاستقلال التكنولوجي.

تعتمد معظم النماذج العالمية الكبرى على رقائق «GPUs» أمريكية مثل «إنفيديا»، بينما تسعى «DeepSeek» لتطوير نماذج تستفيد بالكامل من بنية الرقائق المحلية. كما يوفر النموذج وضعين للتشغيل، أحدهما يركز على الاستدلال، والآخر يركز على المهام غير الاستدلالية، مما يوفر مرونة أكبر للمطورين والمستخدمين. ويوفر قدرات معالجة ولغوية متقدمة للغة الماندرين الصينية، مما يجعله أداة قوية للشركات والباحثين داخل السوق الصيني.

وتضع ديب سيك نفسها كلاعب رئيسي في مواجهة نماذج عالمية مثل GPT وClaude، مع ميزة تنافسية تتمثل في التخصص العميق للسوق الصيني وتوفير حلول تتناسب مع بنيته التحتية المتاحة. ويسهم النموذج الجديد في تحفيز الشركات الصينية الأخرى لتسريع تطوير رقائقها وبنيتها التحتية الخاصة لدعم متطلبات الذكاء الاصطناعي المستقبلية.

هذا التطوير في الكفاءة يعني أن الشرائح الإلكترونية الصينية صار يمكنها أكثر فأكثر منافسة نظيراتها الغربية باستخدام طاقة حوسَبية أقل، وذاكرة محدودة، وحتى مع اعتماد أقل على المعادن النادرة باهظة الثمن، رغم أنّ الصّين متفوِّقة فيها أيضا وتتمتع بوضع شبه احتكاري فيها.

ولإعطاء فكرة تقريبية عن القفزة، شبهها البعض بأنك تستطيع تشغيل فيلما عالي الجودة على هاتف قديم كان بالكاد يعرض الصور! هذا تصوُّر تقريبي مبسَّط لما تفعله هذه التقنية مع الذكاء الاصطناعي.

الصين تستخدم سلاح الكفاءة

هنا تكمن البراعة الاستراتيجية الصينية؛ فهي لا تعتمد فقط على زيادة إنتاج المعادن النادرة ووضع سياسات وطنية ناجحة ومؤثرة وموجعة في الردّ على العنجهية الأمريكية التي ليس لديها سوى سلاح العقوبات الذي لم يعد يجدِ نفعاً مع العملاق الصيني وصار يضرّ أمريكَا نفسها أكثر مما ينفعها. وتعمل الصين على التوفير حتى في استعمال معادنها النادرة في مجال البرمجيات من خلال رفع كفاءة البرامج.

النموذج الجديد V3,1 يحتاج ذاكرة أقل بنسبة 75%

هذا يترجم مباشرة إلى: شرائح إلكترونية أصغر حجما، واستهلاك أقل للطاقة، حاجة إلى كمية أقل من المعادن النادرة في التصنيع، وإمكانية تطوير ذكاء اصطناعي «أخضر» أقل استهلاكا للموارد، وخلق نموذج تنموي مستدام يمكن تصديره لدول العالم.

وهذا التحول يحمل تداعيات استراتيجية عميقة على الغرب وخاصة الولايات المتحدة، التي تواجه مفارقة صعبة: فمطاردة الصين في سباق الذكاء الاصطناعي تتطلب استثمارات ضخمة في شرائح قوية تستهلك معادن نادرة بكميات كبيرة، إضافة لتكاليف مادية وبيئية متصاعدة لتأمين سلسلة توريد المعادن النادرة. بالمقابل تحول الصين المعادن النادرة إلى قوة تفاوضية. الصين تقول للعالم: «يمكننا ليس فقط تزويدكم بالمعادن، ولكن أيضا تعليمكم كيفية استخدامها بكفاءة أكبر».

المستقبل: نحو حوسبة مسؤولة

التقنيات مثل FP8 UE8M0 تمثل بداية اتجاه أوسع نحو «الحوسبة المسؤولة»، حيث يصبح تطوير البرامج جزءا من الحل للتحديات البيئية والموارد الطبيعية. السباق التكنولوجي بين الصين والغرب لم يعد مجرد معركة على من ينتج أقوى الشرائح، بل تحول إلى من يطور أكثر البرامج كفاءة في استخدام الموارد الشحيحة.

التطبيقات الصناعية لنموذج «ديب سيك»

نظرا للانتشار المتزايد لدردشات المحادثة بالذكاء الصناعي «تشات بوتس» قد لا ينتبه بعض الناس إلى أنّ هذه هي مجرد واحدة فقط من التطبيقات الواسعة للذكاء الاصطناعي، بل وقد لا تكون أهمّها. فالذكاء الاصطناعي يدخل في تشغيل الروبوتات الصناعية الذكية ومعالجة بيانات ضخمة لاتخاذ قرارات صناعية واقتصادية هامّة. وتعمل الصين على إدماجه في صناعتها لتصبح أكثر ذكاءً وأعلى إنتاجية.

فهناك العديد من الأمثلة العملية لتطبيق الذكاء الصناعي وخاصة نموذج ديب سيك الصيني في قطاعات الرعاية الصحية والدفاع والتمويل، مما يسلط الضوء على كيفية تحويل هذه التقنية للمشهد الصناعي الصيني.

الرعاية الصحية: تشخيص أدقّ وخدمات عن بُعد

أحدث نموذج «ديب سيك» ثورة في القطاع الصحي الصيني من خلال دمجه في البنية التحتية الطبية، حيث تم تطوير نموذج لغة طبية مفتوح المصدر مُدمج في الشبكات الداخلية لأكثر من 260 مستشفى في 93,5% من مقاطعات الصين.

أدى ذلك إلى دعم تشخيصي متقدم؛ حيث يساعد النموذج الأطباء في تحليل الأمراض وفحص الأمراض النادرة، مما يعزز من دقة التشخيص. لقد مكنت هذه القدرات «أطباء الذكاء الاصطناعي الافتراضيين» من تحقيق دقة تشخيصية تصل إلى 93%، وهي نسبة تطابق دقة الأطباء البشريين بل وتتفوق عليهم في بعض الحالات.

وفي قفزة جريئة، كشفت جامعة تسينغهوا الصينية عن مفهوم «مستشفى وكيل الذكاء الاصطناعي»، وهو يضم 42 طبيبا افتراضيا يغطّون 21 تخصصا طبيا وأكثر من 300 نوعا من الأمراض. ويعمل هذا النظام على تبسيط سير العمل السريري وتقديم توصيات آنية، مما يخفف من حدة نقص الأطباء ويحسن إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، وخاصة في المناطق النائية والريفية.

ووسّع «ديب سيك» نطاق الخدمات الطبية من خلال التطبيب عن بُعد والتوثيق الطبي. كما ساهم في أتمتة إنشاء التوثيق الطبي المُولّد بواسطة الذكاء الاصطناعي، مما يحرّر وقت الأطباء للتركيز على الرعاية المباشرة للمرضى.

دخل نموذج الذكاء الصناعي الصيني «ديب سيك» ميادين تطبيق عملية واسعة من روبوتات الصناعة إلى التشخيص الطبي والخدمات وحتى الصناعات الدفاعية

الدفاع والأمن: نحو سيادة «خوارزميّة»

تكشف الوثائق والمناقصات أن بكين تسارع لدمج «ديب سيك» في منظوماتها الدفاعية، كجزء من استراتيجية لتحقيق «السيادة الخوارزمية» وتقليل الاعتماد على التقنيات الغربية.

أعلنت شركة «نورينكو» الصينية في شباط عن مركبة قتالية مسلحة «P60» ذاتية القيادة قادرة على تنفيذ مهام دعم قتالي باستخدام نظام «ديب سيك».

وتشير براءات الاختراع إلى تطور قدرات الطائرات المسيرة الذكية على التعرف على الأهداف والتعاون ضمن تشكيلات «سوارم» واتخاذ قرارات تشغيلية ذات تدخل بشري محدود.

كذلك تستخدم النماذج المدعومة بـ «ديب سيك» لتحليل مئات السيناريوهات القتالية في ثوان، ممّا يقلص الزمن اللازم لصنع القرار من أيامٍ إلى دقائق، وهو تحوُّل يغيّر ديناميكيات التخطيط العملياتي العسكري بشكل جذري.

التأثير على الأسواق المالية

أثبت «ديب سيك» أنه ليس مجرد ظاهرة تقنية فحسب، بل لاعب اقتصادي قادر على إثارة اضطرابات في الأسواق العالمية، متحديا الافتراض القائل بأن التطور في الذكاء الاصطناعي يتطلب بالضرورة إنفاقا رأسماليا ضخما. فلقد أحدث تأثيرا مدويًا على ثروات عمالقة التكنولوجيا، فتسبب ظهور «ديب سيك» في خسائر فادحة لكبار ملياردريات التكنولوجيا في العالم، حيث خسر أثرى 500 شخص ما مجموعه 108 مليارات دولار في يوم واحد. وكان الخاسر الأكبر جينسن هوانغ، المؤسّس المشارك لشركة «إنفيديا» «عملاق الشرائح الأمريكية»، الذي انخفضت ثروته بأكثر من 20 مليار دولار.

وشهدت أسواق التكنولوجيا تراجعا حادا، حيث خسرت أسهم «إنفيديا» 17% من قيمتها «أكثر من 600 مليار دولار» متخلية عن مكانتها كأغلى شركة في العالم. وامتد هذا التأثير ليشمل شركات رقائق آسيوية مثل «كيسكو كورب» و«أدفانتست» في اليابان.

يكمن السبب الجذري لهذه الصدمة في حقيقة أن «ديب سيك» تحدّى نموذج الإنفاق الغربي بتطوير نموذج مجاني ينافس كبار اللاعبين بكلفة تطوير بلغت 5,5 ملايين دولار فقط، مقارنة بمئات الملايين أو حتى المليارات التي تنفقها الشركات الأمريكية. هذا الإنجاز دفع المستثمرين إلى التشكيك في المنطق وراء اعتماد وادي السيليكون على الإنفاق الرأسمالي الهائل.

وعود مستقبلية

تُظهر هذه التطبيقات أن «ديب سيك» ليس مجرد أداة محادَثة ودردشة مع الآلة، فلقد أصبح أساسا تكنولوجيا يدعم قطاعات صناعية حيوية في الصين؛ من تعزيز الكفاءة الطبية إلى إعادة تعريف القدرات الدفاعية وإثارة اضطراب في المعادلات الاقتصادية العالمية، يثبت هذا النموذج أن الابتكار يمكن أن يزدهر حتى في ظل القيود والعقوبات الغربية، ممّا يعزز طموحات الصين في تحقيق الاكتفاء التكنولوجي، وبناء نظام بيئي صناعي ذكي ومترابط، مما يضع الصين في موقع تنافسي قوي على خريطة القوى التكنولوجية العالمية المستقبلية.

من أوكرانيا إلى طهران وبكين: خرائط الصراع في النظام العالمي الجديد

إن نظرة سريعة إلى العالم الذي نعيش فيه كافية لإدراك أننا نشهد تعقداً وتصعيداً أعلى في كل يوم جديد، وإن كانت النزاعات تتصاعد وتنخفض في بقعة ما إلا أن المشهد الدولي بأكمله يزداد سخونة، ولا يمكن رصد أي بادرة حقيقية للتهدئة حتى بات من المنطقي القول: إن أي تهدئة في أي مكان يقابلها تصعيد أشد في مكان آخر!

■ علاء أبوفرّاج

إن نقطة الارتكاز الأساسية في فهم كل هذا التصعيد هي من خلال وضعها في سياق صراع شامل مركزي على شكل النظام الدولي، ومنه تتفرع كل الصراعات التي تظهر بوصفها تجليًا له، فإلى جانب الظروف الملموسة الخاصة لكل صراع على حدة تشترك كل الصراعات اليوم بامتدادات إقليمية دولية واسعة، سواء من حيث الغطاء السياسي، أو الدعم الاقتصادي وتسليح الأطراف، أو مساندتها بشكل مباشر.

أمثلة ملموسة

كانت حرب الـ 12 يوم بين «إسرائيل» وإيران مثالًا نموذجيا على ما سبق، فالهدف الأمريكي- «الإسرائيلي» من الحرب كان إسقاط إيران، بما يعنيه ذلك من تغيير نوعي في التوازن الإقليمي القائم، وهو ما يمكن ترجمته على المستوى العالمي إن حصل، بمثابة نقطة لصالح المعسكر الغربي، وكان من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة فضلاً عن الدعم الكبير الذي قدمته لجيش الاحتلال، كانت مضطرة للتدخل بشكل مباشر، ونفذ الجيش الأمريكي بنفسه ضربات أثناء الحرب، وفي المقابل، تلقت إيران دعما ملموسا عبر شبكة إقليمية كان في حده الأدنى سياسي الطابع وعسكريا في حده الأعلى، كنتيجة طبيعية لإدراك الأهداف العميقة للمعركة، فبالنسبة لدول الإقليم مثل: تركيا والسعودية، وبالرغم من الخلافات القائمة مع إيران إلا أن إسقاطها يعني استهدافا مباشرا للترتيب الإقليمي القائم، الذي تعتبر أنقرة والرياض أركانا فيه، كما بدا واضحا أن الصين وروسيا كانتا حاضرتين في المشهد، سواء قبل الحرب أو بعدها، وهو ما تؤكده مجموعة من التقارير. على هذا الأساس لا يمكن النظر إلى هذه الحرب إلا من هذه الزاوية الشاملة، وما ينطبق عليها ينطبق أيضا على جملة الصراعات الأخرى المشابهة.

المسارات المغلقة

لكن الإقرار بأن هناك صراعا مركزيا على المستوى العالم يظل قاصرا إذا لم ننظر إلى الاستراتيجيات التي تضعها الأطراف في إدارة هذا الصراع، ويبدو المثال الإيراني قاصرا على تقديم جواب عن سؤال كهذا، فإن مجمل المواجهات المشتعلة اليوم تستهلك إمكانات عسكرية واقتصادية كبيرة، لكنها بمجملها لم تحقق الهدف الأمريكي الجوهري في وقف عملية التحول الدولي الجارية، بل إن كل محاولة جديدة فاشلة لعرقلة ولادة نظام دولي جديد تعطي زخما جديدا لعملية الانتقال وتسرّعها. فالصراعات التقليدية المشتعلة بمجملها لا يمكنها إحداث عرقلة شاملة، ففي أوكرانيا تضيق احتمالات الصراع بشكله التقليدي، وهو ما يفسر الحديث المتكرر عن السلاح النووي والأسلحة غير التقليدية فالاستراتيجيا العسكرية الروسية شكلت -رغم انتكاسات هنا وهناك- حائط صد منيع، ما يضع الولايات المتحدة وكل المنخرطين إلى جانبها في هذا الصراع أمام خيار صعب؛ إما قبول الهزيمة أو اللجوء إلى الأسلحة الاستراتيجية، وهو ما يمكن أن يتحوّل إلى حرب نووية شاملة لا تبقي ولا تذر!

«استراتيجية تحديد الأولويات»

يظهر على الساحة الأمريكية تيار واضح المعالم يعبر عنه الرئيس دونالد ترامب، ينطلق من جملة حقائق لم يعد بالإمكان إنكارها، ويضع رؤيته لإدارة الصراع وفق هذه المعطيات تحت عنوان عريض «استراتيجية تحديد الأولويات»، فمن جهة يدرك هذا التيار أن الشكل السابق الذي صارت الولايات المتحدة في نفسها «عزب» النظام الدولي محدد، لم يعد قادرا على الاستمرار بعد محاولات استمرت لعقود ثلاثة، حققت فيها واشنطن تقدما مؤقتاً، لكنّها لم تعد قادرة اليوم على المضي قدما، بل ويفرض عليها التراجع عن أوهام كهذه، ويرى أنصار هذا التيار أن الانتشار العسكري الكبير، والانخراط في عدد غير منته من الصراعات، شكّل استنزافا لقوة الولايات المتحدة، وخصوصا مع الموارد المحدودة التي تملكها، وتراجع قدرتها على السيطرة على موارد الآخرين، وتراكم ديون ضخمة وصلت إلى 38 تريليون دولار، ومن المرجح أن تضطر الولايات المتحدة لتوجيه جزء وازن من مواردها المحدودة للإنفاق على الاستحقاقات الاجتماعية، التي باتت تعبر عن نفسها عبر حركة شعبية واسعة في الداخل.

كما يرى هذا التيار الأمريكي في الصين التهديد الجيوسياسي الأكبر والأكثر إلحاحا، وأصبحت الصين منافسا قويا اقتصاديا وتقنيا وعسكريا، متفوقة على الاتحاد السوفييتي السابق، لكن بفارق أن الولايات المتحدة أضعف بكثير بالمعنى الاقتصادي، عمّا كانت عليه في ذلك الوقت. ولذلك يبدو الانخراط في أي مواجهة أخرى بعيدا عن الصين مضيعة للوقت، وخصوصا أن بكين أثبتت قدرة عالية على تحقيق مكاسب استراتيجية من كل الصراعات الأمريكية المتفرقة.

إن الصراع بين تيارين عريضين في الولايات المتحدة حول كيفية قيادة المواجهة يجعل واشنطن في موقع أضعف بخطوات مترددة ومتأخرة

الخصم الأعنف في الداخل!

إن «استراتيجية تحديد الأولويات» ليست استراتيجية معتمدة بعد، بل هي موضوع أساسي للتجاذب الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي مقابل تحديد الأولويات، هناك من يرى أن أي تراجع في أي ساحة من ساحات المواجهة يعني فعليا خسارة على الساحة الأساسية، ويعني ترك مساحات واسعة تسمح للصين بخلق فضاء اقتصادي وسياسي كبير حولها، بعيد عن الهيمنة الأمريكية، ما يعزز موقع الصين في أي مواجهة قادمة إلى تلك الدرجة التي يمكن أن تكون المواجهة محسومة حتى قبل أن تبدأ، وكل ذلك تنجح بكين في تحقيقه عبر تخصيص الحد الأدنى من الموارد، وعبر منهج مختلف جذريا عن المنهج الأمريكي، إذ تملك الصين قاعدة عسكرية واحدة معلنة في الخارج، وبضعة آلاف من الجنود، في مقابل أكثر من 750 قاعدة أمريكية منتشرة في أكثر من 80 دولة، بتعداد قوات يفوق الـ 250 ألف جندي!

«الحرب التجارية» معركة في حربٍ شاملة!

اعتمد الرئيس ترامب منذ بدء ولايته الجديدة على الرسوم الجمركية كأداة في الصراع، واستهدفت هذه الرسوم الصين عبر سلسلة متدرجة، وصلت في حدها الأقصى إلى 145% لكن الصين في المقابل لم تقف مكتوفة الأيدي، بل ردت من جانبها بسلسلة من الإجراءات والرسوم المقابلة كان أبرزها: وقف استيراد كميات هائلة من المنتجات الزراعية، مثل: فول الصويا، كما استخدمت معادن الأرض النادرة بالاستناد إلى احتكار تصنيعها، ما دفع الولايات المتحدة إلى تراجع أوليّ جاء على شكل مخرجات في قمّة ترامب وشي الأخيرة قبل أيام، ما يشير إلى أن قدرة الولايات المتحدة على فرض شروطها هو وهم، بل إن الجولة الأولى من «الحرب التجارية» أظهرت الصين بوصفها المنتصر القادر على إعادة صياغة القواعد بالاستناد إلى شروطها.

ما سبق لا يتعدى كونه محاولة لتقدير موقع القوى الدولية ضمن هذه المواجهة الشاملة، فتأثير الصراعات التقليدية الصغيرة والمتوسطة أضعف من أن يعيق ولادة العالم الجديد، وإن الصراع بين تيارين عريضين في الولايات المتحدة حول كيفية قيادة المواجهة، يجعل واشنطن في موقع أضعف بخطوات مترددة ومتأخرة، لكن المشهد العام يشير إلى أن الخيارات التقليدية تضيق، وسنجد أنفسنا قريبا أمام مفصل حاسم، إما أن تتحول هذه المواجهات إلى مواجهة دولية شاملة، وإما أن تخضع الولايات المتحدة وتقر بالواقع الجديد.

الإغلاق الحكومي الأمريكي الجاري يُنافس لدخول التاريخ

دخل الإغلاق الحكومي الأمريكي الجاري الذي بدأ في 1 تشرين الأول شهره الثاني، وبعد يومين فقط ستتجاوز مدته مدة أطول إغلاق حكومي مسجل في تاريخ الولايات المتحدة بين عامي 2018 و2019 واستمر 35 يوماً آنذاك... مما يعكس درجة الانقسام والخلاف والأزمة الحاصلين داخل الولايات المتحدة، ويزيد من خسائرها الاقتصادية.

■ ملاذ سعد

منذ بداية تشرين الأول، فشل الكونغرس الأمريكي في 13 جلسة تصويت لتمرير تمويل حكومي وإنهاء الإغلاق الحكومي الجاري، وكانت نتيجة جلسة التصويت الأخيرة يوم الجمعة 54 صوتا مؤيدا بمقابل 45 معارضا، أي بفارق 6 أصوات عن الـ 60 اللازمة لنجاح التصويت.

وفقاً للتقارير، تتراوح الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق الحكومي يومياً بين مليار ومليارَي دولار من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تعطّل عمل العديد من الأجهزة والوكالات الفيدرالية، وتجميد رواتب عشرات آلاف الموظفين الفيدراليين الذين إما يعملون بلا أجر، أو أجبر بعضهم للذهاب بإجازات غير مدفوعة الأجر، فضلاً عن فصل الآلاف منهم.

وتعطل هذه الأجهزة، ونقص الموظفين يؤدي بشكل متصاعد إلى تضرر حركة الطيران داخل الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، حيث بلغ متوسط تأخر الرحلات إلى 90 دقيقة، مما له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية كبيرة.

ووفقا لتقرير عن صحيفة الغارديان البريطانية، بات يهدد الإغلاق قرابة 40 مليون من الأمريكيين الفقراء، المعتمدين على برنامج الإعانات الغذائية والصحية «سناب» في معيشتهم، علما أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كان قد أبدى استعدادا للإبقاء على تمويل البرنامج.

كما يؤثر الإغلاق الحكومي- خاصة إذا ما استمر طويلا- على الجانب الخارجي للاقتصاد الأمريكي، ويضعف الثقة أكثر بالدولار الأمريكي نفسه، حيث يؤثر على تأخر العديد من الحركات والمعاملات والاتفاقات المالية والتجارية، بسبب نقص الموظفين الفيدراليين أو تعطل بعض الأجهزة المرتبطة بهذه المسائل عن العمل.

ولا تظهر مؤشرات جادة حتى الآن بقرب التوصل لاتفاق حول الموازنة المالية ما بين الطرفين الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس، وبات يجري الحديث أكثر عن اتفاقات جزئية ومؤقتة لتمويل برنامج الإعانات، أو دفع أجور الموظفين الفيدراليين والعسكريين كلٍ على حدة، مما يرسخ حالة التوتر والتجاذب أكثر.

تعكس هذه الأزمة الحكومية بجوهرها أحد جوانب الانقسام لدى النخبة الأمريكية فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد داخل البلاد، وكيفية توجيه التمويل الحكومي وفقاً للأجندات السياسية المتباينة لدى الطرفين، واستمرار هذا الخلاف السياسي – المالي داخل الكونغرس يهدد بانتقاله وخروجه نحو توترات اجتماعية بين جمهوري الطرفين، لما له من تأثير على حياة الأمريكيين مباشرة، بين مستفيدي برامج «أوباما كير» و«سناب» والموظفين الفيدراليين المحسوبين على مقاطعات جمهورية أو ديمقراطية، فضلاً عن ورقة العسكريين الذين يستميلهم ترامب عبر استمرار دفع مرتباتهم رغم الإغلاق.

«توما هوك» و«تجارب نووية» ... التصعيد على قدم وساق

وافقت وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» على توريد صواريخ «توما هوك» بعيدة المدى إلى أوكرانيا مؤخراً، وبات القرار الأخير بذلك جاهزاً ومعلّقاً لدى مكتب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بما يشكل خطوة استفزازية جادة تجاه موسكو، وتحمل أبعاداً تصعيدية نووية.

■ يزن بوظو

تحمل صواريخ «توما هوك» تهديدات من نوع خاص بالنسبة لموسكو، لإمكانها حمل رؤوس نووية، ولمدى بعيد يصل إلى ما بعد العاصمة الروسية، وقد أشار المتحدث باسم الرئيس الروسي ديميتري بيسكوف في وقت سابق، أنه إذا ما تم إطلاق صواريخ «توما هوك» باتجاه روسيا، فسيتعين على موسكو اعتبار أن بعض إصدارات هذه الصواريخ من الممكن أن تحمل رؤوسا نووية، بما يعنيه ذلك أن الردَّ الروسي عليها سيكون وفقا لهذا الاحتمال.

من الناحية السياسية – العملية، يستبعد أن يقدم ترامب الموافقة على هذه الخطوة، لما يعنيه من تناقض مباشر مع نواياه المعلنة على الأقل في إنهاء الحرب الأوكرانية، والتقارب مع موسكو، وإعادة العلاقات معها، بالإضافة إلى التناقض المباشر مع كل ما تم إنجازه سابقا فيما يتعلق بالانسحاب والتراجع الأمريكي من الملف الأوكراني، وتسليمه بدرجة أكبر إلى الأوروبيين للتعامل معه ومع نفقاته وتبعاته.

وفضلاً عن ذلك، فإن خطوة من هذا النوع تعني تدخلاً أمريكيا مباشرا أكبر في الحرب مع موسكو وبشكل معلن، فهذه الصواريخ لا يمكن لها أن تطلق وتسير نحو أهدافها إلا بموافقة وإشراف وإدارة أمريكية مباشرة عبر الأقمار الصناعية، وكان قد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سابقا، أنه من المستحيل استخدام هذه الصواريخ دون مشاركة مباشرة من العسكريين الأمريكان، وعليه فإن أي توريد لها إلى أوكرانيا سيؤدي إلى «مرحلة جديدة نوعيا من التصعيد».

وعليه، أمام ترامب تحديان اثنان، **الأول:** هو التعارض مع جناح كبير ووازن داخل الولايات المتحدة قد دفع وفرض تراجعا في الملف الأوكراني. **الثاني:** هو نسف لكل التقدم السابق في العلاقات مع موسكو، بل ودفع الأمور لوضع أسوأ مما كان عليه قبل انتخابه رئيسا.

من زاوية أخرى، يظهر أن الإدارة الأمريكية تقدم على خطى استفزازية وتصعيدية سياسية-إعلامية على الأقل، فكان منها أيضا التلويح باحتمالية استئناف التجارب النووية تحت الأرض في الولايات المتحدة، وهو ما ردت عليه موسكو بقولها: إنها لم تخترق معاهدة حظر التجارب النووية، لكنها أكدت أنه بحال استأنفت واشنطن تجاربها، فستقدم موسكو على الأمر نفسه.

من غير الواضح بعد ما مدى جدّية واشنطن بكلا الموضوعتين: «توما هوك» و«التجارب النووية»، إلا أنها وبكل تأكيد ترسل إشارات غير مطمئنة، رغم تعارضها مع الاتجاه العام السابق، مما لا يدع مجالاً لموسكو إلا بالتعامل معها كتهديدات جادة، ترفع من حدة التوترات بدرجة كبيرة بالمحصلة، وتضع الأمور على حافة خطرة، حيث أن أي خطأ أو تسرّع من أيّ طرف قد يدفع الأمور للانزلاق نحو حرب أوسع وأشمل، تجاه أوروبا على الأقل.

سقوط الفاشر: مأساةٌ جديدة في سلسلة لا تنتهي من المجازر السودانية

في الأسبوع الماضي، تحوّلت أنظار العالم مجدداً إلى السودان، هذه المرة نحو مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، عقب أن أعلنت قوات الدعم السريع سيطرتها الكاملة على المدينة بعد حصارٍ دام قرابة 500 يوم. كانت الفاشر آخر معاقل الجيش السوداني في الولاية، وسقوطها يُعدّ ضربة استراتيجية كبرى، ويمنح قوات الدعم السريع سيطرة شبه كاملة على إقليم دارفور بأكمله.

■ معتز منصور

لكن ما رافق هذا السقوط لم يكن مجرد تغيير في خطوط التماس، بل كان موجة جديدة من الانتهاكات الجسيمة: تقارير موثّقة من منظمات دولية، تحدّثت عن مجازر داخل المستشفيات، وتصفية للمرضى، واعتداءات جنسية منهجية، وفرار جماعي للسكان الباقين خوفاً من القتل، في رحلات نزوح مروعة استمرت لأكثر من 60 كيلومترا مشيا على الأقدام، حتى وصل الناجون إلى بلدة الطويلة الحدودية، محملين بشهادات عن فظائع لا تُحتمل.

قوبلت هذه الجرائم بموجة تنديد إقليمي ودولي واسعة، لكنها لم تكن حدثًا منعزلًا، بل حلقة جديدة في سلسلة طويلة من المجازر التي لم تتوقف منذ اندلاع الحرب في نيسان 2023. فقد سبق لقوات الدعم السريع أن ارتكبت مجازر مماثلة في الجنينة «غرب دارفور»، واستهدفت مخيمات النازحين، وقصفت المدنيين في مدن عدة بالطائرات المسيرة، بما في ذلك المطارات والموانئ.

من الصراع الداخلي إلى الحرب الإقليمية

الصراع الحالي بين الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو «حميدتي» ليس مجرد خلاف على السلطة، بل هو امتدادٌ طبيعي لحالة الفوضى السياسية والعسكرية التي بدأت منذ الإطاحة بعمر البشير في أبريل 2019. فبعد سنوات من الشراكة الهشّة بين العسكريين والمدنيين، انقلب البرهان على الحكومة المدنية في أكتوبر 2021، ليُعيد البلاد إلى حكم العسكر، في حين كان «حميدتي»– الذي كان قد تم دمجه رسمياً في الجيش عام 2013 مقابل دوره في قمع التمرد في دارفور– يصعد في التسلسل القيادي حتى أصبح نائب رئيس المجلس العسكري.

لكن التناقضات بين الرجلين، حول مستقبل قوات الدعم السريع ودمجها في الجيش النظامي، تحولت تدريجيا إلى صراع وجودي، وصل ذروته باندلاع الحرب في نيسان 2023. ومنذ ذلك الحين، لم يعد الصراع سودانيا داخليا فقط، بل تحول إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي.

الدعم الخارجي: وقود الحرب

لا يمكن فهم مسار الحرب في السودان دون النظر إلى الأدوار الخارجية التي تغذيها. فعلى رأس قائمة الداعمين لقوات الدعم السريع تأتي الإمارات، التي لم تعد تخفي دعمها اللوجستي والعسكري، بل وتُتهم بتسهيل تهريب الذهب من مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، خاصة في دارفور، كوسيلة لتمويل الحرب.

ومن خلفها يأتي الدور الصهيوني الهادف إلى تفتيت السودان وتحويله إلى كيانات متناحرة، بما يخدم أجندات الضغط على مصر والسعودية. وقد زاد من حدّة هذه المخاوف تصريحات «حميدتي» العلنية عن استعداده لاستهداف المطارات المصرية بالمسيرات، إذا ما دعمت القاهرة الجيش السوداني.

وفي المقابل، لعبت السياسة الأمريكية دورا تخريبيا؛ إذ حاولت واشنطن، رعاية اتفاق جدّة لوقف إطلاق النار في أيار 2023، لكنها سرعان ما أفشلت جهودها بنفسها، حين فرضت عقوبات متساوية على الطرفين، ما دفع كليهما إلى رفض الوساطة. وبدلًا من أن تكون وسيطا، بدا الدور الأمريكي وكأنه يسعى إلى احتكار ملف السودان دون تحقيق تقدم حقيقي، بهدف إطالة أمد الصراع بما يخدم مصالحه الاستراتيجية في المنطقة.

الفاشر ليست النهاية... بل بداية مرحلة أخطر

سقوط الفاشر لم يكن نهاية المطاف، بل جاء متزامنا مع سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة بارا الاستراتيجية، الواقعة على طريق كردفان–الخرطوم، والتي تربط الأبيض بالعاصمة. ويبدو أن الهدف الآن هو محاصرة الخرطوم من الجنوب والغرب، بعد أن فقدت قوات الدعم السريع مواقعها الرئيسية في العاصمة خلال الأشهر الماضية.

وفي ظل هذا الواقع، يعيش السودان واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم: أكثر من 25 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و12 مليون نازح داخل البلاد وخارجها، واقتصاد منهار بنسبة تجاوزت 40٪ منذ 2023. كل هذا يحدث في بلد يزخر بخيرات هائلة، من ذهب ونفط وأراضٍ زراعية خصبة، لكن هذه الثروات تحولت إلى نقمة بسبب الصراع على من يملكها.

إن ما نشهده اليوم في السودان لا يمكن قراءته ضمن معطياته المحلية والصراع بين الدامي بين الطرفين، بل إن دفع السودان نحو مزيد من التصعيد بات يهدد وحدة البلاد بشكلٍ حقيقي، فبعد أن انفصل السودان الجنوبي، بات المطلوب اليوم تفتيت ما تبقى، والأهم، أن مسعى كهذا وتحديدا مع ظهور البصمات الأمريكية–«الإسرائيلية» فيه– تماما كما كانت هذه البصمات واضحة في انفصال الجنوب– يظهر بكونه محاولة جدية لتفجير القرن الأفريقي من جهة، ولكن تحويل جبهة السعودية الغربية، وجبهة مصر الجنوبية، إلى ساحة فوضى تهدد الأمن الوطني في كلا البلدين، ما يمكن النظر إليه بوصفه فصلا جديدا من الضغط السابق، لكنه أعنف، ما يشير إلى أن ما أنجز سابقا لم يكن كافيا بالنسبة لمشاريع الفوضى الأمريكية–«الإسرائيلية»

«لا حرب ولا سلام» غزّة والواقع السياسي المأزوم

منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في غزة في 10 تشرين1 2025، لم تهدأ نيران الصراع، بل باتت المسألة أكثر تعقيداً، حيث تحولت الهدنة نفسها الى ساحة مواجهة جديدة.

■ حلا الحايك

فمن منتصف الشهر الماضي وحتى اليوم، سجلت 6 خروقات كبيرة للاتفاق من الجانب «الإسرائيلي»، شملت غارات جوية على خان يونس وشرق غزة، وقصف مدفعي على مناطق حدودية، وانفجارات لمخلفات عسكرية خلّفها الكيان. أبرز هذه الخروقات كان في 29 تشرين1، حين أسفرت غارة على مخيم الشاطئ عن مقتل 17 مدنياً بينهم أطفال، في مشهد أعاد للأذهان أيام الحرب المفتوحة. في المقابل، وفي ردها على خرق الاتفاق أعلنت المقاومة الفلسطينية تأجيل تسليم جثة أسير «إسرائيلي»، وهو ما أدى إلى عرقلة المرحلة الثانية من تنفيذ بنوده المتعلقة بإعادة الإعمار وتبادل الأسرى.

في الضفة الغربية، لم يكن المشهد أقل توترا. إذ استشهد فتى فلسطيني في رام الله، وتكررت الاقتحامات في نابلس والخليل، مع تصاعد الاعتقالات والانتهاكات بحق الممتلكات الزراعية في قرى مختلفة. هذه التطورات تؤكد أن وقف إطلاق النار لم يكن سوى غطاء هش لواقع احتلالي مستمر، حيث لا توجد آلية رقابة دولية فعالة، ولا إرادة سياسية حقيقية لوقف الانتهاكات.

وبالمختصر، الانطلاق في محاولة التنبؤ بالوضع الذي يمكن أن تؤول إليه الهدنة من غزة وحدها، غير كاف. فالحرب هناك أصبحت جزءاً منَ صراع دولي أوسع، يمتد من أوكرانيا إلى أفريقيا وآسيا. ومحكومة بتوازنات سياسية تتغير بشكل متسارع بالضد من مصلحة الكيان، ومن ورائه الولايات المتحدة الأمريكية، اللذان يواجهان مأزقاً حقيقيا: لا يمكنهما إنهاء الحرب بشكل كامل، لأن ذلك يعني اعترافاً بالفشل، ولا يمكنهما الاستمرار في القتال، فلا الواقع ولا الظروف الدولية عادت تسمح بذلك. وعليه، من المرجح أن تبقى الهدنة معلقة. لا تُنفذ بالكامل، ولا تُخرق بشكل واضح. ستستمر كحالة وسط، تُستخدم لتأجيل المواجهة، لا لإنهائها. بما يكرّس حالة «اللا حرب واللا سلم» ويعمق الأزمة السياسية في المنطقة.

لا رأسمالية بلا دولة! السيطرة

تَصِرّ أسطورة النيوليبرالية على أنّ الدولة يجب أن «تبتعد عن طريق» الأسواق. في الواقع، مع ذلك، لا يمكن لأيّ اقتصادٍ رأسماليّ كبير اليوم أن يصمد دون تدخّلٍ نشطٍ من الدولة. كما تُلاحظ عالمة الاقتصادي جاياتي غوش، فإنّ رأسمالية القرن الحادي والعشرين تعمل عبر دمج الربح الخاصّ بالتحكّم العام، حيث تضمن الحكومات شروط التراكم في الوقت الذي تُصوِّر فيه الأسواق على أنّها «حرّة». نحاول هنا أن نختبر هذه الفرضية من خلال ثلاث دراساتٍ لحالاتٍ معاصرة: أمريكا، والاتحاد الأوروبي، والجنوب العالمي في ظل الإمبريالية المالية – لإظهار حقيقةٍ مشتركة: الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين لا يمكن لها الاستمرار من دون الدولة، إذْ توفّر الدولة السِّقالة التي يتكئ عليها الربح.

■ عروة درويش

أمريكا: إنقاذ وتكنولوجيا كبرى ودولة رفاه للشركات

تُرى أمريكا غالبا كأصفى أشكال رأسمالية السوق الحرّة، لكنّها عمليا الاقتصاد الأكثر تلقّيا للدعم في التاريخ. تسند الدولة الأمريكية أرباح الشركات عبر إنقاذات مالية ضخمة، وإنفاق دفاعيّ هائل، وتنظيم متساهل مع الاحتكارات الرقمية.

حين ضربت أزمة 2008 لم «تُدَع» واشنطن الأسواق «تعمل»؛ بل أنقذتها. خصّص الكونغرس 700 مليار دولار لبرنامج «إنقاذ الأصول المتعثرة» TARP لدعم المصارف، وقدّم الاحتياطي الفيدرالي شبكة أمان أكبر بكثير. بحلول مطلع 2009، وكان الفيدرالي قد التزم بنحو 7,8 تريليون دولار على شكل قروض وضمانات لإنقاذ النظام المالي – وهو رقم يفوق بكثير عنوان الـTARP.

بعد عقد، تكرّر المشهد مع صدمة «كوفيد–19»: أقرّت حزمة طوارئ بنحو 5 تريليونات دولار، لكن الكثير منها تجاوز الناس العاديين وذهب إلى الشركات. فقد ذهب أكثر من النصف «نحو 2,3 تريليون دولار» إلى الأعمال، غالبا بشروط مخفّفة، في حين وصل نحو الخمس فقط «884 مليار دولار» إلى العمّال والعائلات. لهذا وتجسيدا لوصفها «بالحارس الليلي» للرأسمالية، أدّت الدولة دور المؤمّن الأعلى على شركات أمريكا– تؤمّم الخسائر، وتثبت الأسواق في اللحظات الحرجة.

كما تُغذّي الحكومة الفيدرالية الصناعة مباشرة عبر الإنفاق العسكري. بلغت ميزانية الدفاع لعام 2024 مبلغ 886 مليار دولار– إنفاق عامّ ضخم يدعم فعليا متعهدين مثل «لوكهيد مارتن» و«بوينغ» و«ريثيون». تستمدّ هذه الشركات معظم دخلها من عقود الحكومة. تحصل «لوكهيد مارتن» مثلاً على أكثر من 70% من إيراداتها من وكالات فيدرالية أمريكية، بينها 65% من البنتاغون. لعقود طويلة، صبّ الإنفاق الدفاعي المُتضخّم المال العام في خزائن الشركات الخاصة باسم «الأمن القومي»، فغدا قطاع السلاح ركيزة لاقتصاد مدعوم بالدولة.

يتم الاحتفاء بعمالقة التكنولوجيا بوصفهم انتصار للمبادرة الفردية، غير أنّ هيمنتهم بُنيت على الاستثمار العام والإشراف الرسمي المتساهل. تعتمد احتكارات البيانات على تقنيات طُوّرت أولاً عبر البحث والتطوير الحكومي؛ فكلّ ابتكار جوهري جعل «الآيفون» ذكيا– الإنترنت، GPS، شاشات اللمس، وحتى «سيري»– مؤلته برامج حكومية أمريكية. وإلى ذلك، استفادت الشركات من تراخي مكافحة الاحتكار، ومن شراكات وثيقة مع جهاز الأمن.

كشفت تسريبات سنودن أنّ برنامج PRISM لدى «وكالة الأمن القومي» امتلك وصولاً مباشرا إلى خوادم «غوغل» و«فيسبوك» و«آبل» وغيرها لجمع بيانات المستخدمين. إذن تأسس صعود «وادي السيليكون» على ابتكار ممؤل عموميا، وهو اليوم متشابك مع دوّلة المراقبة– ليعطينا مثالاً على تلاحم الرأسمالية الرقمية والسلطة.

تُفسَّر الحالة الأمريكية بمفهوم «الإصلاح المكاني» لدى ديفيد هارفي– حيث يتجاوز رأس المال أزماته بالتوسُّع في فضاءات جديدة، وقد سهلته في 2008–2009 توسعة هائلة للسيولة والدَّين من جانب الدولة.

تجسيداً لوصفها «بالحارس الليلي» للرأسمالية أدّت الدولة دور المؤمِّن الأعلى على شركات أمريكا تؤمّم الخسائر وتثبّت الأسواق في اللحظات الحرجة

وبمفهوم نيكوس بولانتزاس عن «النظام السلطوي» الذي يرى تطبيع الصلاحيات الاستثنائية: تبقى الواجهات الليبرالية، بينما تتجاوز الدولة القيود الديمقراطية لتأديب العمال وتأمين رأس المال. من «قانون باتريوت» إلى إغاثات الجائحة، نرى دولة متجرّئة تتدخّل قسريا وماليا لإسناد النظام الرأسمالي: «ليبرالية» السوق مرفوعة على كتف سلطة عامة أقوى.

الاتحاد الأوروبي: سلطةٌ نقدية وتثبيتٌ للشركات

يقدّم الاتحاد الأوروبي كمنظومة قائمة على قواعد السوق وحَوكمة فوق قومية «منضبَطة». عمليا، تصرُّف كمدير أزمات وضامن لرأسمال أوروبا، مستخدما قوة نقدية وقواعد مالية لتثبيت المصارف والشركات– فيما فرض التقشف على السكان. تخفي التكنوقراطية كيف تتدخّل الدول جماعيا لإسناد القطاع الخاص.

بعد 2008، ومجددا خلال الجائحة، أطلق البنك المركزي الأوروبي موجات استثنائية من «التيسير الكمي» وبرامج شراء الأصول، فحُقنت الأسواق بتريليونات اليوروهات. بين 2015 و2022، بلغت برامج الشراء المختلفة نحو 4,9 تريليون يورو، فانتفخت ميزانية البنك إلى مستويات غير مسبوقة. استفادت المصارف والمُقترَضون الكبار من تمويل أرخص. وخلال صدمة «كوفيد–19»، أطلق البنك «برنامج الشراء الطارئ للجائحة» PEPP بقيمة 1,85 تريليون يورو، حافظ من خلاله على كلفة اقتراض متدنية للحكومات والشركات كانت النتيجة «إنقاذا خفيا» تم تمويل المخاطر الخاصة من ميزانية عامة، فيما تحمّل الملايين ضيق العيش.

بالتوازي، فرضت مؤسسات الاتحاد «المفوضية، اليوروغروب، وصندوق النقد– الترويكا» تقشُّفا وبيعا لأصول عامة للدول المتأزمة. أوضح الأمثلة: اليونان بعد 2010. مقابل قروض أنقذت مصارف فرنسية وألمانية مُعرَّضة للديون اليونانية، طُلب إلى أثينا خفض الإنفاق العام، وبيع شركات وبُنى تحتية بأسعار زهيدة. جرى تمرير الموانئ والمَطارات والمرافق وحتى الجزر إلى مستثمرين أجانب تحت ضغط الدائنين. إجراءات شبيهة، وإن أقل حدّة، طبّقت في إيرلندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا. كرّست القواعد المالية، مثل: «ميثاق الاستقرار والنمو»، هذا النهج، حيث تم تقييد الاستثمار الاجتماعي تحت شعار الانضباط، لكنّ هذا الانضباط لا ينطبق على إنقاذ المصارف أو إعانات الشركات، فيتم تقييدها.

حالة راهنة كاشفة هي سياسة الاتحاد للانتقال الأخضر. خطابيا، تتصدّر أوروبا المناخ. عمليا، توجّه حصص معتبرة من «السياسة الصناعية الخضراء» إلى دعم شركات الطاقة الكبرى أكثر من المجتمعات. في 2022، ومع طفرة الأسعار، أنفقت حكومات الاتحاد إعانات طاقة قاربت 390 مليار يورو، ذهب جزء كبير منها لتمويل الاستهلاك الأحفوري «تخفيضات ضريبية وسقوف أسعار» أو لتعويض مرافق كبرى ومصنّعين. كما أنّ برامج الهيدروجين والسيارات الكهربائية كثيرا ما أفادت الشركات الراسخة ذات النفوذ.

يمكن قراءة التجربة الأوروبية عبر عدسة ماركسية جديدة تستعيد هيلفردنغ ولينينَ حول اندماج الدولة برأس المال المالي. سخاء البنك المركزي الأوروبي جعله «مصرفًا عملاقًا» يخدم مصالح رأس المال المالي، فيما خدم التقشف الحفاظ على قيمة أصول الدائنين على حساب رفاه المواطنين. انتقلت السيادة– في الواقع– من حكومات منتخبة إلى هيئات تكنوقراطية «البنك المركزي والمفوضية» تخدم الأسواق أكثر مما تخدم الناخبين. هكذا يغدو «الاتحاد النقدي» آلية متقدّمة لتجميع وظيفة الدولة الرأسمالية: توحيد موارد الإنقاذ في الأزمات، فرض الانضباط على العمل والدول الأضعف، وتنسيق السياسة لصالح النخبة المالية والصناعية.

الجنوب العالمي: الإمبريالية المالية وإعادة هندسة الدولة

في العالم النامي ما بعد الاستعمار، وعدت النيوليبرالية بأنّ الأسواق والعولمة ستقود النمو. لكنّ الدولة أعيد تشكيلها لخدمة رأس المال العالمي، وتابعيه من رأس المال المحلي، ضدّ مصالح الأغلبية المفقرة. عبر شروط الديون، وقواعد التجارة، وبرامج «الإصلاح»، تحوّلت دول الجنوب إلى منفذ

شرط البقاء في القرن الحادي والعشرين

للتقشّف وسياسات استخراجية– شكلٌ من الإمبريالية المالية يقوض السيادة والتنمية.

خلال العقود الأخيرة– وخصوصاً منذ «كوفيد–19» – دُفعت عشرات الدول إلى اعتماد موازنات تقشّفية كشرط للحصول على قروض، أو إعفاءات من الديون. تفيد «أوكسفام» بأنّ نحوَ 85–87% من قروض الصندوق زمن الجائحة إلى الدول الفقيرة والمتوسطة جاءت مرفقة بمطالب تقشّفية. أي أن الغالبية الساحقة من 107 برامج إقراضية أوصت أو اشترطت خفض الإنفاق العامّ، سقوف الأجور، زيادات ضريبية على الاستهلاك، وغيرها. ففيَ 2021، طلب الصندوق من الإكوادور تقليص الإنفاق الصحي أثناء ذروة الأزمة الصحية، وضغط على دول من أنغولا إلى سريلانكا لخفض الدعم والوظائف. والنتيجة موجة تقشّف شاملة: تُظهر تحليلات المجتمع المدني أنّ نحو 75% من الدول ستكون تحت التقشّف بحلول 2025 إن استمرت الاتجاهات.

إنّ حجم الانكماش المالي المفروض على الجنوب مذهل. تُشير تقديرات حديثة إلى أنّ أكثر من نصف الدول الأشد فقراً «نحو 2،4 مليار نسمة» ستُقلّص إنفاقها العام بحوالي 229 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. أحد الأسباب الرئيسة هو عبء الدين الخارجي ومطالب الدائنين. تُقدّر «أونكتاد» أنّ 3،3 مليارات إنسان يعيشون في دول تُنفق أكثر على فوائد الديون مما على الصحة أو التعليم. في بلدان منخفضة الدخل، تلتهم خدمة الدين أكثر من 20% من الإيرادات الحكومية، فتُجبر الحكومات على تقليص الخدمات الأساسية لتفادي التعثّر. عملياً، يُعاد توجيه موارد الدول الفقيرة إلى الخارج– بتحويلات صافية لصالح الدائنين العالميين.

إلى جانب القيود المالية، يُستنزَف الجنوب عبر معاهدات الاستثمار وخصخصة الموارد. تحت ضغط المقرضين والشركات، منحت حكومات كثيرة امتيازات واسعة لشركات التعدين والنفط والزراعة الأجنبية بشروط مجحفة خلال «التكيف الهيكلي» في الثمانينيات–التسعينيات، خُصخصت شركات وطنية وفُتحت الأراضي للتأجير الأجنبي، على أمل كفاءة لم تتحقق غالباً.

اليوم تستخرج المعادن والأخشاب والسلع الزراعية وترحّل الأرباح، فيما لا تحصل الدول المضيفة إلا على فتات الضرائب والرسوم. تُخفّف معايير البيئة والعمل لجذب الاستثمارات، وعندما تقاوم المجتمعات «ضد التلوث أو اغتصاب الأراضي»، تتدخّل الدولة لقمعها لحماية «مناخ الاستثمار». هذا ما سمّاه سمير أمين «التراكم على الصعيد العالمي»: تستنزف الأطراف لإثراء المركز. دور الدولة هنا مُفارق: مستقلة شكلياً، لكنها فعلياً تُيسّر الاستغلال الخارجي. يصف أمين و «ولرشتاين» ذلك بأنه بنية «مركز–طرف» مُحكمة، وتُبقي الأطراف مُقيّدة بخدمة التراكم في المركز.

تُثبت خبرة الجنوب أطروحات التبعية. لم تذب العولمة النيوليبرالية الدول، بل أعادت تشكيلها. غدت دولٌ نامية وكلاء لرأس المال العابر للحدود، تُطبّق التقشّف وتضمن حقوق المستثمرين، حتى ضد إرادة الشعوب ومصالحها. تشير تحليلات حديثة إلى أنّ 57% من أفقر البلدان تخفّض الإنفاق تحت ضغط الدائنين، بينما تدفع قرابة 0،5 مليار دولار يومياً فوائد حتى 2029. هذا هو «الاستعمار المالي» بوجهٍ جديد. المحصّلة إفقار الديمقراطية وتفريغ القدرة التنموية: الدولة حاضرة، لكن أجندتها مُقرَّرة خارجياً.

التركيب المقارن: أربعة وجوهٍ للدولة الرأسمالية

عبر الأمثلة الثلاثة – أمريكا، والاتحاد الأوروبي، والجنوب المديون – تختلف الأشكال السياسية، لكن هناك نمطاً واحداً يتكرّر: الرأسمالية تعتمد على الدولة كضامن للربح والاستقرار. لكلّ نظام وجهٌ خاص:

في أمريكا، الدولة مُنقذ ومُنفّذ للقطاع المالي: تُنقذ «وول ستريت» في الأزمات، وتوفر رفاهية مستدامة للشركات «من العقود الدفاعية إلى المزايا الضريبية»، وتستخدم القسر القانوني لكبح العمل. يُغطّي خطاب «السوق الحرّ» واقعاً مُدعَماً بتريليونات من المال العام– دولة رفاهٍ للشركات على نُطاق غير مسبوق.

في الاتحاد الأوروبي، الدولة «الوطنية وفوق–القومية» مدير أزمات ومُثبّت لرأس المال. استجابت أوروبا بالاجتماع على تأميم المخاطر عبر البنك المركزي، وفرض الانضباط الذي يخدم رأس المال «التقشف وقواعد الدائنين». تعمل المؤسسات فوق–القومية كـ «دولة رأسمالية جماعية» تضع ثقة الأسواق والمستثمرين أولوية على رفاه الجمهور.

في الجنوب العالمي، تحوّلت دول كثيرة إلى وكلاء لرأس المال العابر للحدود ولأنظمة الدَّين، مهمتها فرض التقشف، وفتح الموارد للاستخراج، وقمع أي مقاومة لضمان السداد وتحويل الأرباح.

ورغم الفوارق، تبقى الحقيقة الثابتة: الرأسمالية من دون الدولة وهم. في كلّ سياق، تُعدّ الدولة سقالة لا غنى عنها للربح– عبر الإنفاق والملكية المباشرة، أو المحاباة التنظيمية والقسر القانوني، أو التوجيه الكلي وتدبير الأزمات. تُبرز بعض المؤشرات المقارنة شمولية الدور العام:

عبر اقتصادات «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، بلغ الإنفاق الحكومي نحو 42–43% من الناتج في 2023، ما يعكس الحصّة الهائلة للدولة في تدوير الدخل القومي. حتى في أمريكا «صغيرة الحكومة»، بلغ الإنفاق 36%، كما تتراوح نسب الإنفاق العام في دول متوسطة الدخل بين نحو 30–40% من الناتج، بما يناقض الحدّ الأدنى الذي تتصوره النيوليبرالية.

بلغت إعانات الوقود الأحفوري– وهي مجرّد جزء من إعانات الشركات– رقماً قياسياً عند 7 تريليونات دولار في 2022، أي أكثر من 7% من الناتج العالمي، تشمل تقديرات «صندوق النقد» الإعانات المباشرة والضمنية «تكاليف خارجية غير مُسعَّرة، إعفاءات ضريبية...» التي تُسند أرباح النفط والغاز والفحم. وإذا أضفنا إعانات قطاعات أخرى «البحث والتطوير، الزراعة، الإنقاذات، الاستثناءات الضريبية»، قفز المجموع إلى تريليونات عدّة كلّ عام– عادة عالمية: مال عام لأجل مكاسب خاصة.

تكشف بيانات اللامساواة المُستفيد النهائي.

وعد الأسواق ذاتيّة التنظيم لا يقوم إلا على تدخّلٍ مُتزايدٍ للدولة غالباً بطرقٍ غير ديمقراطية أو معتمة لم تعنِ الحقبة النيوليبرالية دولةً أقل بل دولةً مُعاد توظيفها

منذ 2020، استحوذ أعلى 1% عالمياً على نحو ثلثي الثروة الجديدة «نحو 42 تريليون دولار». يعكس هذا أنّ التعافي ما بعد الجائحة– المُدار بإنفاق عامّ هائل– تدفّق disproportionately إلى القمّة. وتكرّر المشهد بعد 2008 حين رفعت سياسات البنوك المركزية أسعار الأصول فزادت ثروات النخب، بينما ركدت الأجور. تلك النتائج ليست «طبيعة السوق»، بل حصيلة خيارات سياسية: نظم ضريبية تُفضّل رأس المال، حمايةٌ ضعيفة للعمل، وتيسيرٌ كمي ينفخ الأسهم.

الأدلة دامغة: «وعد» الأسواق ذاتية التنظيم لا يقوم إلا على تدخّل مُتزايد للدولة– غالباً بطرق غير ديمقراطية أو مُعتمة– لم تعن الحقبة النيوليبرالية «دولة أقل»، بل «دولة مُعاد توظيفها»: تتدخّل بقوّة لحماية الأرباح، وتأديب العمال، وإدارة الأزمات، بينما ترفع لافتة تقديس السوق كتمويه إيديولوجي فج. من هنا ما يُسمّيه الباحثون «النيوليبرالية السلطوية»: اقتصادٌ مُحصَّن من المحاسبة الشعبية، واندماج مُتسارع بين سلطة الدولة ورأس المال الخاصّ بحدٍّ أدنى من الرقابة الديمقراطية.

تحذّر جاياتي غوش من أنّ تحوّل الدول إلى أدوات بيد رأس المال الكبير– إنقاذ ملياردياتٍ، إعانة احتكارات، فرض التقشّف– يفضي إلى تآكل الديمقراطية ذاتها. نرى «أسواقاً حرّة» بالاسم، فيما الأسواق مُصمَّمة ومسنودة بعنايةٍ من الدول لخدمة قلّة مميّزة.

إذا أرادت المجتمعات نتيجة مختلفة– أكثر عدلاً واستدامة وديمقراطية– فعليها استرداد الدولة كوسيلة غاية عامة لا كوثيقة تأمين لطبقة رأسمالية. «الوَضع الطبيعي الجديد» للنيوليبرالية السلطوية ليس قدراً. فالدولة ذاتها التي تُؤمّن رفاه الشركات يمكن، من حيث المبدأ، إعادة توجيهها إلى رفاه العموم. في النهاية، الصراع هنا ليس بين «الدولة» و«السوق»، بل حول مَن يسيطر على الدولة ولصالح مَن تتدخّل. فقط بالاعتراف بدور الدولة المركزي في الاقتصاد السياسي– ثم ديمقراطية هذا الدور– يمكن ترجيح الكفة بعيداً عن حكم الأثرياء نحو نظام يخدم الكثرة لا القلّة.

الزمن الثوري والصدمات

يفتح السوريون عيونهم يوماً بعد آخر على صدمة جديدة، أو خيبة جديدة كما يحلو للبعض تسميتها، قرارات عجيبة، تمس صميم حياتهم اليومية المباشرة، لم يأخذ أحد رأيهم بها، ومع ذلك يأملون أن يكون بها شيء لمصلحتهم بعد تجربة مريرة وطويلة، لكنها في الواقع ليست كذلك.

■ إيمان الذياب

يتوق الإنسان بطبيعته ككائن إلى الشعور بالاستقرار والأمان النفسي. ويشتد توقه هذا أكثر كلما تعاظم حجم الكارثة التي يمر بها، حيث يمكن للأمور السير باتجاهين، فالكارثة ليست مجرد انهيار ولا تحمل في عمقها الشعور بالمعاناة فقط، بل فيها نوع من كشف الحقائق وتلمسها وتحمل دعوة للعبور والتجاوز، وفتح الأفق للتفكير والإبداع في الحلول الضامنة للاستقرار والشعور بالأمان النفسي.

تجريب المجرب

ثمة من يحاول أن يثبط الناس وقدرتهم على الفعل، فما زالت السلطات المتعاقبة في سورية، القديمة منها والجديدة تتشارك في ممارسات سياسية واقتصادية متشابهة، وتطبق على السوريين وصفات اختبروها سابقاً، وصفات لم تنتج سوى الخراب، ولم تخلف سوى الخيبة. فبدلاً من قراءة الوقائع بعين مفتوحة والذهاب إلى حلول حقيقية لبناء اقتصاد منتج، يجري تسويق أفكار ومشاريع السياحة والاستثمار والخصخصة، ووو... كل ما جربته السلطات السابقة وأثبت فشلاً ذريعاً أوصل البلاد إلى ما وصلت إليه من الخراب. لتنهال المصائب على رؤوس الناس وآخرها كان موضوع الكهرباء وما سببه من صدمة خاصة بعد أن ضخم الفضاء الإعلامي آمال الناس بتحسن الأوضاع وعلى رأسها الكهرباء.

تجربة سجن ستانفورد

في عام 1971 قامت البحرية الأمريكية بتمويل دراسة لفهم الصراعات في نظام السجن عندها. تحت إشراف فريق من الباحثين يقوده فيليب زيمباردو من جامعة ستانفورد. وقد قام بأداء دور الحراس والسجناء متطوعون وذلك في بناء يحاكي السجن تماما. تم الإعلان عن التجربة في الجرائد للحصول على مشاركين مقابل 15دولارا كل يوم للمشاركة في «««محاكاة لسجن»»» مدتها أسبوعان. استجاب للإعلان 70 شخصا، اختار زيمباردو منهم 24 كانوا الأكثر ملائمة من حيث الاستقرار النفسي والصحة البدنية. قسمت المجموعة عشوائيا إلى اثنتين متساويتين مساجين وحراس، انتهج المشاركون فيها السلوك المفترض لهم وقاموا بتلبس الأدوار التي كانوا يلعبونها وأظهروا سلوكا مختلفا عن شخصياتهم الفعلية اعتمادا على الدور الذي كلفوا به «حارس سجن أو سجين». لدرجة فقدان حدود السيطرة عليهم مما أدى إلى التدخل وإيقاف التجربة باكرا.

تعتبر هذه التجربة عرضا لأنماط الطاعة والانصياع التي يبديها الناس عندما يتعرضون لنهج ونظام معين، تم توظيف هذا الاختبار لتوضيح ودعم فكرة ««التنسيب المكاني»» هي مفهوم في علم الاجتماع والنفس يحاول إثبات فكرة أن سلوك الأفراد يتأثر بشكل كبير بالبيئة المحيطة والظروف الواقعية، أو بعبارة أخرى وضع الناس تحت ظروف ومواقف محددة تدفعهم إلى التصرف بطرق معينة، حتى لو كانت تتعارض مع طبيعتهم الأساسية. وبالتالي يمكن الاستفادة من نتائج هذه التجارب لتوضيح أنماط الطاعة والامتثال للسلطة.

الاستقرار والرضا الاجتماعي

ثمة علاقة بين الاستقرار والرضا الاجتماعي للناس، فالاستقرار بأنواعه كافة «السياسي والاقتصادي والنفسي...إلخ» هو نتيجة مركبة لرضا المواطنين عن النظام السياسي، أيًا كان، وقدرته على تلبية احتياجاتهم الأساسية والروحية والرمزية. لكن هذه العلاقة ليست خطية، بل تخضع لعدة عوامل قد تجعل الاستقرار شكليا أو هشا رغم وجود مؤشرات رضا ظاهرية. والرضا ليس مجرد «سكوت» الناس، بل قبولهم النشط أو السلبي للنظام السياسي، وغالبا ما يكون نتيجة عن عدالة اقتصادية وتوزيع عادل للموارد تقلص التفاوت الطبقي إلى أقصى حد وتحارب الفساد والفقر والجوع... إلخ، ومشاركة سياسية فعلية للناس تمكنهم من إقرار ما يريدون لبلادهم أن تكون عليه، وتعزز إحساس المواطنة، وترفع قدراتهم وإمكاناتهم للمشاركة في البناء وإبداع الحلول.

في سورية حيث الاحتمالات مفتوحة على مصراعيها، ما زالت المطالب التي رفعها الناس في وجه السلطة السابقة قائمة لم تجر تلبيتها، وما زالت السلطات تلتف عليها ولا تريد مواجهتها

وما زالت هناك إمكانية وأساس لبداية حقيقية لبناء الدولة وتحقيق مطالب الغالبية العظمى من السوريين في الأمان السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى النفسي في بلاد حرة تحكمها سلطة القانون والمواطنة المتساوية التي تعامل السوريين بصفتهم مواطنين لا أبناء طوائف وإثنيات.

بين اليأس والأمل

يبحث الناس عن خيوط الأمل في كل جديد، يحاولون تخفيف وطأة الألم والخيبات المتكررة، يحاولون صناعة أفراحهم الصغيرة لكنَّهم في الوقت ذاته يحملون خوفا عميقا من الخذلان، والمرء، بعد تجربة الخذلان، لا يعود نفسه السابقة، يكشف هذا الخوف عن أزمة، ومع غياب الوعي والأمل، قد تتحول التناقضات التي يعاني منها إلى سبب في «التبلد الدفاعيّ»، يلجأ الإنسان إلى اللامبالاة فقط، ليستمرَّ في العيش، مفتقرا إلى رؤية واضحة ليتحول إلى «تابع» لا قرار له.

تنسى التجارب الإرث المتجذر في وعي الناس الجماعي والذي يرفض الخضوع والاستسلام خاصة في ظل ما يمكن تسميته بالزمن الثوري والتغيرات العاصفة في العالم أجمع وتحركات الشعوب ضد ظلّامها

في يوم السقوط، كما يطلق عليه، عاش السوريون حالة من الصدمة، وتتالت الصدمات واحدة بعد الأخرى، من صيدنايا إلى العدوان الصهيوني المتكرر وحل الجيش وتسريح الموظفين وارتفاع الأسعار وو...إلخ. وكان آخرها «الصدمة الكهربائية» كما أطلق عليها السوريون في وسائل التواصل الاجتماعي. يصبح الألم أشد كثافة حين يأتي مع آمال مرتفعة، ارتفعت آمال السوريين كثيراً في بداية العام، ثم عاودت الهبوط، صدمة بعد الأخرى. وحل محلها شعور بالخيبة والحذر. بين الأمل كإحدى القوى الداخلية الدافعة لتشكيل الهوية والتشاؤم، الذي يضعف القدرة على إيجاد حلول فعالة للمشكلات، تتناوب على السوريين مشاعر متناقضة من أقصى السلبية إلى أقصى الايجابية، كما في بداية العام، وبالعكس، كما يحدث اليوم.

الزمن الثوري

بالعودة إلى تجربة ستانفورد ومحاولات التجريب في اختبار الطاعة والامتثال والانصياع لما تريده السلطة، تنسى هذه التجارب وتتناسى ذلك الإرث المتجذر في وعي الناس الجماعي والذي يرفض الخضوع والاستسلام، خاصة في ظل ما يمكن تسميته «بالزمن الثوري» والتغيرات العاصفة في العالم أجمع وتحركات الشعوب ضد ظلّامها وفي سبيل حياة أفضل، الزمن الثوري الذي لا يزال العالم في بدايته، في تلك المساحة المفعمة بالعمل الجاد والأمل الحقيقي الواقعي المحكوم بإدراك أن الأخطاء والتراجعات، كما المنجزات، أمرٌ حتمي، وهي جزء من جدلية الواقع نفسه وأن النتيجة النهائية، وشكل لحظة النهاية، رهن بمن يتعلم من أخطائه بشكل أسرع وأفضل، ويراكم منجزاته هو ولا يكرر التجارب الفاشلة للآخرين. يدرك السوريون تماما أنهم في الزمن الثوري هذا، وخيارهم الوحيد غير الممكن سواه، هو استكمال ما بدؤوه والانخراط في النشاط السياسي بفاعلية عالية، فالسوري محكوم بالأمل، وإلا لا معنى لوجوده سجينا أو سجانا.

السخرية في مواجهة القوة والسلطة

ثمة مشهد غريب اجتاح وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التي نقلت الاحتجاجات والمظاهرات في الولايات المتحدة، خلال الأسابيع القليلة الماضية. فقد ارتدى الناشطون المشاركون في الاحتجاجات أزياءً على شكل حيوانات قابلة للنفخ.

■ فاطمة الخلف

تبرز وسائل الإعلام الاحتجاجات في البلد الذي يتبنى تصدير الديمقراطية للآخرين حتى بالعنف والتدخل المباشر في شؤونهم الداخلية، على أنها احتجاجات لمعارضة إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية «ICE»، والرئيس ترامب بعد عودته إلى الرئاسة وتجديده سياسات الهجرة القمعية. ولكن الحقيقة أبعد من هذا التبسيط، فالمظاهرات في الشوارع تحمل في عمقها هذه المرة احتجاجا على السياسات العميقة التي تمارسها الولايات المتحدة في الداخل وفي العالم. ولم يكن ادعاء إدارة ترامب بأن الاحتجاجات هي «عبارة عن تظاهرات عنيفة تدعو إلى «كره أمريكا» سوى تعبير عن ذلك.

قبل أيام من المظاهرات، لوح ترامب باستخدام قانون التمرد لنشر قوات في بورتلاند وشيكاغو، بعد أن منعته المحكمة في أيلول الماضي، من إرسال الحرس الوطني إلى أوريجون. كما أعلن حاكم تكساس جريج أبوت، أنه سيعزز الإجراءات الأمنية في عاصمة الولاية أوستن، بنشر عناصر من الحرس الوطني والشرطة الراجلة ووحدات الدعم الجوي.

نشر موقع «The Conversation» الأمريكي مقالا هاما قدم فيه قراءة ثقافية وسياسية للفكاهة كأداة احتجاجية، استنادا إلى تحليل الظاهرة الاحتجاجية غير التقليدية التي يستخدم فيها الناشطون الأزياء الساخرة والرموز الفكاهية، مثل بدلات الحيوانات القابلة للنفخ.

فقد استخدم المتظاهرون في بورتلاند وجميع أنحاء الولايات المتحدة الفكاهة والأزياء في تظاهراتهم، وحصد أحد مقاطع الفيديو المنشورة في تشرين الأول– ويظهر فيه أحد عناصر إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية وهو يرش رذاذ الفلفل في فتحة تهوية زيّ ضفدع قابل للنفخ يرتديه ناشط– أكثر من مليوني مشاهدة.

«لا تطع»

كشف هذا المقطع عن المستويات السخيفة للقوة التي تلجأ إليها الشرطة والحكومة ضد المتظاهرين السلميين. وكان المتظاهر قد صرح في تعليق له أنه يحاول دحض رواية «المتطرفين العنيفين»، التي أطلقها الرئيس والحكومة الفيدرالية، وكانت النتيجة مشهدا مثيرا للدهشة إذ سرعان ما أصبح ضفدع بورتلاند رمزا للمقاومة، بحيث ظهر على القمصان واللافتات وفن الشوارع، بما في ذلك محاكاة ساخرة لتصميم الفنان شيبارد فيري الشهير «أطع» والذي جرى استبدال كائن برمائي كرتوني مُحاط بكلمات «لا تُطع». بالوجه الاستبدادي، وسواء أدرك المتظاهرون ذلك أم لم يدركوه، فإن هؤلاء الناشطين المتنكرين «يسهمون في كتابة تاريخ حافل باستخدام الفكاهة والأزياء للحشد ضد السلطة وتحدّيها.» حسب الموقع المذكور.

العبث الاستراتيجي

كما انتشرت أيضا على نطاق واسع عدة مواجهات بين الشرطة والمتظاهرين. يستخدم ضفدع بورتلاند وأصدقاؤه بعض الأساليب والطرق التي جرى استخدامها سابقا في مكان آخر كما فعل جيش المهرجين المتمردين السريين «CIRCA» في لندن، فقد ارتدى أعضاء CIRCA ملابس المهرّجين خلال الاحتجاجات المناهضة للحرب في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولعبوا لعبة المطاردة حول صفوف الشرطة، وعانقوا الضباط، وساروا في رقصات غريبة... فكان رقصهم وحركاتهم الشبيهة بالرسوم المتحركة تجعل من المستحيل تصويرهم كبلطجية.

تشير الباحثة إيف كاليفا، إلى أن مثل هذه الأفعال تستخدم «العبث الاستراتيجي»: أي السخافة أو العبثية بطريقة تظهر الحوار بين الشرطة والمتظاهرين من منظور مختلف عن المألوف، «فمن خلال الظهور بمظهر مرح لا مُهدِّد، يواجه الناشطون المُتنكرون مباشرة الروايات التي تُصورهم كتهديدات عنيفة».

وقد ولد زيّ الضفدع مقلدين، إذ تكاثرت هذه المخلوقات في الاحتجاجات في جميع أنحاء الولايات المتحدة، بما في ذلك تظاهرات «لا للملوك» الأخيرة. وأطلقت مجموعة من الناشطين موقعا إلكترونيا باسم«Operation inflation»، يجمع التبرعات لشراء بدلات قابلة للنفخ للمتظاهرين، بهدف جعل المقاومة أكثر وضوحا ومرحا وأمانا.

التضامن المجرّد

في 12 تشرين الأول، انضم آلاف من راكبي الدراجات العراة إلى متظاهري بورتلاند المناهضين لإدارة الهجرة والجمارك وكان الكثير منهم يرتدي بزته القابلة للنفخ – في سباق الدراجات العالمي الطارئ للعراة. وكما كتبت مصممة الأزياء والمؤرخة كاميل بيندا أن العري في الاحتجاج يكشف عن مدى ضعف الجسد أمام عنف الدولة.

«الضفادع معاً قوية»

تظهر هذه المحاولات شيئاً من حساسية المشهد وعبثيته. ويتيح هؤلاء المتظاهرون آفاقاً جديدة للتحرك المباشر في وقت تهدد فيه حقوق الكثيرين وحرياتهم. وقد أفادت التقارير بأن إدارة الهجرة والجمارك زادت ميزانية أسلحتها بنسبة 700% عن العام الماضي. ولا يزال من غير الواضح إذا ما كان ترامب سينشر الحرس الوطني في نهاية المطاف. لكن في جميع أنحاء الولايات المتحدة، تواصل الضفادع وأصدقاؤها التكاثر. وتذكرنا لافتاتهم التي تعلن «الضفادع معا قوية» بالقوة التي تصنع بالوحدة والسخرية من القوة والسلطة.

أزمة الغذاء في أمريكا

نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية تقريراً يتناول الأزمة الغذائية في الولايات المتحدة الناجمة عن إغلاق الحكومة الفيدرالية وتأثيره على برامج المساعدة الغذائية، وخاصة برنامج SNAP، الذي يعتمد عليه ملايين الأمريكيين.

تؤكد الصحيفة في تقريرها أن «بنوك الطعام في الولايات المتحدة كانت تعاني من ضغوط كبيرة وعديدة حتى قبل إغلاق الحكومة الفيدرالية. فقد دفعت أسعار الغذاء المتزايدة عدداً متنامياً من الناس إلى الاعتماد على هذه البنوك، بينما أدّت تخفيضات البرامج الفيدرالية إلى تقليل ما يمكنهم تقديمه. والآن، يتوقع أن يشهد هذا النظام، الذي يمثل الملاذ الأخير لعشرات الملايين من الأمريكيين الجائعين، زيادة أكبر في الطلب».

يطرح هذا التقرير الذي جاء متزامنا مع حالة حراك واحتجاجات شعبية في الولايات المتحدة عدة أسئلة حول السياسات الاقتصادية في الداخل الأمريكي، ونتائجه على شرائح واسعة من المجتمع الأمريكي.

فمع استمرار الإغلاق الحكومي الفيدرالي الذي دام نحو شهر، ستتوقف تمويلات أكبر برامج المساعدة الغذائية في البلاد، المعروف باسم برنامج المساعدة الغذائية التكميلي «SNAP»، اعتباراً من بداية تشرين الثاني، بحسب وزارة الزراعة الأمريكية. وهذا يعني أنّ نحو 42 مليون أمريكي يعتمدون على برنامج SNAP قد يضطرون قريباً للبحث عن طرق أخرى لإطعام أنفسهم وعائلاتهم. وسيحاول الكثيرون منهم اللجوء إلى بنوك الطعام المحلية. وتشير منظمات مكافحة الجوع وبنوك الطعام إلى أنّ الطلب المتزايد سيتجاوز على الأرجح قدرتها على الاستجابة، وقد يكون لهذا التأثير صدى يتجاوز نطاق الإغلاق الحكومي.

وفقاً لأحدث تقرير لوزارة الزراعة، هناك أكثر من 47 مليون أمريكي يعانون من انعدام الأمن الغذائي خلال العام، أي لا يحصلون على ما يكفي من الطعام ولا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم المقبلة. وهناك ملايين آخرون لا تنطبق عليهم هذه الصفة تماماً، لكنهم يعتمدون على برامج الغذاء الخيرية للحصول على الدعم، بحسب منظمة «Feeding America»، وهي شبكة وطنية تضم بنوك الطعام وبنوك المواد الغذائية وبرامج الوجبات المحلية. كما أدّت موجة مستمرة من التضخّم إلى زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية.

تثير هذه الأرقام الرعب بين الأمريكيين وستكون أحد أسباب دفعهم للتحرك لأنها تظهر بشكل واضح الفجوات التي يعيشها الداخل الأمريكي والتي لا يخفف من وطأتها الكذب الإعلامي عما يجري هناك.

وقفة مع الذات!

رغم الحركة الدبلوماسية النشطة التي تقوم بها السلطة السورية، وعلى خطوط متعددة متوازية، تشمل الولايات المتحدة وروسيا والدول العربية إضافة إلى تركيا بطبيعة الحال، وبعض الدول الأوروبية، إلا أن حالة الاستعصاء الداخلي لا تزال قائمة؛ على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي على حد سواء. يتعزز الأمر مع استمرار العقوبات وعدم رفعها، ومع استمرار حالة الابتزاز الخارجي متعدد الأوجه، وخاصة عبر الاعتداءات والتدخلات «الإسرائيلية» التي لا تتوقف، والتي تأخذ أشكالاً متعددة، عسكرية وأمنية وسياسية، خاصة عبر المتاجرة العلنية بموضوع «الأقليات» والدفع العلني نحو تقسيم سورية.

بعد مرور قرابة 11 شهراً على فرار بشار الأسد وسقوط سلطته، وبعد جهود دبلوماسية كبيرة على جبهات متعددة، وعدم كسر حالة الاستعصاء القائمة، بل واستمرار ارتفاع حجم المخاطر على الصعد المختلفة، بات من الضروري ضرورة وجودية، الوقوف مع الذات لحظة لتأمل ما جرى ويجري، والتوقف عن الاستناد إلى وعود الخارج، أيا يكن هذا الخارج، غربياً أو شرقياً.

أحد أسوأ مثالب المنظومة التي ركبها حافظ الأسد وابنه من بعده، هي النظر إلى الخارج باعتباره نقطة الاستناد في الوصول إلى الاستقرار في الداخل، وبالتوازي إهمال الداخل والاستعلاء والاستكبار عليه، وقمعه حين يعلو صوته رفضاً للسياسات المتبعة، سواء منها الاقتصادية الناهبة، أو الأمنية القامعة.

الدرس التاريخي لما يزيد عن خمسين عاماً، ومعها الأشهر الأحد عشر الأخيرة، هي أن نقطة التوازن الحقيقية التي ينبغي الاستناد إليها، هي الشعب السوري نفسه، هو وحده ما يمكن التعويل عليه قولاً وفعلاً، ليس في حفظ الاستقرار العام للبلاد فحسب، بل وفي مواجهة كل أنواع التدخلات والتخريب أيضاً والذي يمكن أن يلعبه الخارج باختلاف مصالحه.

الاستناد إلى الداخل السوري يتطلب أولاً وقبل كل شيء توحيده؛ والتوحيد هنا يعني تحييد الانقسامات الوهمية الثانوية، وعلى رأسها الانقسامات الطائفية والدينية والقومية، ويعني أيضاً العمل من أجل القاسم المشترك الأعلى بين السوريين كمواطنين يبحثون عن حياة كريمة وحرة، ولا يرون في بعضهم البعض أعداء وعملاء للدول الخارجية.

توحيد السوريين بهذا المعنى، ليس مسألة ترفية قابلة للتأجيل، لأن كل انقسام بين السوريين، هو منفذ وثغرة كبرى للتدخل الخارجي، ولإضعاف المجتمع السوري والدولة السورية والسلطة السورية أيا تكن تلك السلطة.

إن وقفة حقيقية وصادقة مع الذات تفترض إعادة نظر جدية بكل العقلية التي تجري إدارة الدولة ضمنها باتجاه عقلية أخرى مختلفة

وأما كيف يتم توحيد السوريين، فإن المدخل معروف وواضح، هو إشراكهم إشراكا حقيقيا في تقرير مصيرهم بأنفسهم، كشعب واحد متحد مكتمل الهوية والأهلية، وليس كعشائر وقبائل وطوائف كما يريد توماس براك وغيره من الغربيين وصف شعبنا.

المدخل العملي الملموس، هو المؤتمر الوطني العام، وهو تطبيق جوهر القرار 2254، أي خارطة طريقه التي لا تزال صالحة، عبر جسم حكم انتقالي شامل وكامل الصلاحيات، وعبر وضع كل الأمور العالقة على طاولة التفاوض والحوار الداخلي وبشكل علني وليس في الغرف المغلقة، كتفاوض بين سلطات متعددة يسيطر كل منها على جزء من البلاد.

جعل الحوار والتفاوض علنياً عبر مؤتمر وطني عام، هو علاج ممتاز لمشكلات الانقسام الوهمي بين السوريين؛ فحين يكون المنبر مفتوحا للسوريين ليقولوا ما يريدونه حقا لبلادهم، فإن التقاطعات ستكون كبيرة وكبيرة جداً؛ بالضبط لأن مصالح 90% من السوريين هي مصالح واحدة مشتركة، ونقصد السوريين المفقرين المضطهدين المنهوبين، الذين دفعوا ولا يزالون تكاليف السنوات الماضية دماءً وتهجيراً وفقراً ومرضاً، والذين لهم المصلحة الأولى في معالجة الجراح وفي البناء والانطلاق بالبلاد مجدداً من تحت الرماد، عبر رقابة حقيقية واشتراك حقيقي في إدارة أمورهم بأنفسهم، بحيث يكون جهاز الدولة موظفاً عندهم، يخدم مصالحهم ويخضع لرقابتهم ومحاسبتهم، ولا يكون جهاز الدولة أو السلطة شيئاً منزلاً فوقياً يعلو فوق جراح الناس وآلامها ويقدم نفسه وصياً عليها كما كان يفعل نظام بشار الأسد وقبله نظام أبيه...

من الصحيح أن الانتقال بشكل جذري من منظومة كان الناس فيها صفراً على الشمال، إلى منظومة يكون فيها الناس في متن الحدث وصياغته والرقابة عليه، ليس انتقالاً سهلاً وسلساً وسريعاً، ولكنه مع ذلك انتقال لا بد منه، ولا غنى عنه، ولا حل لسورية دونه. وقد دفع الشعب السوري من تضحيات وفواتير ما يجعل هذا الانتقال مستحقًا وأكثر.

وعليه، فإن وقفة حقيقية وصادقة مع الذات، تفترض إعادة نظر جدية بكل العقلية التي تجري إدارة الدولة ضمنها، باتجاه عقلية أخرى مختلفة نقطة الانطلاق فيها هي السير نحو تحقيق سلطة الشعب في المركز وفي المناطق على حد سواء، والبحث عن الصيغ القانونية والسياسية والإدارية التي تسمح بتحقيق هذا الانتقال، وتسمح تالياً بالحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، وتجنبها مزيداً من الويلات التي لا تزال احتمالاتها قائمة، وترتفع مع كل يوم تأخير إضافي في تحقيق الانتقال المطلوب...